جامعـــــة المسيـــــــــــــلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد في دول الجنوب

-دراسة نقدية-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : إدارة و حكامه محلية

إعداد الطالبة:
خضرة خلوف

تحت إشراف:
د. عبد الله هواد ف

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ د. نور الدين دخان	**أستاذ محاضر**	**جامعة المسيلة**	**رئيسًا**
د:عبد الله هوادف	**أستاذ محاضر**	**جامعة: المسيلة**	**مشرفا ومقررًا**
الأستاذ إسماعيل زروقة	**أستاذ محاضر**	**جامعة:المسيلة**	**مناقشًا**

السنة الجامعية:1435 هـ / 2014م

مقدمة:

بنهاية الحرب الباردة و دخول العالم مرحلة التداعيات العولمية ، اتجهت أنظار و اهتمامات المؤسسات المالية الدولية و وكالات التنمية صوب دول الجنوب ، و ذلك من خلال جهودها الرامية لمساعدة هذه الدول لحل معضلتها التنموية ، وهي الجهود التي عكست النمط الغربي الليبرالي للتنمية، و الذي ساد بعد الحرب الباردة بقيادة المنضمات الدولية كآلية للعولمة ، و التي ما فتئت في كل مرة تأتي بالجديد و تقترح رؤى و تصورات "التعديل الهيكلي ، الدمقرطة ، حقوق الإنسان ، الحكم الراشد".و في هذا الإطار يأتي طرح البنك الدولي كأحد أهم هذه المؤسسات لتفعيل الحكم الراشد في هذه الدول ، من خلال إطلاقه لتقريره في 1989 "دول إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام و فرضه لنموذجه للحكم الراشد كمدخل إصلاحي ، على اعتبار أن هذه الدول تعاني أزمة حكم ،و ذلك من خلال ربطه لتقديم قروضه و مساعداته بمجموعة من الشروط و الإصلاحات، على هذه الدول أن تلتزم بها في الجانب السياسي ، حيث اعتبر الأخذ بها هو الإصلاح و تركها هو الفساد ، و هو ما أدى بأغلب هذه الدول إلى تبني مقاربة الحكم الراشد ، و التحول إلى الإصلاح السياسي خاصة بعد فشل النموذج التنموي الاشتراكي الذي كانت تتبناه من قبل، وفشل مختلف وصفات التنمية المقترحة من المؤسسات المالية الدولية .

– اهمية الموضوع :

طالما أن لكل دراسة أكاديمية أهميتها و أهدافها ،فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز العديد من النقاط:

تسليط الضوء على هذا النوع من السياسات مهم جدا لمعرفة الخلفيات من وراءها و خاصة انها صادرة من مؤسسات تتبنى سياسة الاقوى تجاه منطقة مهمة ايضا مليئة بالثروات، منطقة تناقضات، منطقة محل أطماع، هذه المنطقة جمعت مختلف الأزمات، مشكلة الدولة، التسلط، عدم نجاح عمليات التنمية، فشل التحول الديمقراطي.

كما أنه موضوع يتطرق للقضايا الراهنة الأكثر أهمية على المستوى الدولي كذلك إبراز البنية و المنطلقات الفكرية التي تنطلق منها الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية لاسيما البنك الدولي في تعاملها مع دول الجنوب ، مما يحيلنا إلى الوقوف على حقيقة ما يحدث حوالينا و علينا.

– مبررات الموضوع:

يرجع اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية أهمها:

– المبررات الموضوعية:

حيث انطلاقا من وجهة نظر" روبرت كوكس robert cox" "كل النظريات هي من اجل شخص ولاجل هدف معين ." all the theories are for sameone and for samepurpose" بمعنى أن النظريات لا تهدف فقط إلى التفسير و الفهم ،بل أيضا تعتبر صانعة للواقع الاجتماعي ،خاصة في ميدان العلاقات بين الدول الغربية و دول عالم الجنوب.

ففي حين النظرية في الغرب جاءت لتفسير الظواهر و تفسير وجودها، فالنظريات في دول الجنوب جاءت لتفسير غياب الظواهر، و هي صانعة لهذه الظواهر. و منه فالنظرية لها وظيفة صنع الظاهرة و بالتالي هذه الدراسة تأتي كمحاولة للتنقيب عن المضمون الحقيقي للحكم الراشد و البحث في المفهوم و بناءه المعرفي حسبما أطلقه البنك الدولي، من خلال إخضاعه لعملية تحليل لإدراك محتواه و المقاصد من وراءه و خفاياه، و هو ما يحيلنا إلى فهم حقيقي للخلفيات و الأهداف من وراء إطلاقه في دول الجنوب. كذلك الإسهام الأكاديمي في تبيان التبعية تجاه الغرب،و لفت انتباه صناع القرار في الدول النامية إلى خطورة السياسات المتبعة.

كما أنموضوع الدراسة يتماشى مع التخصص العلمي في الماستر،

– المبررات الذاتية :

يأتي اختيار موضوع سياسات البنك الدولي لتفعيل حكم راشد في دول الجنوب، كونه أكثر المواضيع في العلاقات الدولية إثارة لاهتمام الباحثة، كما يأتي من الرغبة بإعطاء بعد جديد لمثل هذه العلاقات عكس ما هو مروج و ما هو شائع، أن هذه العلاقات بين الدول الغربية و مؤسساتها و دول الجنوب تهدف إلى مساعدة هذه الدول و قيادتها لتحقيق تنمية، و ذلك بالبحث في الأسباب الخفية من وراء هذا النوع من السياسات و الاستراتيجيات في العلاقات الدولية وهي المعونات و المساعدات الدولية و التي تخفي من وراءها الكثير من الملابسات الغير معلنة وكذا الرغبة في تجاوز مظاهر الأشياء و الأمور إلى باطنها ففي غالب الأحيان لا يتساوى الظاهر و الباطن و ذلك من خلال التحري و الاستقصاء و البحث للكشف عن خفايا الأمور و الظواهر.

بالإضافة إلى الفضول الشخصي في التعمق في هذا الموضوع .

الإشكالية:

لقد شكل التحول في سياسة البنك الدولي من محاولة إعادة أعمار أوروبا ، وتحقيق تنمية اقتصادية للدول و مساعدة الدول الأشدفقراً إلى المشروطية السياسية و الحكم الراشدطفرة في عمل البنك ، واعتبر خروج عن المهام الموكلة إليه وباعتبار الدوقماتية في تعامله مع البلدان و فرضه لنموذجه على دول الجنوب، والتباين في نتائج سياساته ، كلها أدت إلى البحث في دوافع البنك من اقتراحه للحكم الراشد في هذه الدول و منه نطرح الإشكالية

التالية:هل مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد في دول الجنوب هي تعبير عن ضرورة أملتها حاجات تنموية أم هي انعكاس لمصالح أطراف غربية؟

و هي الإشكالية التي تثير بدورها العديد من التساؤلات الفرعيةأهمها:

التساؤلات الفرعية :

- ما هي رؤية البنك الدولي للحكم الراشد و مختلف الرؤى المؤسساتية الأخرى؟
- ما هي السياسات و العمليات التي إعتمدها و يعتمدها البنك الدولي في تعامله مع دول الجنوب؟
- ما هي الانعكاسات من وراء سياسات البنك الدولي تجاه دول الجنوب؟

الفرضيات :

- فرضية 1: يسعى البنك الدولي في إطار سياسة المعونات المالية لدول الجنوب إلى "مساعدة" هذه الدول على الاستمرار و عدم الانهيار و عدم الإفلاس لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه البنك الدولي و بالتالي مواصلة اداء خدمة الديون.
- فرضية 2: المؤسسات المالية النقدية و من بينها البنك الدولي ذات منشأ رأسمالي وهي وسائل لتقوية النظام الرأسمالي العالمي من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية للدول بتقديم قروض مشروطة باتباع سياسات تصب في صالح خدمة الرأسمالية العالمية.
- فرضية 3: المقاربة الاستباقية للبنك الدولي و المشروطية المالية تزيد في المديونية و بالتالي تبعية دول الجنوب للبنك الدولي.

-الإطار الزماني و المكاني:

في هذه الدراسة نقوم بتبيان و تقييم سياسات الحكم الراشد للبنك الدولي تجاه دول الجنوب و يمكن إبداء ما يلي حول هذه الدراسة :

أ-يتحدد الإطار المكاني لموضوع الدراسة بمجموعة دول جنوب خط الاستواء و التي تعاني العديد من المشاكلو هيأكثر الدول تدنيلمستوى الدخل .

ب- يتحدد الإطار الزماني للدراسة من خلال سياسة المشروطية للبنك تجاه دول الجنوب منذ إطلاقه لتقريره لدول إفريقيا جنوب الصحراء إلى يومنا هذا ، مع الأخذب الاعتبار أن الدراسة قد تتطرق لبعض السنوات السابقة و حسب ما تقتضي الضرورة.وتجدر الإشارة أن الدراسة و إن انحصرت في سياسات البنك الدولي المشروطية ،إلا أن هذا لا يعني فصل هذه السياسة عن سياسة صندوق النقد الدولي باعتبارأن لهما المنطلقات نفسها و الأهداف نفسها.

– الإطارالمنهجي :

للإجابة على إشكالية الدراسة و إثبات صحة الفرضيات من عدمها تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم و طبيعة الموضوع من خلال تجميع المعلومات و دراستها،**و** كذا استخدام المنهج التاريخي عند التطرق لتطور سياسات البنك و كذا تطور أدبيات و تقارير البنك الدولي و المؤسسات المالية الدولية الأخرى.بالإضافة إلى منهج دراسة حالة بأخذ دول الجنوب كعينة للدراسة.

-أدبيات الدراسة:

من خلال المسح لأدبيات الحكم الراشد والمراجع المكتبية لم نعثر على دراسات تطرقت للموضوع بهذه الخلفية ، فالأدبيات الموجودة تناولت الموضوع من جوانب اخرى ،ومن هذه الإدبيات :

"البنك الدولي_ دراسة نقدية" كتاب لصاحبته **"شيريل بيير"** 1994، و الترجمة ل "أحمد فؤاد بلبع ،حلل الكتاب سلطة البنك المالية، ومصادر تمويله وشروط إقراضه، مركزا على الفترة التي اهتم فيها البنك بموضوع الفقر في العالم، ثم توسع نشاطه إلى قطاعات مختلفة في تقديمه للقروض لدول الجنوب،و كيف قام بمساعدة رأس المال الخاص على التغلغل في هذه الدول، كما و تحدث عن عدم المساواة في قروض البنك .

الحكمانية قضايا و تطبيقات: الكتاب لصاحبه زهير عبد الكريم الكايد، ، و هو صادر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003و ضم سبعة فصول؛ حيث تناول فيه المفهوم الأبعاد و قضايا الحكمانية، الحكمانية و تفعيلا لمشاركة، علاقة الحكمانية باللامركزية، الممارسات الدولية في مجال الحكمانية الجيدة،ودلالات هذه التجارب العلمية و كيفية تطبيقها في الدول العربية.

الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا_دراسة تحليلية لمبادرة النيباد:كتاب لراوية توفيق

صدر عن معهد البحوث و الدراسات الإفريقية عام 2005 عبارة عن دراسة العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا في إطار مبادرة النيباد في ثلاثة فصول، الفصل الأول حول المفاهيم والاتجاهات النظرية للحكم الراشد و التنمية، الفصل الثاني تناول الحكم الراشد و التنمية في أدبيات المؤسسات الدولية و الحكم الراشد و تناول الفصل الأخير، الحكم الراشد و التنمية في الفكر التنموي الإفريقي. .

إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة_أي مستقبل ؟ كتاب لحمدي عبد الرحمن صدر عام2007

تم الإشارة في جزء منه إلى أحد التحديات التي تواجه تحقيق مطلب التنمية في إفريقيا و هي الصراعات الاثنية كميزة للقارة الإفريقية.

العلاقات العربية الأروبية:كتاب لمجموعة من الكتاب جاءت في شكل مقالات ، صدر عن مركز البحوث العربية 2002 و هي مجموعة مقالات نقدية للسياسات الأوربية تجاه دول الجوار.

– الاطار النظري:

باعتبار البحث يتحدث عن خلفيات البنك الدولي فهو يفرض استعمال مقاربة التبعية كمدخل و مقترب يبحث في تأثير العوامل الاقتصادية في تشكيل السلوكيات السياسية حيث يرى هذا المقترب أن المنظومة الرأسمالية العالمية تنتهج آليات تحاول من خلالها خدمة مصالح دول المركز المسيطرة و إعاقة الدول التابعة من خلال آليات تصدير الأموال و من خلال المؤسسات المالية و النقدية، التي هي ذات منشأ رأسمالي و إن كانت نظريا جاءت لمساعدة الدول المتضررة من الحرب و مساعدة الدول المتخلفة فهي ممارساتياً تستخدم كوسائل لتقوية النظام الرأسمالي. [1]، وترى أن هذه الدول لا تستطيع تشكيل مؤسساتها و نظمها بعيدا عن المتغيرات الدولية الممتدة الجذور التاريخية ،إبتداءاً من المرحلة المركنتلية ثم حرية التجارة ثم مرحلة التمويل الرأسمالي ثم سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات و هو ما خلق نظام اقتصادياستطاع أن يغزل العالم في نسيج واحد و منه مشاكل دول الجنوب هي نتيجة طبيعية لتطور الدول المتقدمة و لقد جاءت المقاربة كرد فعل على مدرسة التحديث التي ربطت تطور هذه البلدان بالسير على نهج الدول المتقدمة و بمساعدتها من خلال تدفق رؤوس الاموال و الخبرات و التكنولوجيا[1] ،وهي المقاربة التي تفترض آليات للهيمنة أوجدت حالة تمنع دول الجنوب من التطور و تخلق حالة إستحالة التنمية [2]. فحسب المغيربي، مدخل التبعية في حالة استعماله كأداة علمية تحليلية سيكون مفيدا في تحديد وفحص دور القوى الدولية والعوامل الخارجية ،التي تجاهلتها مدرسة التحديث والتنمية[3]

- تقسيم الدراسة:

بهدف الإجابة عن بحثنا و اختبار صحة الفرضيات التي وضعناها من عدمها، قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول ،كما اعتمدنا على الطريقة المنهجية في ترتيب هذه الفصول من أجل الربط بين عناصر البحث و مراعاة الترتيب والتسلسل المنطقي في الأفكار.

فقمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تحدثنا في الفصل الأول عن الحدود المفاهيمية للحكم الراشد من خلال التطرق إلى تعريفات الحكم الراشد في كل من الدراسات الأكاديمية و المؤسساتية .

و الفصل الثاني تناولنا فيه سياسة البنك الدولي اتجاه دول الجنوب بالتطرق أولا إلى إستراتيجية عمل البنك و مختلف برامج وأعمال البنك في هذه الدول لتعزيز الحكم الراشد .

---

(1)عارف محمد نصر،إبستمولوجيا السياسة المقارنة _النموذج المعرفي_النظرية _ المنهج_.(لبنان،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2002) .صص309، 310

(1)جندلي عبد الناصر،التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهاتالتفسرية و النظريات التكوينية.(الجزائر:دارالخلدونية للنشر و التوزيع ،2007)صص214 ،217

(2)محمد انورفرج ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية._دراسة نقدية مقارنةفي ضوء النظريات المعاصرة.(د ب ن ، مركز كردستان للدراسات الإستراتجية،2007). ص331

(3)محمد زاهر المغيربي ،"المجتمع المدني و الدولة _دلالات المفهوم و إشكالية العلاقة"، http://mshwashi.20m.com/dirasat/dirasat_04.html ص_ ص 188_189.

ثم فصل ثالث خصصناه للحديث عن نتائج سياسات عمل البنك في هذه الدول من خلال قياس مؤشرات الحكم و التنمية ثم تقييم مختلف هذه السياسات من خلال المبحث الأخير.

-صعوبات الدراسة:

لعل من اكبر الصعوبات التي واجهت الدراسة هي صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات ،خاصةً فيما يتعلق بالمعلومات عن نشاطات البنك ،بسبب تحفظ البنك عن المعلومات حول مشاريعه و برامجه و كذا نقص المراجع التي تتناول موضوع البنك الدولي .

الفصل الأول

الحدود المفاهيمية للحكم الراشد

بداية نسعى من خلال هذا الفصل إلى مراجعة مفاهمية للحكم الراشد، و ذلك بالتعرض إلى المنطلقات الفكرية لمقاربة البنك الدولي للحكم الراشد و المقاربات المؤسساتية الأخرى، و مدى التباين في البنى الفكرية للحكم الراشد بين مقاربة البنك الدولي و المقاربات المؤسساتية الأخرى، و كذا من خلال تحديد و تأصيل المفهوم بالعودة إلى بداياته الأولى في ميدان العلاقات الدولية و الحقول المعرفية المختلفة،وصولا إلى ظهوره في خطابات المؤسسات المالية الدولية وارتباطه بتحقيق التنمية والتسويق له،وهو ما استلزم البحث في الإشكالية الرئيسية المرتبطة بالمفهوم وهي دراسة دور الدولة في تحقيق التنمية،وكيف أنه تم تناوله دون إسناد نظري والتركيز على كيفية تسير الأمور، إضافةً إلى ارتباطه بالعديد من الميادين الدراسية،وكذا محاولة التمعن في المضمون السياسي للمفهوم رغم الصبغة الاقتصادية التي يكتسيها، وذلك للإجابة على سؤال جدير بالطرح وهو، ما هي دوافع البنك الدولي الحقيقية من إطلاقه مقاربة الحكم الراشد في دول الجنوب ؟

المبحث الأول: مضمون الحكم الراشد حسب الدراسات الأكاديمية

مصطلح الحكم الراشدGood Governanceكغيره من المصطلحات في العلوم الإنسانية يشكو الغموض و عدم وضوح المعنى ويحتاج إلى تأصيل و تبيئة، و عرف المصطلح عدة ترجمات إلى اللغة العربية عكسته المصطلحات العديدة التي تشير إليه، إذ يمكن أن نحصي في هذا الإطار العديد من الترجمات منها : الحكمانية، الحاكمية، الحكم،إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة و المجتمع و الحكم الراشد تفسر طبيعة العلوم الإنسانية و الاجتماعية تعدد هذه الترجمات، ففي الوقت الذي تبنت فيه العديد من مراكز الدراسات و البحوث مثلا لمنظمة العربية للعلوم الإدارية مصطلح الحكمانية كترجمة Good Governance، تبنى مجمع اللغة العربية ترجمة الحوكمة، و في هذا الشأن يعتبر **محمد عابد الجابري** أن ترجمة الحكم للفظ Governance قد لا تعكس المعنى الحقيقي

الذي يشير إلى الجمع بين (الرقابة من أعلى)الدولة (و الرقابة من أسفل)منظمات المجتمع المدني لذا يرى أن لفظ)كوفرنونس أي الترجمة الحرفية للكلمة هي الأنسب. [1]

و نشير إلىأن هذه الدراسة ستستعمل الحكم الراشد كترجمة باعتبارها الترجمة الأكثرانتشاراً في الجزائر و العديد من دول الجنوب.

المطلب الأول: مجال الدراسة للحكم الراشد

تقتضي معرفة مجال دراسة الحكم الراشد التفريق بين مفهوم الحكم و مفهوم الحكومة ،خاصةً ان مفهوم الحكم الراشد يعد من المفاهيم الوافدة إلى ميدان الدراسات السياسية، و الذي لحد الساعة لم يتم ضبط مضامينه المختلفة *من قبل علماء السياسة الذين يختلفون في توصيفهم للمفهوم،[2] و كان الحكم يشمل جزئيا مفهوم الحكومة ..Gouvernement" و يعبر عن كيفية إدارة السياسة أو إدارة تسيير مجتمع اجتماعي معين،[3] ورغم ان المفهومين يشيران إلى أنظمة حكم فان "الحكومة" توحي بانشطة تنظمها سلطة رسمية، في حين ان "الحكم" اقل تماسكا و يشير إلى انشطة غير مدعومة بالضرورة باي سلطة قانونية او ذات سيادة، لذا فان "الحكم" له معنى اوسع من "الحكومة"؛ فهو يتضمن المؤسسات الحكومية و لكنه يشمل ايضا آليات تنظيمية غير رسمية كثيرًا ما توجد في غياب السلطة المركزية، [4]فهو لا يعني فقط الحكومة ،بل هو تفاعل المنظمات الاجتماعية مع الحكومة و علاقتهما مع المواطنين و كيفية إتخاذ القرارات في عالم معقد فهو إنفاقات و إجراءات و معاهدات و سياسات تحدد من يملك القوة و يتخد القرارات ويتحمل المسؤوليات. [5]

---

[1]يوسف زدام،"درو الحكم الراشد في تحقيق التنمية الانسانية في الوطن العربي:من خلال تقارير التنمية الإنسانية(2002 _2004)".(مذكرة ماجيسترفي العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،فرع تنظيم سياسي و إداري،جامعة الجزائر، 2006 _2007)، ص16.

*جاء الحكم من الحكمة ومن العلم و الحكيم العالم و صاحب الحكمة ،وقد حكُم أي صار حكيما و الحكم العلم و الفقه. قال تعالى:"و آتيناه الحكم صبيا" اي علما وفقهاأنظر أبي الفضل ابن منظور، لسان العرب .(لبنان:دار صادر بيروت، 1997). ص 129

[2]صالح زياني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئة العالمية(قضايا و اشكالات). (الجزائر:دار قانة للنشر و التوزيع، 2010)، ص12.

[3]سهيلة أمنصوران، "الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي _ دراسة اقتصادية تحليلية _(حالة الجزائر)". (مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد و التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006)،ص 120.

[4] غراهام ايفانز جيفريموينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية.تر:مركز الخليج للابحاث،(الإمارات العربية المتحدة؛كتببنغوين المحدردة،2004)،ص 284.

[5]John،Grahan،etal،Principles for good governance in the21stcentry ،policybrief n0،15،August2003.p02

كما تم الربط بين الحكم الراشد و التنمية كثنائية متلازمة حيث تم طرح المفهوم كشرط اساسي لتحقيق التنمية في سياسات و برامج المؤسسات المالية الدولية الداعية إلى تحرير الاسواق و خصخصة القطاع العام من خلال برامج التعديل الهيكلي في التسعينات في اطار ما أطلق عليه الاقتصاديون (اجماع واشنطن)، كما أنه مصطلح اطلقه بان وليامسون B،Williamson "في عام 1990 على السياسات التي تجمع عليها ثلاثة مؤسسات تعمل في واشنطن، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و وزارة المالية الامريكية و فيما بعد طعمت بمصطلحات سياسية تعنى بالديمقراطية و حقوق الانسان وتم تقديمها عل انها النظام الجيد بالنسبة لدول الجنوب ضمن مفهوم الحكم الراشد. [6]

واعتبر البنك الدولي أن غياب هذا النوع من الحكم كان سبب تعثر عجلة التنمية في الدول الافريقية، لذا تم تحديد ذلك ببعض المؤشرات العامة مثل شخصنة السلطة، عدم احترام الحريات الأساسية للإنسان، تفشي الفساد على نطاق واسع، وجود حكومات غير منتخبة و لا تخضع للمساءلة. [7]

أولا:مفهوم الحكم الراشد و بروزه في الدراسات الأكاديمية

لعل عملية البحث عن جذور المفهوم تحيلنا إلى زمن بعيد، بما يتضح لنا ان المفهوم قديم الاستعمال يعود إلى قرون سابقة، كما ورد في الذكر الحكيم غير مرة، كقوله جل جلاله :{ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب و الحكم و النبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله و لكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب و بما كنتم تدرسون .}*، فعن الإمام علي ابن أبي طالب قوله: اختر للحكم من بين الناس أفضل من لا تضيق به الأمور ولا يتمادى في الزلة ولا تشرف نفسه على طمع ،ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه ،وأوقفهم في الشبهات واقلهم تبرما بمراجعة الخصم ، وأصبرهم على تكشف الأمور ،واصرمهم عند اتضاح الحكم، ممن لايزدهيه إطراء ولايستميله إغراء. [8]كما أكد ابن خلدون أن مناط السياسة الرشيدة العادلة هي إنسانية الإنسان حتى إذا انخلع عنها لم يكن جديرا بها ، لتنافيها مع ما شرعت من اجله من غاية ،ومنه لا يمكن فصل الوسيلة عن الغاية في التكييف والحكم في _شرع الاسلام _لان الفضيلة لا تتجزأ،بل الفضائل والقيم وحدة متكاملة ، مفهوما ،ووسيلة ،وغاية ،وعلى هذا الاعتبار سقط مبدا (الغاية تبرر الوسيلة) في شرعنا ،إذ الفضيلة لا تبرر الرذيلة بحال ، و العكس صحيح بل

---

[6]رضوانبروسي،من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولاتي جديد:رؤية نقدية.المجاة العربية للعلوم السياسية ،ا لعدد 38ربيع 2013 ص 67

[7]محمد بلغالي ، "الحكم الراشد و التنمية المستدامة؛ دراسة اصلاحية تحليلية(حالة الجزائر)".دراسات استراتيجية. الجزائر، العدد 14. 2006. ص56

*سورة ال عمران، الأية 79

[8]علجةمناع،السياسات الرشيدة و التنمية في الجزائر، (_،_)،الادارة الرشبدة و بناء دولة المؤسسات (بحوث و اوراق عمل مؤتمر الادارة الرشيدة و بناء دولة المؤسسات). مصر: 2013 ،ص ز

ينبغي أن تكون كل من الوسيلة والغاية من جنس واحد ومعدن واحد إذ لا فصل {أتؤمنون ببعض الكتاب ،وتكفرون ببعض }[9]

و من باب التاصيل للمفهوم، يذهب"مانويل اوليفيرا باراتا،Manul،o barata " من مصلحة الترجمة للاتحاد الاوربي إلى ان الفعل الاغريقي"kubernan "يعني في اطار تقني جدا "ادارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية و العسكرية و القضائية نيابة عن الملك"[10] حيث تُظهر مختلف الكتابات الاصل الفرنسي للمفهوم . بينما تتحدث الكتابات الانجليزية عن رجوع المفهوم إلى القرون الوسطى، حيث استخدم ليشير إلى تميز مؤسسة السلطة الاقطاعية، و من ناحية اخرى تمت العودة إلى المفهوم في الربع الاخير من القرن العشرينكأحد المفاهيم الأساسية لعمل الشركات و المنظمات، [11]ومن جهة اخرى تشير العديد من الدراساتإلى ان المحتوى و الدلالات التي يحملها مفهوم الحكم الراشد قد ظهرت في حقب تاريخية سابقة من خلال كتابات الفكر الاسلامي حيث اخذت على عاتقها فكرة تسديد و ترشيد الحكم، فالماوردي في كتابه الاحكام السلطانية، و الطرطوشي في كتابه سراج الملوك، و ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية و اصلاح الراعي الرعية، و ابن خلدون في مباحث مقدمته الشهيرة، و ابو القاسم بن رضوان في كتابه الشهب اللامعة في السياسة النافعة، و ابن الأزرق في كتابه بدائع السلك في طبائع الملك...و غيرهم من الذين اهتمت كتاباتهم لهذا الافق الفكري المهتم بما نسميه اليوم في العرف المعاصر: ترشيد السياسة و نظام الحكم الراشد[12]. كما أن هناك كتابات تتحدث عن ان مفهوم الحوكمة" Governance يعود إلى الارث الفلسفي اليوناني، و هو مشتق من الفعل اليوناني kubera و الذي كان يعني "التوجيه" بالمضمون الذي استخدمه افلاطون، و انتقل المفهوم من اليونانية إلى لغات اخرى كاللغة اللاتينية في بداية المطاف و وصولا إلى بقية اللغات الاوربية الحديثة و على رأسها اللغتين الانجليزية والفرنسية. [13]

اما في الاقتصاد و بالعودة إلى الحقبة المعاصرة نشير إلى اهتامامات مدرسة شيكاغو في الولايات المتحدة خلال الثلاثينات من خلال احد باحثيها رونالد غوس"Ronald Goase" الذي يؤكد ان علاقات التعاون الداخلي لمؤسسة ما تسمح بتجنب كلفة الصفقات و المعاملات و تحديد معايير الجودة، و أخيرا البحث عن

---

[9] المرجع نفسه ،ص3

[10]وليد خلاوف ، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي.(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الديمقراطية و الرشادة، جامعة قسنطينة. 2009-2010).ص20

[11] وليد خلاوف ، المرجع نفسه. ص 38.

[12]سليم بركات ، "الحكم الراشد من منظور الالية الافريقية للتقييم من طرف النظراء".(مذكرة ماجستير في القانون فرع الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر. 2007-2008). ص 10.

[13]صالح زياني،المرجع سابق الذكر ،2010 ص15.

السعر الأفضل حيث إعتقدأنالهدف الأول من بعث مؤسسة ما هو إلاّإلغاء كلفة المعاملات، حيث يشير مفهوم الحوكمة وفقه إلى الاجهزة المكونة من طرف الشركة للوصول إلى تنسيق داخلي فعال يُمكنها من تنمية شبكاتهاو تطبيق معايير العمل بالتعاقد، و هو ما أدى إلى ظهور حوكمة (الشركة) [14]و لقد توج Goase مجهوداته البحثية بدراسة مرجعية سنة 1937 عنوانها طبيعة المؤسسة، و طرح فيها الاسس الجديدة للمؤسسة العصرية ليرسي بذلك اسس "المدرسة المؤسساتية الجديدة" التي قامت بالتأسيس لفكر اجتماعي جديد يتعاطى و يفسر العلاقات الاجتماعية و السياسية داخل و خارج المؤسسة ضمن رؤية اقتصادية بحتة. [15]

كما شهد عقد السبعينيات اهتماماً اكاديمياًببعض المضامين التي يحملها المفهوم كما هو متداول حاليا من ضمنها الحديث عن حوكمة الشركات و عن هياكل و اطر الحوكمة، و تعد كتابات اوليفر ويليامسون Oliver Williamson رائدة في هذا المجال، سيما من خلال اهتماماته بالسياسة الداخلية للمؤسسة ،ومن خلال اهتمامه بالعلاقة التي تجسد السلطة داخل المؤسسة و خارجها و ارتباط ذلك بالانتاجية، بما ساهم في الانتقال مما يعرف بالفوردية إلى التيوتية (نسبة إلى شركة Toyota) اوإلى اقتصاد الشبكات اين تتصرف المجموعة بصفتها جملة من الافراد المرتبطين في علاقة متبادلة تماما كما هي الخلايا العصبية التي تعمل من خلال التفاعل المتبادل و في شكل شبكة. [16]وسرعان ما انتقل هذا المفهوم المستوحى من الافكار النيومؤسسية إلى حقول معرفية اخرى، لا سيما العلوم السياسية ضمن حقل تحليل السياسة العامة من خلال طرح مفهوم شبكة السياسات و حقل الادارة العامة بظهور مفهوم التسيير العمومي الجيد حيث تستخدم هذه المفاهيم التي تقوم على افتراضاتاقتصادية كمنظورات معيارية لإصلاح الدولة من جهة و كمنظورات تحليلية تتجاوز المنظور العقلاني (الويبري) من جهة اخرى. [17]

و من خلال ابراز بعض المحطات التاريخية لتشكل مفهوم الحوكمة نصل إلى تثبيت فكرة محورية و هي أنه رغم الصبغة الاقتصادية لهذا المفهوم و التي رافقته منذ اللحظات الجنينية الاولى لظهوره، إلا أن المتمعن في المضمون الشامل للمفهوم يلاحظ ان الحوكمة ما هي سوى إستعارة للسياسة، بمعنى السياسة في الاقتصاد، اي تلك السياسة التي تتضمن اسلوبا و فلسفة جديدة لادارة المؤسسات و الافراد بغاية تحقيق الارباح. [18]

ثانيا:الإشكالية الرئيسية لدراسة الحكم الراشد

---

[14]رضوان بروسي، من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولاتي جديد:رؤية نقدية، مرجع سابق الذكر ،ص 64

[15] صالح زياني ، المرجع سابق الذكر، ص13.

[16]المرجع نفسه، ص13.

[17]رضوان بروسي ، المرجع سابق الذكر، ص 64

[18] صالح زياني و مراد بن سعيد، الحوكمة البيئة العالمية؛ (قضايا و اشكالات)، المرجع سابق الذكر، ، ص.

من خلال مختلف القراءات يتضح في البداية على الاقل ان الإشكالية الرئيسية التي يتمحور حولها النقاش النظري للحكم الراشد تندرج ضمن دراسة[19] ثلاثة قضايا اساسية، قضية **تعدد الفاعلين** فهو لا يقتصر على الحكومة او الدولة بل يشمل فواعل اخرى، القطاع الخاص و المجتمع المدني، كونه يتعلق بمباشرة السلطات و الصلاحيات السياسية و الاقتصادية و الادارية. [20]

شكل(01) يوضح المكونات الثلاثة للحوكمة:

المصدر:صالح زياني، الحوكمة البيئية العالمية، مرجع سابق الذكر، ص 33.

لعل الاقتراب المبسط و المبدئي من الموضوع يضعنا أمامإعادة تحديد العلاقة بين الدولة و مختلف الأطراف الفاعلة، فالدولة تعتبر فاعل إلى جانب عدة فواعل، و من ثمةنسج العلاقة التي ستربط الدولة كفاعل تقليدي بالفاعلين الجدد، و دوركل هذه الفواعل يحدد الخطوط العريضة لتطور الحكم الراشد القائم على توزيع الأدوار و نوعية تدخل الفاعلين في تسيير الشؤون العمومية، [21]ويمكن النظر إلى الحكم الراشد باعتباره يحمل تصور خاص لإعادة تعريف الدولة على أنها (عملية تقليص الدولنة) و هو ما يعني كما يرى " نيكمور"Necmor"أن الحكم الراشد هو نتاج اديولوجي يعكس المبدأ الاجتماعي السياسي الانغلو أمريكي الليبرالي التعددي الذي يسيطر حاليا[22]والحكم الراشد يقترح برنامج دراسي تدريبي، يكون المهارات اللازمة للنهوض بالشأن العام، و يصقل المواهب و يؤهل الفواعل الاجتماعيين الذين توسمت فيهم قطاعاتهم و جماعاتهم تعبئة الطاقات للخدمات العامة، و تعتقد أنهم يمارسون تأثير ما في السياسة العامة من خلال مساعدة الدولة/الإدارة عن طريق العمل المباشر

---

[19] سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الالية الافريقية للتقييم من طرف النظراء ،المرجع نفسه، ص.13

[20]احمد مسعودان ، "**الادارة المدرسية كاحد مجالات الحكم الراشد**".بحوث و اوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، النعقد يومي: 08،09 افريل 2007، جامعة فرحات عباس سطيف. 2007. صص 292_293

[21] سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الالية الافريقية للتقييم من طرف النظراء ،المرجع سابق الذكر، ص.13

[22]بروسي ،" من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولاتي جديد:رؤية نقدية"، المرجع سابق الذكر، ص 68.

معها؛[23] كما ارتبط المفهوم بالاهتمام المتزايد **بالتنمية البشرية** المطردة، كون نوعية الحكم و إدارة شؤون المجتمع و الدولة شديد الصلة بنجاح التنمية أو فشلها، [24]وبدور الدولة في تحقيق التنمية و تسيير الشؤون العمومية؛ولقدا أثارت معيارية الحكم الراشد الاهتمام، حيث أن الحكم الراشد لم يبدأ كمفهوم و لم ينبع من حقل أكاديمي، و لم توجد له خلفيات نظرية تسنده و إنما طرح كمفهوم من طرف المؤسسات الدولية مانحة و تحديدا البنك الدولي. [25]وهو مركب من كلمة الحكم و التي تعني مجموع القواعد و المؤسسات و العمليات التي تُمارس على أساسها السلطة في الدولة كمفهوم محايد ،و كلمة الراشد Good كقيمة أضيفت له ومنه فهي حكم قيمي على نوع الحكم و عليه يتصف عندها الحكم بعدم الحياد و عدم الموضوعية و هذا لسببين:

- أولا ما يعتبره مجتمع معين "رشيد" قد ينظر اليه مجتمع آخر بمنظور سلبي؛
- ثانيا ما يعتبره مجتمع معين "رشيد" في مرحلة من تطوره قد ينتقده المجتمع ذاته في مرحلة لاحقة.

فهذه الأحكام الصادرة عن عملية ممارسة السلطة تختلف عبر الأزمنة والأمكنة،و لا يحمل المفهوم معيارا أوتوماتيكيا واحدا،بسبب تعدد أشكاله فهناك حكم راشد أفضل من آخر في تحقيق النتائج، وعلى هذا الأساس يتم التمييز بين حكم راشد سيئ وحكم راشد جيد،وعليه يمكن القول أنه التسيير الجيد للموارد في المجتمع سواء كانت مالية أو بشرية أو مادية،فهي حركة تشاركية إذ تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة وخلق الثروة، ولا يتم تطبيقه في الدولة فقط، وإنما على المجتمع ككل و مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وهو لا يرتبط فقط بمشاكل الفساد و الانحراف، وإنما يمتد إلى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية، و السلوكيات، التربية، التكوين، التنظيم ....إلخ[26]و سرعان ما شاع استخدامه في حقبة التسعينيات، وارتبط استخدامه بعدد من المفاهيم مثل العولمة و التحول الديمقراطي و الخصخصة و المجتمع المدني و ظهرت دعاوي الهيئات المانحةإلى دول الجنوب المتلقية للمنح،مطالبة إياها بإحداث تغيرات جوهرية في هياكلها السياسية و الإدارية ولإعادة صياغة أطر الحكم فيها كشرط لتحقيق التنمية.[27]

---

[23] ساقور عبد الله ،**الحكم الموسع بين المفهوم و الآليات في المجتمع الجزائري (بلدية عنابة نموذجا)**. بحوث و اوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، النعقد يومي: 08،09 افريل 2007، جامعة فرحات عباس سطيف. 2007، ص209.

[24]أحمد مسعودان ، المرجع سابق الذكر. ص50.

[25]محمد بلغالي ، المرجع السابق الذكر، ص 51.

[26]الطيب بلوصيف،ص3

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=75:-s-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10 ، ساعة الإطلاع أوت 2014.

[27] ناجي ع النور،"دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر".مجلة الفكر، العدد 3، الجزائر، د س ن، ص106.

وفي الواقع فإن مفهوم الحكم الراشد يندرج في حقول معرفية و مجالات عمل مختلفة و في فضاءات إقليمية و اجتماعية متنوعة، [28]ويستمد عناصره من عدة حقول دراسية، فهناك من يذهب إلى انه يندرج ضمن مقاربة متعددة لحقول الدراسة،فيُستمد من علم اجتماع التنظيمات و بدراساته المتعلقة بالسلطة و مفهوم الفاعل؛ و من العلوم السياسية وتحاليلها المتعلقة بمقاربة النظام؛كما يُستمد من علوم التسيير وما يتعلق بالقرار المتعدد المستويات.ويتميز الحكم الراشد بتعدد المجالات التي يشملها، فمنها الادارية، الاقليمية، الاقتصادية والاجتماعية...الخ، اضافة إلى مجال هام لم يتم التطرق اليه كثيرا و هو الحكم الراشد القانوني (La gouvernance juridique) ذو الصلة الوثيقة بباقي المجالات، بل أن غياب الحكم القانوني الراشد من شأنه أن يعرقل مسار الحكم في المجالات الأخرى،فوظيفة الدولة المشرعة لا تقتصر على التشريع و التنظيم بل يقع على عاتقها خاصة إعداد نصوص قانونية جيدة و ضمان متابعة إنتاجها التشريعي من أجل المحافظة على مصداقيتها و مصداقية القانون الذي تشرف عليه.[29]ويهتم الحكم الراشد على الخصوص بالكيفية التي يتم وفقها تسيير الأمور في الواقع كيفيةً تأخذ بعين الاعتبار التفاصيل، و يقوم على تكامل عمل الدول بكامل مؤسساتها، و القطاع الخاص و كذا مؤسسات المجتمع المدني، و يخص في الحقيقة دول الجنوب، ذلك لأنه ظهر كمنتج غربي موجه لهذه الدول،لأنها حسبه تعاني من إختلالات في التسيير و الإشراف على شؤون الحكم، و بالتالي لابد لها من إصلاح يقوم على مبادئ تراها هي، أي الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة، إلا أن هذا المفهوم لا يستند إلى معايير موضوعية،كما أنه لا يأخذ واقع دول الجنوب بعين الاعتبار، لأنه قدم جاهزا للتطبيق بما يخدم مصالح الدول الكبرى فهو يتميز بالذاتية و عدم الحياد، و لأنه بني على أساس أن النظام الرأسمالي الحر هو الأنموذج المثالي و بالتالي يعتبر الأخذ به هو الإصلاح و تركه الفساد، بينما الأمر يختلف عن ذلك تماما إذ ما أخذنا بعين الاعتبار واقع هذه المجتمعات وحضاراتها و مقوماتها المادية و الروحية.[30]

و استخدام هذا المفهوم "القديم الجديد" يستدعي بالمرة معارف تاريخية و ثقافية و سياسية و معارف القانون الإداري و كذا علم اجتماع التنظيمات، فهو إذن ليس حدثا جديدا أو طريقة جديدة لرؤية و تسيير العمل العمومي لكن نظرة مستحدثة لواقع قائم من ذي قبل، [31]وعلى الرغم من شيوع استخدام المفهوم فإنه ليس هناك إجماع على المعنى المقصود به،ويمكن القول: أن المفهوم يأخذ بعدين متوازيين: يعكس أولهما فكر البنك الدولي

---

[28]بروسي رضوان ، الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،تخصص تنظيمات سياسية و ادارية، جامعة باتنة، 2008)،ص 119

[29]سليم بركات،المرجع السابق الذكر، ص 14

[30] غربي، الديمقراطية والحكم الراشد_ رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية،دفاتر السياسة و الايام ،عدد خاص لفريل 2011،ص ص372، 373

[31]سليم بركات،المرجع السابق الذكر، ص 15

الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم؛ أماالبعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، حيث يشمل –إلى جانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية– التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية. [32]

وأصل نشوء الحكم الراشد هو احتياجات معبر عنها بشكل مباشر في الجانب الاجتماعي ومنظمات تهدف إلى توجيه أهداف الحكم لتوضيح المبادئ الأساسية للحكم والمساعدة في اتخاذالقرار والمسؤولية والعمل في مجالها،وكاستجابة لهذه المتطلبات يقوم القطاع الطوعي والمنظمات الخيرية بالتعاون والعمل مع بعض لتحقيق تنمية. (33)

وعلى رغم إرتباطه منذ 1989بسياسيات البنك الدولي الهادفة لترشيد النفقات العمومية بعيدا عن الفساد الإداري و التسييري، فإنه كقيمة أصبح لصيقا بكل أبعاد العولمة السياسية التي تهدف لبناء نموذج سياسي جامع بين حقوق الإنسان وحاجاته،من مشاركة سياسية و تمثيل ديمقراطي ولامركزية وظيفية قائمة على المبادرة المحلية الناجعة في ظل توافر عامل العقلانية في إدارة الموارد و الوقت. [34]

و من الناحية المنهجية لدراسة المفهوم يقترح الأستاذ "فرانسوا كاستان François castaing" إطار تتم ضمنه الدراسة، قائما على أربع متطلبات حيث يتم الانتقال من محاولة إبراز الجانب التاريخي الاجتماعي للمفهوم "Socio-Historicises" كمتطلب أول؛ فيما يتطرق المتطلب الثاني إلى تحديد مجال المفهوم؛ بينما المطلب الثالث فيقوم بتخليص المفهوم بطريقة تحليلية من النظرة الإجرائية، حيث أن المفهوم لا يمكن دراسته من خلال بعد تقني لاتخاذ القرار فحسب و لكن كنموذج لتنظيم عملية اقتصادية مع تحديات متعلقة بالسلطة؛ و في النهاية فإن المتطلب الرابع يقومبربط المفهوم بتحليل الممارسات الملاحظة و كذا ديناميكية الحقائق الاجتماعية.

---

[32]سلوى الشعراوي،مفهوم ادارة شؤون الدولة و المجتمع ، تاريخ الإطلاع:2014/07/10 .13:13س

ص1http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/94436-2004-01-04%2011-02-45.html

http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/94436-2004-01-04%2011-02-45.html

[33]: Good Governanc،acode for the voluntary and commaunitysector.second edition :october2010.p:6.

[34]بهاز حسين،ماليزيا ص. 1

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=203:-algerie-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

[35]و تشكل التعريفات الأكادمية إحدى جزئيات المتطلبات السابقة، وهو ما سيحدده المطلب التالي الذي سيتطرق لبعض من هذه التعريفات.

المطلب الثاني:تعريفات الحكم الراشد

هناك العديد من التعريفات الأكادمية للحكم الراشد و التي تختلف و تتنوع من تعريف لآخر، و قد حصر مريان F.X.Marrien مفهوم الحكم الراشد في إشكالية فعالية و نجاعة التدخل العمومي و الانتقال من المركزية إلى اللامركزية، من الدولة المتدخلة إلى دولة ضبط، و من تسيير المرفق العام إلى السير على أساس مبادئ السوق، من السلطة العمومية إلى الفاعلين العموميين و الخواص.

وفي هذا السياق العام يصعب من الناحية النظرية وضع تعريف جامع و مانع للحكم الراشد نظرا لارتباطاته المتشعبة التي تمتد إلى الميادين الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية، فهذه العناصر ذات حركية مستمرة ناتجة عن التغيرات التي تفرضها تطورات الأنظمة و أنماط التسيير و تعدد الفاعلين. [36]

و يرى محمد السيد أحمد انه: التعبير عن ما يفرزه النظام دون تخطيط مسبق، ودون رسم أو تحديد نظام معين، فهو ينتُج عن الضرورة و ليس نظاما يُقرر وفق دستور سابق، [37] و لا يستند تعريف الحكم الراشد على الأدوات القانونية و الهياكل التنظيمية فحسب، فها هو "هرميت إلن هانس E Hans،H " يعتبر الحكم الراشد كفن لإدارة التفاعلات بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني. [38]و يركز تعريف "فرانسوا كاستان" François castaing" على نوعية المؤسسات و فعالية المرافق العمومية، و يُقيم المفهوم على أربع عناصر:

- حكم راشد كنمط لاتخاذ القرار؛
- نمط اتخاذ القرار هذا يتخذ ضمن منظمة جماعية؛
- المنظمة الجماعية التي يصنع ضمنها نمط اتخاذ القرار، تتضمن تعدد أماكن اتخاذ القرار؛
- الهدف هو تحقيق الفعالية.

---

[35]سليم بركات ،، المرجع السابق الذكر، ص 15

[36]سليم بركات، المرجع نفسه، ص 15

[37]خيرة عبد العزيز ،"دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الاداري".مجلة الفكر،العدد 8. الجزائر،ص 320.

[38]سليم بركات، المرجع سابق الذكر، ص 16

هذا التعريف قائم على تصور ديمقراطي للاقتصاد بطريقة جماعية غايتها النهائية تحقيق الفعالية نظرا لما لها من أهمية في ربح الوقت و الجهد لتحسين تسيير الشؤون العمومية.

و في تعريف آخر للحكم الراشد وصف أنه "التقاليد و المؤسسات و العمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة و كيفية سماع صوت المواطنين و كيفية صنع القرار في قضايا ذات اهتمام عام"،[39]فيؤكد جون ميل " Jan Mill "أن الحكم الراشد ليس محتوى معياري،و أن الحكمانية الجيدة تكون نحو تحقيق النتائج المرغوبة من جانب، ونحوتحقيقها بالطريقة الصحيحة من جانب آخر، حيث أنها منسجمة بطريقة أو بأخرى مع القيم المعيارية للديمقراطية و العدالة الاجتماعية. [40]

من جهته يعرف محمد عابد الجابري الكوفرنونس أنه عملية ممارسة السلطة بالمعنى الشامل للكلمة، فهو يضم ليس فقط الحكومة التي تتألف من مؤسسات و فاعلين مكلفين بممارسة السلطة، بل يشمل أيضا عناصر مماثلة تنتمي إلى القطاع الخاص و المجتمع المدني. [41]و يصف جون كورمان" Jan Koriman" الحكم الراشد بأنه عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة و المجتمع المدني و القطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع و إدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم.

ومن باب تحديد أبعاد المفهوم حصر جوران هايدن Goran Hyden" أبعاد الحكم الراشد في ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى: تتعلق بتأثير المواطنينوتتضمن المشاركة السياسيةوالاستجابة لتفضيلات الأفرادوالمسائلة العامة؛

و المجموعة الثانية: تتعلق بالقيادة المسؤولة المستجيبة و تتضمن انفتاح عملية صنع القرار و الالتزام بحكم القانون؛

أما المجموعة الثالثة: فتتعلق بالعلاقة بين مختلف الجماعات داخل المجتمع، و تتضمن المساواة السياسية و التسامح بين الجماعات المختلفة و تعدي التنظيمات الطوعية عوامل الإثنية و العرق و غيرها من الانتماءات الأولية. [42]

بينما يحدد أدريان ليفتنيش Adrian Leftinich ثلاثة مستويات لأسلوب الحكم:

---

[39]سليم بركات،المرجع نفسه ،ص 17.

[40]زهير الكايد ، الحكمانية قضايا و تطبيقات.الأردن: المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث و دراسات، 2003،ص 15.

[41]الجابري محمد عابد ،**هل يمكن قيام الليبرالية الجديدة... في بلد متخلف؟** من موقع :http://www.hurriyatsudan.com/?p=1322تاريخ الإطلاع :2014/03/27على الساعة:15:38 ص 1

[42]محمد بلغالي ، المرجع السابق الذكر، ص-ص 49، 50

المستوى الأول: مستوى هيكلي ينصرف إلىالقواعد العامة التي تحدد توزيع السياسات السياسية و الاقتصادية في المجتمع ؛

أما المستوى الثاني: فهو مستوى سياسي ينصرف إلى القواعد الحاكمة للناس، و يفترض أن يتسم الحكم الراشد على هذا المستوى بوجود نظام يتمتع بالمشروعية و يعتمد في سلطاته على تفويض ديمقراطي من الجماهير، ويقوم على مبادئ التعددية و الفصل بين السلطات؛

المستوى الثالث: إداري يقتضي وجود نمط رشيد من الإدارة و وجود جهاز الخدمة المحلية يتمتع بالكفاءة و الاستقلالية و الشفافية و يخضع للمسائلة. [43]

و من بين التعريفات الأكثر انتشارا للحكم الراشد التعريف الذي يرى فيه أنه حالة تعكس تقدم الإدارة و تطويرها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، و تستخدم الآليات و العمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية و مسؤولية أمام المواطنين. [44]كما يعرف على أنه : الوسيلة التي تمكن المجتمع من التاكدمن حسن إدارة مؤسسات الدولة و الهيئات الإقتصادية و منظمات الأعمال بطريقة تحمي أموال جميع أفراد ذلك المجتمع . [45]

و قد وضع كل من ألبرت روكمان و جون أيرباج أربعة معايير لتقييم جودة الحكم وهي: مدى قدرة الحكومة على الإلمام بالمعلومات اللازمة و درجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات، و طبيعة العلاقة بين الحكومة و مؤسساتها من جانب و جماعات المصالح من جانب آخر، و أخيرا مدى التمكن من تنفيذ قراراتها بفاعلية، [46]و في تعريف اخر الحكم: هو الطريقة التي تحصل من خلالهاالحكومة و تستعمل سلطتها للامداد بالسلع العمومية و الخدمات.[47]

كما يعرفه كل من ماركو رينجون و ويبلتMarcou Rangen et wibault : أنه الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية التي تتضمن الإدارة العامة و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في تشكيل السياسة العامة.

---

[43]محمد بلغالي ،، المرجع نفسه ،ص 50

[44] صالح زياني ،المرجع سابق الذكر، ص.18

[45]طارق، مرجع سابق، ص 21

[46] صالح زياني ،المرجع السابق الذكر، ص 19

[47]FranciscasRecomatini، Me]hzkmfjasuring progress in Governance and promoting Evidence_ based policy Dialogue at the country level p: 504.

أما فرانسوا كزافييه ميريان فيراى انه"Francois Xaviei Merrien": شكل جديد من التسيير الفعلي و المشترك بين الإدارة العامة و الخواص و تجمعات المواطنين، من أجل تحسين الفعل الحكومي عبر تقاسم المسؤوليات . و حسب فرانسيس فوكو ياماFrancis furuyama هو قدرة الحكومة على صنع و فرض قواعد تقديم الخدمات بغض النظر ان كانت هذه الحكومة ديمقراطية ام لا. (48)

و حسب د كوفمان D Kofman هو: التقاليد و المؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد من أجل الخير العام، و يشمل هذا عملية اختيار من هم في السلطة و مراقبتهم واستبدالهم (البعد السياسي)، وقدرة الحكومة على إدارة مواردها و تنفيذ سياسة سليمة بفاعلية (البعد الاقتصادي)، و احترام المواطنين و مؤسسات البلاد(بعد المؤسسات)،و هوما يراه Websterأنه بصفة خاصة كفعل أو طريقة للحكم او منهجية للحكم باختصار هو يدل على التقاليد و المنظمة التي تحدد كيف السلطة تمارس في دولة معينة و هذا يضم:

-العملية التي بها الحكومة تنتقى و تكون مسؤولة و تدار و تتبدل ؛

-طاقات الحكومة لادارة الموارد بطريقة فعالة يشكل آداة و يعزز التنظيمات و السياسات؛

-احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية بينهم. (49)

و لقد قدم"Rhodes" تصنيفا لمختلف الاستخدامات لمصطلح الحوكمة، و حددها في (6) محاور أساسية تتمثل في الأتي: - المحور الأول يتناول بالدراسة العلاقة بين آليات السوق و التدخل الحكومي في تقديم الخدمات العمومية، و بالتالي الحد من تدخل الحكومة إلا عند الضرورة؛

- المحور الثاني يركز على المنظمات الخاصة و مطالب أصحاب المصلحة؛

- المحور الثالث يعبر عن اتجاه التسيير العمومي الجديد بمنظومته القيمية من منافسة، تمكين و قياس الآداء...إلخ؛

- المحور الرابع هو امتداد للمحور السابق و يعبر عن الحكم الراشد للربط بين الجوانب السياسية و الإدارية؛

- المحور الخامس يؤكد على الشراكة بين الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني، حيث أن السياسات العامة ليست إلا محصلة لمثل هذه التفاعلات الرسمية و غير الرسمية، سواء على المستوى المحلي أو المركزي؛

---

(48)Francisfuruyama، What is Governance? WWW. Gdev.org

(49)etal.BureaucraticCorruption،Laweil،Gbenga GoodGoverrnanceandDevlopment;TheChallenges and Prospects of Instituation Building in 2006.p646،Nigeria،Nigeria.ogun.state

– المحور السادس يرى أن مفهوم الحوكمة يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية. [50]

و قد خلص Rhodesإلى تعريف حكم راشد يمكن أن يشمل العناصر التالية:

- التنسيق بين المنظمات الحكومة و منظمات قطاع الأعمال الخاص و المنظمات الغير حكومية؛
- عدم وجود ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات؛
- إنشاء قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات ؛
- تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلالية؛
- قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة لما لها من موارد. [51]

و في اعتقاد ماركو "Marcou: الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية و التي من خلالها يكون الأعوان الخواص و كذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.

ويرى Bagnasioc":أن الحكم الراشد يسعي إلى تنسيق الأعوان و الجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة و المعرفة بصفة جماعية في محيط و فضاءات غير مؤكدة و مجزئة.

أما François Xavier "فحسبهالحكم الراشد: يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت و كذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها و تجعل مواردها بصفة مشتركة و كل ميزاتها و قدراتها و كذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديد للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات. [52]

و هناك من يراه طريقة لتسيير الشؤون العامة وعملية مستمرة بواسطتها تدار الحاجات و الصراعات و المصالح المتنوعة و تضم المؤسسات و الانظمة الرسمية المعززة لتقوية النظام و تجهيزات الغير رسمية التي يوافق عليها الناس و المنظمات و يعتبروها تخدم مصالحهم و ايضا هو عملية سياسية مهمة تأخذ القرارات و السياسات من اجل مصلحة الشعب، ومنهجية للحكم تحدد صلاحه او فساده . [53]

---

[50] صالح زياني ، المرجع السابق الذكر،ص 66

[51] عبد الرزاق سويقات، اصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص رشادة و ديمقراطية. جامعة قسنطينة. 2009-2010).ص 19

[52] المدرسة الوطنية للادارة، **ملتقى الحكم الراشد في إدارة عمومية، فرع إدارة عامة، دفعة 39** ، 2005-2006، ص_ ص 13_14

[53] Gebenga ibid, 2006. P 646.

و منه رغم تعدد تعريفات مفهوم الحكم الراشد إلا أن جلها يتعلق باتخاذ القرار نحو توجهات المجتمع و مؤسساته و تحديد كيفية ممارسة السلطة و كيفية اتخاذ القرار و كيفية تعبير المواطنين و من يهمهم الأمر عن وجهات نظرهم. لذا من الممكن استخدام الفكرة في مضامين مختلفة على المستوى العالمي والوطني و المحلي و المجتمعي أو المؤسسي.[54]

ورغم هذا التعدد في التعريفات إلا ان عملية تعريف الحكم الراشد تعريفًا موحداً متفق عليه ليست بالأمر الهين،و لن تأتي إلا بعد تخطي الاختلافات المنهجية، و الرؤى النظرية المتعددة، فما محاولة الإحاطة بالمفهوم إلا اقتراب من كنهه دونما إمكانية توحيد محتواه أو الوصول إلى حد حصره أو تعريفه تعريفًا جامعًا مانعًا، على الأقل لاختلاف السياقات التي يُدرس من خلالها، فالاقتراب منه إذن ينتج فهما للمراد من معناه ،لكن لا يصنع نموذجا موحدًا ثابتًا، لذلك فإن المفهوم يتضح شيئًا فشيئًا من خلال المحتويات التي يمنحها إياه مختلف المستعملين في حقول الدراسة المختلفة و هو ما يفسر نسبية دقة المفهوم. [55]و منه قد يصح القول أن الحكم الراشد مفهوم ذو محتوى لكن شكله غير ثابت، فكل يراه من زاوية مختلفة كذلك الأمر بالنسبة للمرفق العام و المنفعة العامة، بل و حتى مفاهيم الديمقراطية و ما جاء على شاكلتها، لذلك فإن أي تعريف للمفهوم سوف يأخذ من الملامح المشتركة للمعاني المختلفة التي تمنح له.و من جملة ما نستفيده، أنه من المبكر تناول الحكم الراشد كمفهوم ذو تعريف واضح محدد، على اعتبار أن أحدث ظهور له مرتبط بالنجاح الكبير الذي عرفه و تم من خلاله الترويج له.إلا أنه يمكن تصور الحكم الراشد كعملية تنسيقية تشاركية لمختلف الفاعلين لبلوغ الأهداف المناقشة و المحددة جماعيًا، من أجل الوصول إلى قيادة تتمتع بالقدرة و الشرعية و المسؤولية و الوصول إلى ممارسة إدارية و تقنية أكثر بساطة، إلى جانب تسيير مالي شفاف يقلل التكاليف و يضمن الفعالية و النجاعة. [56]و يمكن أن نورد في الأخير تعريف للدكتور عبد الرزاق مقري الذي يرى الحكم الراشد أنه الحكم الذي يقدر على ضمان حجات الناس في الآن، و حجات الأجيال في المآل، و لا يكون ذلك إلا بإدراك الحاكم لضروريات التنمية الاقتصادية و آثارها على حياة الناس و على استقرار البلد و انسجامه و سيادته[57]

و نخلص أنه ليس هناك تعريف موحد يُتفق عليه، و هو ما يجعل المفهوم يمتاز بالليونة، و يمكننا انطلاقا من التعريفات السابقة تقديم تعريف للحكم الراشد أنه، أسلوب جديد للحكم يركز على العلاقة بين المواطنين و الحكومة بما يعطي اعتبار إلى رأي المواطنين في الادارة.

---

[54] زهير الكايد، المرجع سابق الذكر، ص19

[55]راوية توفيق،الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا_دراسة تحليلية لمبادرة النيباد.(مصر : معهد البحوث و الدراسات الافرقية ، 2005 .) ص 13

[56]سليم بركات، المرجع سابق الذكر، ص-ص 2، 20.

[57] غربي، المرجع سابق الذكر، ص171

المبحث الثاني:مضمون الحكم الراشد حسب المقاربة المؤسساتية

لعل السبب في تطور و رواج مفهوم الحكم الراشد يعود بشكل كبير إلى المساهمة الفكرية والتحليلية للعديد من المؤسسات الدولية و الوكالات المتخصصة ،فهي التي اثرت معالمه الفكرية و صنعت زخمه الحقيقي من خلال الممارسة الميدانية و محاولة تطبيقه على دول الجنوب ،مما ادى إلى تلازم الثنائية حكم راشد /تنمية و بالتاليالتحول من الفصل بين السياسة و التنمية إلى الربط بينهما في سياسات المؤسسات المالية الدولية تجاه هذه الدول .حيث دأبتالمؤسساتالمالية الدولية على فرض منطقها على هذهالدول من خلال العديد من السياسات التي لم تأخذ فيها بالاعتبار الطرف الأخر ولا خصوصياته ،وأعادت النظر في انظمته الداخلية بفرضها عليه سياسات معينة مقابل الحصول على دعم مالي .و لعل هناك اتفاق بين العديد من الدارسين بأن السبب المباشر لظهور مفهوم الحكم الراشد داخل المؤسسات الدولية و على رأسها البنك الدولي يرجع أساسا إلى أزمة الكساد الذي لحق اقتصاديات العالم الرأسمالي و الذي أدى إلى انخفاض في اسعار صادرات دول الجنوب من مواد باطنية و خامات و كذا زيادة اسعار الفائدة على القروض الخارجية لهذه الدول و هو ما فاقم ازمة مديونيتها،[58]كما يعود إلى مخلفات و اثار ما يعرف ببرامج التعديل الهيكلي، حيث أن عشريتين من تطبيق هذه البرامج الصارمة وصلت الاقتصاديات إلى حالة من الاستقرار لكنها بقيت هشة، و حتى بعد اطلاق مساعي"اللبرنة" أو التحرير الإقتصادي و اعادة بناء الاقتصاديات و اتمام العملية بقيت هذه البلدان ضعيفة اقتصاديًا و مؤسساتيًا و اجتماعيًا، و هو ما معناه حسب المحللين – موت –الجيل الأول من الاصلاحات و معه اجماع واشنطن Consesus de whashigton" الذي مثل الهيكل النظري لسياسة التعديل الهيكلي،[59]و مهما تعددت الأسباب من وراء إطلاق هذا المفهوم و اختلفت،فالمبحث التالي سيتعرض لمختلف المقاربات المؤسساتية،وذلك بدءاً بمقاربة البنك الدولي،باعتباره صاحب المبادرة في الترويج للمفهوم، ثم تناول بعض المقاربات المؤسسية الأخرى.

المطلب الأول: البنية الفكرية لمقاربة البنك الدولي للحكم الراشد

بدأ البنك الدولي في الترويج للحكم الراشد كنموذج جديد يتجاوز إخفاقات نموذج التنمية و التعديل الهيكلي المطبقة قبل التسعينيات، و ذلك بالترويج للحكم الراشد بوصفه الوسيلة الناجعة لبروز دولة مثالية تلعب دور المحفز لإحداث تحولات عميقة في القطاعالخاص و المجتمع مما يعجل بوتيرة النمو الاقتصادي، وتنطلق هذه المقاربة من أن الحكم الراشد بالنسبة لدول الجنوبهو الرهان باعتباره أداة تنفيذية تجمع مجموعة من الأدوات على غرار المؤسسات القائمة في الدول المتقدمة، حيث الحقوق الفردية محترمة، الإدارة فعالة و المؤسسات السياسية

---

[58]السعيد خويلدي ، مجموعة البنك العالمي و آليات في مجال التنمية، (رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلوم السياسية. جامعة الجزائر. السنة الجامعية.1997-1998) ص 103-104

[59]ليلى جردير ، التنمية الادارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشد ، ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع الديمقراطية و الرشادة.جامعة قسنطينة 2010-2011.ص46

ديمقراطية، [60]فإليه يعود إطلاق المفهوم وذلك حين توظيفه له في تقريره في 1989 "إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام، [61]فبعد ان كان قد اصدر في هذه السنة تقرير حول التكيف والنمو و الذي أكد فيه أن العلاقات الخارجية لا تساهم في الأزمة التنموية الإفرقية بالقدر الذي يصوره الكثيرون،وأن هناك مؤشرات للتحسن بسبب تطبيق برامج التعديل الهيكلي؛جاء تقرير1989 ،إفريقيا جنوب الصحراء ليؤكد هذا المنطق و ليطرح قضية الحكم كسبب محوري للأزمة التنموية الإفرقية، [62]حيث اعتبر البنك الدولي أن الأزمة الإفريقية هي أزمة حكم،وارجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي لهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات و ليس في السياسات نفسها، [63]و اعتبر البنك الدولي ان غياب هذا النوع من الحكم كان سببًا في تعثر عجلة التنمية في القارة الافريقية و حدد ذلك ببعض المؤشرات العامة مثل،شخصنة السلطة؛وعدم احترام الحقوق الاساسية للانسان؛تفشي الفساد على نطاق واسع؛ووجود حكومات غير منتخبة و لا تخضع للمساءلة، [64]كما أوضح البنك في دراستهاته أن غياب الحكم الراشد في هذه الدول ناجم عن غياب قوة موازية توازن قوة الحكومة مما جعل المسؤولين في كثير من هذه البلدان يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة دون الخوف من المساءلة، وتم وضع شبكات شخصية للتاثير بدلا من مساءلة الحكومة عن اخطاءها و منه اصبحت هناك شخصنة للسلطة و علاقات زبائنية اساسية للاحتفاظ بالسلطة و هو ما يمنع من وجود اقتصاد ديناميكي و حسبه ان هيمنة المؤسسات غير الرسمية القائمة على الروابط العائلية و الجماعات الاثنية هي التي تعوق تحقيق الحكم الراشد في هذه الدول،[65]فخبراء البنك الدولي هم من أطلقوا المفهوم في هذه الفترة وهم من وصفوا الحكم الراشد للمسيرين الغير المهرة او المفسدين في دول الجنوب،و هذا الحكم الراشد حسبهم هو المخرج الوحيد من نفق الفقر المدقع لهذه الدول، [66]و تم ربط سعي تحقيق التنمية الشاملة في هذه الدولبتوفير شروط أساسية معينة غير الشروط الاقتصادية، وتم تقديم تعريف عام للحكم الراشد على أنه "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة".[67]

---

[60] إسماعيل كرازي، العولمة و الحكم نحو حكم عالمي و مواطنة عالمية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة. 2011-2012.ص 177

[61] راوية توفيق،الحكم الراشد و التنمية في افريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد مرجع سابق الذكر، ص. 27

[62]المرجع نفسه، ص 86

[63]عبد النور ناجي، المرجع سابق الذكر،ص 106

[64]محمد بلغالي، المرجع سابق الذكر،ص ص55- 56

[65]راوية توفيق، الحكم الراشد و التنمية في افريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ،مرجع سابق الذكر.ص_ص 80_81

[66]رياض بوريش ، الحكم و الدول النامية، مقاربة نظرية ؛ دراسات استراتيجية، الجزائر، العدد 15. 2006.ص 17

[67]محمد بلغالي ، المرجع سابق الذكر،ص 47

أولا: مضمون مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد

يعرف البنك الدولي "الرشادة" على أنها "الطريقة التي تتم بواسطتها ممارسة القوة في مجال إدارة الثروات الاقتصادية و الاجتماعية لدولة ما و ذلك بهدف التنمية، [68] لكن كما هو ملاحظ أن البنك الدولي على الرغم من أنه أقر باتباع طريقة لترشيد التسيير داخل الدولة، لكنهلم يحدد و يبين نوع هذه الطريقة و كيف يتم استخدام الوسائل و ما هي الطرق المتبعة في ذلك، وهذا يعكس بشكل كبير غموض مفهوم الحكم الراشد في نظره، كما أن عدم دقة هذا التعريف تصب في الزاوية الاقتصادية و التنموية فقط دون الاكتراث بالجوانب السياسية و الاجتماعية و الثقافية الأخرى، بل أكثر من ذلك لم يراعي بيئة النظام السياسي نفسه، [69]كما أن التعريف في هذه الجزئية يكاد يقترب من تعريف دفيد استون David Easton الشهير لعلم السياسة،باعتباره "التوزيع السلطوي للقيم"، حيث اشتمل كلا التعريفين على ممارسة السلطة أو القوة في توزيع القيم، وبينما استخدم ايستون "السلطة "في تعريفه حرص تعريف البنك الدولي على استخدام كلمة "القوة" التي تشمل السلطة والنفوذ معا، وتعبر أيضًا عن الأساليب الرسمية وغير الرسمية في الإدارة والحكم، وبالتالي تسمح بوجود أدوار لفاعلين رسميين وغير رسميين، إلا أن التعريف لم يذكر بوضوح من هم الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من أجل التنمية، وإن كانت كتابات البنك الدولي والأدبيات التي تتناول المفهوم تتحدث عن فاعلين محددين، هم: الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص [70]كما يظهر التعريف تلاقي عدة عناصر للحكم الراشد، خاصة أنه أعط تعريفا عاما تحدث فيه عن أفضل السبل التي تستلزم إدارة القطاع العام، المسؤولية، الإطار القانوني للتنمية، لكنه ناكمن يعتبر التعريف غير و اضح المحتوى و المضمون؛ إذ تطرق إلى طرق التسيير بصفة عامة دون إبراز الممارسين للتسيير، و طبيعة طرق التسيير، و كيفية أدائها، كما أن هذا التعريف أبرز الجانب الاقتصادي من خلال" إدارة الموارد الاقتصادية و المجتمعية "و إغفال الجوانب الأخرى.[71]

و شكل اهتمام البنك الدولي باشكالية الحكم الراشد تحولا نوعيا في نظرته في سياسة البرامج التنموية فهو تحول من التركيز على الجوانب التقنية للتنمية إلى التركيز على الجوانب المؤسساتية، وادراجها في السياسة و البرامج التنموية و الاصلاحات الاقتصادية، ويأتي اختيار الحكم الراشد نظرا لشمولية مفهومه مما يسمح للبنك الدولي بتناول القضايا المؤسساتية و السياسية ذات العلاقة بالسيادة دون أن تخرج عن إطارها و طبيعتها الاقتصادية و المالية، إلا أن تعريف البنك الدولي للحكم الراشد يؤخذ عليه كونه تعريف يقتصر على الجانب الاقتصادي – أي

---

[68]راوية توفيق، الحكم الراشد و التنمية في افريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ، مرجع سابق الذكر.ص 27

[69] خيرة عبد العزيز،المرجع سابق الذكر ص 319

[70]سلوى الشعراوي،المرجع السابق الذكر.ص3

[71]يوسف زدام،المرجع السابق الذكر،ص 18

الرشادة الاقتصادية- وهو تعريف يغفل كما سبق الذكر الجوانب الثقافية و السياسية لاشكالية الحكم الراشد، بالاضافة إلى أن المفهوم الذي اعطاه البنك الدولي واسع المحتوى و المضمون، فهو يتكلم عن الطريقة التي تتم بواسطتها ممارسة الحكم في تسيير و ادارة اقتصاد بلد ما دون ان تحدد هذه الطريقة و كيفية استعمالها. "هل في القطاع العام أو القطاع الخاص أم معا؟كما أن البنك الدولي وضع كل المجتمعات في مرتبة واحدة من حيث سبل و وسائل ترشيد الحكم فيها،وبتحليل هذا التعريف نجد أن البنك الدولي و نظرا لطبيعته كمؤسسة اقتصادية بحتة، تنظر إلى الحكم الراشد من الزاوية الاقتصادية التنموية، فتطبيقه يبدو اختياريا حسب هذه المؤسسة بالنسبة لدول الجنوب، من خلال إبرام اتفاقية الدخول في التفاوض بين الدولة و المؤسسات المالية الدولية، تنتهي بتوقيع اتفاق تحصل من خلاله الدولة على مساعدات مالية و تقنية،إلا أن تجسيد الحكم الراشد من الناحية العملية نلاحظ أن من يمول هو الذي يملك القرار والسلطة، وبالتالي يستطيع فرض الشروط التي يراها ملائمة و المساعدة لتحقيق أهداف خاصة،" الأهداف الغير معلنة" و أمام رغبة الدول إلى السير في ركب الامم المتقدمة و تحقيق التنمية بشتى جوانبها، و أمام فشل البرامج السياسية التي ادخلت هذه الدول في قبضة تلك المؤسساتلحد أن هذه الدول وجدت نفسها بين قفزة جديدة، رغبة المواطنين في رفع مستواهم المعيشي و بين الالتزامات تجاه المؤسسات الدائنة، [72]ويفرق البنك بين 3 أبعاد للرشادة:

_نوع النظام السياسي؛

_العمليات التي بواسطتها تتم ممارسة السلطة في تسيير ثروات البلاد؛
_قدرة الحكومة على تصور و بناء و تطبيق السياسات بطريقة تسمح للحكومة بممارسة مهامها.

و اهتم البنك بالنقطتين الأخيرتين محترما في ذلك مهامه كبنك لكن ما فتئ أن انتقل إلى مرحلة أخرى باعتبار أن "إعادة الجدولة" المربوطة بالتنمية هي عملية سياسية إلى حد بعيد،لأنالشروط المتنوعة و الصعبة المفروضة على الدول المختلفة أصبحت مستعصية التطبيق سياسيًا و تقنياً؛ و لأن سياسات إبعاد الدولة بدأت تعلن فشلها و تسمح بتجنيد منتقديها لأنها لم تتمكن من تحقيق الإصلاحات المرجوة. [73]

و هو ما يعني الانفتاح على المعطى السياسي في مفهوم الحكم الراشد الذي اهتم في البداية بجانب التسيير الاقتصادي .و يتجلى هذا الانفتاح أكثر و بشكل واضح في الفصل الخامس من تقرير البنك بعنوان "اللامركزية أي إعادة التفكير في الحكومة، حيث إضافة إلى التركيز على التسيير الإداري و الجبائي الجيد، هنا كتوجه لربط اللامركزية بشكل خاص للنظام السياسي يقوم على مبادئ التعددية الليبرالية و المشاركة و الديمقراطية، و هذا يعني الاهتمام بالعلاقة بين المشاركة و الحكم الراشد، و هو ما يتجلى في تركيز البنك على

---

[72]سهيلة أمنصوران ، الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي ، المرجع السابق الذكر، ص 127

[73]عبد السلام يخلف ،الرشادة في عصر الهيمنة بديل ممكن أو يوتوفيا؟ دراسات استراتيجية، عدد 6 جانفي 2009.ص ص 94،93

أسلوب ينلتف عيل المطالب و المساءلة، يتعلق الأمر باللامركزية في القطاع العام؛ و تمكين الجماعة القائمة على التنظيم بواسطة تدعيم المشاركة الشعبية في الحكم ، [74]ولقد دخل البنك الدولي النقاش من خلال مفهوم الرشادة الجيدة لانه الهيئة الوسيطة بين الحكومات فيما بعد الحرب الباردة،و لهذا كان في مركز قوة و بإمكانه التأثير على القرارات السياسية للحكومات التي تطلب المعونات المالية كما فعل حين فرض مجموعة من التعديلات الهيكلية، و حتى تاريخ قريب كان البنك الدولي يستخدم الرشادة على أنها مرتبطة بمبدأ حرية السوق التي يجب أن تتدعم بإطار سياسي و قانوني مساعد، فقد رأى عام 1991 مثلا أن الرشادة الجيدة تتضمن أساسًا توفير قواعد لجعل الأسواق تعمل بطريقة فعالة . [75]

وكان القصد من وراء استخدامه في بداية الامر الاشارة إلى ضرورة أن تلتزم الحكومات و الدول باحترام المبادئ الاقتصادية، لا سيما على مستوى الاقتصاد الكلي. [76]

شكل (2): يبين بارادايم الحكم:

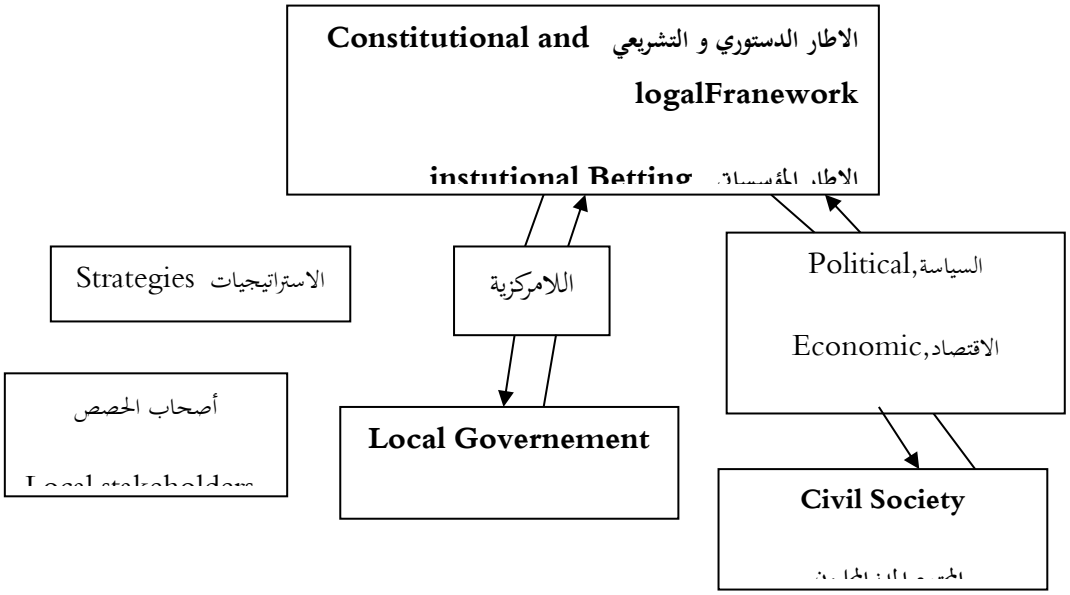

[74]خديجة،بوريب دور مؤسسات الاتحاد الأروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الديمقراطية و الرشادة، جامعة قسنطينة، 2010-2011).ص،ص 64 ،75

[75]عبد السلام يخلف ، المرجع السابق الذكر، ص _ص 93_94

[76] صالحزياني،المرجع سابق الذكر، ص 12

المصدر: بوريب ، المرجع السابق الذكر،ص61 ،بتصرف

ويمكن اجمال مجالات و مرتكزات الحكم الراشد وفق رؤية البنك الدولي في9 مواضيع: المؤسسات السياسية و الحريات المدنية؛ أمن الاشخاص و الممتلكات؛ الحكم العام أو وظيفة الادارة؛ الحرية في عمل الاسواق؛ الابداع؛ أمن المعاملات؛ تنظيم السوق؛ الانفتاح على الخارج؛ التماسك الاجتماعي.و انطلاقا من فكرة البنك يركز على تطوير المؤسسات كمجال عام للحكم،والتي يعرفها أنها مجموعة القواعد الرسمية(الدستور، القوانين، التنظيمات و النظام السياسي) و الغير الرسمية (الثقة في المعاملات، نظام القيم، العقائد و المعايير الاجتماعية و سلوك الافراد و المنظمات، الشركات، النقابات، و المؤسسات الغير حكومية). [77]هذه المبادئ موضوعة كل واحدة منها يجب تكون قيمة تفهم من مستخدمها كخصائص اساسية للنظام و تعكس الهدف منه، و يجب ان تساعد انظمة الحكم في دول الجنوب لتقرر ما هو اكثر ملائمة للاحتياجات الخاصة بمنطقتها.[78]

وقد استندت دراسة البنك الدولي عن الحكم الراشد في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا إلى معياريين أساسيين و هما، التضمينية و المساءلة، فالمعيار الأول يشمل حكم القانون و المعاملة و المشاركة، و المساواة و توفير فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة؛ أما المعيار الثاني فيخص التمثيل و المشاركة و التنافسية السياسية و الاقتصادية و الشفافية و المساءلة. [79]حيث أن التضمينية تعني مشاركة كل معني بعملية إدارة الحكم من رجال ونساء، أثرياء وفقراء، سكان الأرياف أو المدن، بصورة متساوية، من خلال الإدلاء بأصواتهم، أو المساهمة في المشورات أو مراقبة خدمات الهيئة العامة المحلية، وكل هذا يمثل "المشاركة بالمساواة"؛كما تعني معاملة الدولة لجميع مواطنيها على أساس "المساواة"، من خلال حماية حقوق الجميع دون تمييز، وتأمين الخدمات العامة، والتمتع بحقوق المراجعة والتصويت بنفس القدرة أمام القانون.

بيد أن المساءلة تتضمن حق الشعب في محاسبة الدولة، عن كيفية استعمالها لسلطاتها ولموارد الشعب،و تحتاج المساءلة"للشفافية"لتأمين الوصول التام للمعلومات، حيث على الدولة توفير المعلومات للشعب، لمعرفة سير أمورها؛كما تحتاج إلى"التنافسية"، التي توفر القدرة على الاختيار بين مختلف الكيانات السياسية والإقتصادية البديلة طبقا لحسن أو سوء أدائها؛ وتعني أيضا المراجعة والتصويب لدى تناقض أفعال الدولة والحقوق الأساسية أو

---

[77]بوريب خديجة، المرجع السابق الذكر ،ص 68

[78]John Bullivant et al; G Governance:::::::::good Governance institute and Healthcane; Quality improvement partmership Kate Godfroy Robin Burgess AndrewbGorbettwola

[79]غربي،المرجع سابق الذكر ،ص379

اختراق القانون ،عن طريق ،مساءلة خارجية حيث يقوم الشعب بمساءلة حكومته؛أو داخلية حيث تقوم الحكومة بوضع أنظمة وحوافز مختلفة لحماية المصلحة العامة، كفصل السلطات وإنشاء أجهزة رقابة مستقلة[80]

وتمحورت معايير و خصائص الحكم الراشد حول:

- المحاسبة و المساءلة: يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، و كذلك حرية التعبير، و حرية تكوين الجمعيات، و حرية و سائل الإعلام؛
- الاستقرار السياسي: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب؛
- فعالية الحكومة: يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، و قدرة جهاز الخدمة المدنية و استقلاله عن الضغوط السياسية، و نوعية إعداد السياسات؛
- نوعية تنظيم الاقتصاد: قدرة الحكومة على توفير سياسات و تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص و تساعد على ذلك ..و يكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال و القضاء على أهم القيود الرئيسة التي تواجه الشركات
- حكم القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون و التقيد به، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود و حقوق الملكية و الشرطة و المحاكم و كذلك احتمال وقوع جرائم و أعمال عنف؛
- التحكم في الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها و كبيرها، و كذلك "استحواذ "النخبة و أصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة[81].

وبناءا على ماقدمه البنك الدولي حول تحديد مفهوم و مقومات الحكم الراشد، نكتشف الركائز و المعايير التي يمكن من خلالها فهم المصطلح و التعامل معه،حيث يقوم على:

الانفتاح السياسي و يتكون من الجانب القانوني و وسائل الممارسة السياسية، مع توفير ضمانات ممارستها؛

المشاركة السياسية: و تعني درجة المشاركة في الحكم بين النساء و الرجال، و كذا آليات المشاركة و الإطار القانوني الذي تتميز به و مدى توفر الشفافية في الانتخابات؛

---

[80]ليندة بوعنان، المشروطية السياسية للبنك الدولي،(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية،تخصص تنظسم سياسي و أداري،جامعة الجزائر،2009). ص_ص 96_97

[81]يختار عبد القادر،عبد الرحمان عبد القادر،دور الحكم في تحقيق التنمية المستدامة،مداخلة مقدمة في إطار" المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي "النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"،من 19 إلى 21 ديسمبر2011 ،الدوحة،دولة قطر. ص6

القضاء: يتكون من الإطار القانوني، و استقلالية القضاء، و محاربة الفساد في الجهاز القضائي مع الالتزام بإعادة النظر في الأساليب المتبعة في التقاضي؛

الإعلام: يتعلق بحرية الإعلام ومدى توفير ضمانات حرية التعبير و الصحافة؛

الإدارة: تخص تحسين نوعية الخدمة و التحكم في الفساد و الحياد و تطبيق مبادئ الديمقراطية الاقتصادية و التحكم في التهرب الجنائي ، و الحد من تأثير و انتشار السوق الموازية مع توفير سبل التحكم في الاستهلاك و معدل التنمية و حسن استغلال رأس المال البشري، و الاعتماد على المنافسة و فرض الشفافية.

كماتركز دراسات البنك الدولي على محاربة الفساد في الإدارة العامة وتعتبر ظاهرة الفساد الخاصية الأساسية المميزة للحكم السيئ و التي تترجم من خلال التفضيلية و المحسوبة والرشوة. فالفساد يتعارض معالتضمينية و هذا مرتبط بغياب المساءلة.ويعرف الحكم الصالح وفق البنك الدولي على أنه ممارسة السلطة باسم الشعب، و بالتالي ممارسة تلك السلطة بطريقة تحتمل الإدماج و القوانين والاحتياجات كل ما يتعلق بالدولة و يعني ذالك ضرورة الانتقال بالإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا واندماجا بين الأطراف الثلاثة (الإدارة الحكومية، إدارة القطاع الخاص، إدارة مؤسسات المجتمع المدني) وذالك بمشاركة الجميع في اتخاذ القرارات، وهذا ما يعد أساس الشرعية في الأنظمةالديمقراطية. ومنه فإن مفهومالحكم الراشد لا يقتصر فقط على إطار الدولة بل يمتد إلى القطاع الخاص هذا الأخير الذي عليه الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المواطنين و في هذا المجال لا تقتصر وظيفة مراقبة الشفافية و الفساد و المساءلة على المساهمين فقط وإنما تشمل مختلف الجماعات ومؤسسات المجتمع المدني . [82]

و هو ما يمثل اركان الحكم الراشد المتضمن ثلاثة ميادين رئيسية متكاملة و مترابطة فيما بينها:

الدولة: مجموعة

المؤسسات السياسية المهتمة خصيصًا بالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود إقليم معين خدمة للمصلحة العامة .وتتمثل هذه المؤسسات في السلطة التشريعية،السلطة القضائية والسلطة التنفيذي ؛

---

[82]الطيب بلوصيف

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=75:-s-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10، ص 7

القطاع الخاص:في نظام اقتصادي مختلط يغطي القطاع الخاص جزئه غير الخاضع لسيطرة الحكومة حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاص،أي المؤسسات والشركات بمختلف أحجا صغيرة، متوسطة أو كبيرة؛

المجتمع المدني :هو مجال الحياة الاجتماعية المنظمة الذي يتميز بالطوعية والعمل الذاتي والاستقلالية عن الدولة وهو محكوم بمجموعة من القوانين والقواعد المشتركة. (83)

و تم الترويج على نطاق واسع في الكتابات الانجلوساكسونية بتحفيز من البنك والصندوق الدوليين،على أن تعبير الحكم الرشيد مرادفا لإقامة دولة قانون ديمقراطية، تقدم حسابا عن أعمالها بطريقة شفافة وقادرة على تامين إطار مستقر للاستثمارات، خاصة الأجنبية. (84)

ثانيا:تطور مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد:

أشار المفهوم في البداية إلى الجوانب الفنية الإدارية حسب البنك الدولي،الذي تجنب إظهار المفهوم بمظهر ذو ملامح سياسية، وإستمر على ذلك على الأقل من الناحية النظرية، وذلك لأجل إضفاء الشرعية على تدخلاته في دول الجنوب حيث ارتأى ضرورة إخضاعها في الثمانينات إلى سياسة التجديد الاقتصادي و التعديل الهيكلي، إلا أن تلك السياسة لم تحققالنجاح على المستوى الاقتصادي، كما أنها أثارت إنتقادات شعوب تلك البلدان و المنظمات الغير حكومية فيها و هذا بسبب خروج البنك الدولي عن المسار المحدد له ظاهريا و الوظائف المسندة إليه، حيث أن ميثاقه ينص على عدم تدخله في الشؤون السياسية لأعضاءه و عدم التأثر بالاعتبارات السياسية في قراراته و عدم الاستناد على غير الحسابات الاقتصادية، (85)ثم اتجه إلى تطوير أكثر دقة رابطا العلاقة بين الحكم الراشد و علاقته بالتنمية و ذلك من خلال دراسة بعنوان: أسلوب الحكم و التنمية، حيث اعتبر الحكم الراشد مرادف للادارة التنموية الجيدة، أو الادارة الناجعة للعملية التنموية محددا بذلك اربعة مجالات للحكم الراشد القطاع الخاص، المسائلة، الاطار القانوني للتنمية و المعلومات و الشفافية. فالحكم بالنسبة للبنك الدولي هو مسألة تسيير اقتصادي و اصلاحات مؤسساتية في مجال الادارة و اختيار و تحسين التنسيق و اداء خدمات عمومية فعالة، ومن خلال تقرير اعدته لجنة مكلفة في 1995 على مستوى البنك عرف الحكم الراشد أنه: سيرورة مستمرة من خلالها تتم تسوية المصالح المتضاربة و من خلالها ايضا يتم تطوير التعاون، و هذه السيرورة تشمل

---

(83)**يختار عبد القادر واخرون**، المرجع السابق الذكر" .ص5

(84) خلا و فوليد ،المرجع السابق الذكر. ص 24

(85)سليم بركات ، المرجع سابق الذكر ص 23

تكوين مؤسسات شكلية و أنظمة قادرة على تقوية أنواع الولاء وهو يتضمن ايضا اتفاقيات لا شكلية تبرمها الشعوب و المؤسسات و تحترم ابرامها لحماية مصالحها.[86]

وفي عام 1997 عدل البنك الدولي شيئا ما من المفهوم الذي تبناه في الفترة السابقة فيما يخص نظرته إلى دور الدولة في المجتمع منتقلا من مفهوم الحد الأدنى من الدولة إلىمفهوم أقل و أفضل قدر من الدولة، و في السنة نفسها وضع خبير البنك الدولي دانيال كوفمان Danial Koufman و آرث كراي A Krray تعريفا للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد و المؤسسات التي تمارس على أساسها السلطة في الدولة و تشمل ثلاثة أبعاد تم ترجمتها إلى مؤشرات صنفت إلى 6 فئات كما يلي: [87]

البعد الأول: العملية التي من خلالها يتم إختيار و مراقبة و تغيير الحكومات، و يشتمل هذا البعد على مؤشراتتقيس إلى أي مدى يستطيع المواطنون المشاركة في اختيار حكوماتهم و مدى استقلالية و سائل الإعلام و مراقبتهاللقائمين على السلطة و مسائلة أفعالهم و مؤشرات تتعلق بالاستقرار السياسي،ومؤشرات تتعلق بإحتمال تهديد وضع الحكومة أو الانقلاب عليها بوسائل غير دستورية أو وسائل عنيفة و إمكانية إدخال إصلاحات مشوهة أو مصطنعة تؤثر على إستمرارية السياسات و تقيد قدرة المواطنين على إختيار و تغيير القائمين على السلطة؛

البعد الثاني: و هو مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسة ناجعة، و تضم مؤشرات تتعلق بالكفاءة الحكومية، كفاءة الخدمات العامة و الكفاءة البيروقراطية و كفاءة الخدمة المدنية و استقلالها عن الضغوط السياسية، و مدى إلتزام الحكومة بتحقيق الالتزامات التي تعهدت بها أو مؤشرات تتعلق بالكفاءة التنظيمية و تركز على السياسات ذاتها و تضمن قياسا لاجراءات التي لا تدعم آليات السوق الحر، مثل تحديد الاسعار و الاعباء التي تفرضها القواعد التنظيمية المعقدة في مجالات التجارة الخارجية و الاستثمارات و غيرها؛

البعد الثالث: مدى احترام الدولة و المواطنين للمؤسسات التي تحكم معاملاتهم، و تتضمن مؤشرات تتعلق بعلاقة القانون ،قياس معدل الجرائم و فاعلية الاجهزة القضائية و القدرة على تنفيذ و تفعيل العقود، و مؤشرات تتعلق بمكافحة الفساد و السيطرة عليها سواء اتخذت شكلا مصغرا متكررا من الرشوة في الهيئات العمومية أو حالات الفساد الكبرى في المجال السياسي و سعي النخبة إلى السيطرة على ثروات الدولة. [88]

---

[86]نسيمة عكا ، دور الحكم الراشد في التنمية "النيباد نموذجا" بحوث و اوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، النعقد يومي: 08،09 افريل 2007، جامعة فرحات عباس سطيف. 2007.ص 54

[87]سليم بركات ،المرجع سابق الذكر ص 23

[88]سليم بركات ، المرجع نفسه. ص 24

كما اهتم بمبادئ النجاعة، وتحمل المسئولية في مجال تحديد المؤسسات و الممارسات الضرورية لتحقيق التنمية كضمان إطار ذو رؤية شفافة للتسيير العمومي[89]و بوضعه هذه المؤشرات حاول البنك نقل المفهوم من التجريد إلى القابلية للقياس و منه الاتحاد لوضع مؤشرات أكثر دقة،و عليه فإتجاه البنك إلى التركيز أكثر إلى إصلاح الدولة يعد تطور في استراتيجية البنك و بالنظر إلى تقرير التنمية لهذه السنة الذي يرى بضرورة ايجاد إطار لمسألة فعالية الدولة من خلال مهمة خلق قواعد مؤسسة للسوق لأن الحل الجيد للسوق يرتبط بعملية ترسيخ مؤسسات فعالة، و تدعيم حق الملكية. و لقد تطرق كشف بحوث و سياسة البنك الدولي الصادر قبل شهور من تقرير 1997 على أهمية المساواة الاجتماعية socialequality وهناك تم تحييد اربعة أساليب يمكن من خلالها أن تعيق اللامساواة الاجتماعية آداء الاقتصاد لبلد ما: حيث تسهم اللامساواة في تعميق عدم الاستقرار السياسي، الذي لا يشجع على الاستثمار؛ كما أنها تعيق قدرات المجموعات على التوصل إلى مستويات متبادلة و مقبولة؛ و لا تشجع اللامساواة ظهور معايير تسهم في ترقية و تحسين الفعالية؛ و رابعا اللامساواة قد تحد من فعالية آليات التحفيز. [90].

و اعتمد البنك الدولي على ثلاثة تصورات للحكم الراشد، كل تصور شكل تطور مرحلة متقدمة على التصور الذي سبقه، و هذا ما يعكس دينامية و تطور الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية منذ اواخر الثمانينات إلى الوقت الراهن، تتمثل تلك التصورات في الاتجاهات التالية:

_التركيز على موضوع التسيير الاقتصادي و المقاربة التقنية لمساعدات التنمية، تكريس منطق دولة الحد الادنى و تقليص دور الدولة بناءا على المبادئ التي حددها ميثاق واشنطن 1994؛[91]

_الاهتمام بمسألة "فعالية الدولة" بعد صدور تقرير 1997 و هذا ما تمثل في توجهات لاصلاح القطاع العام، تحديد ادوار معينة للدولة، و هو ما يعد تطورا على المقاربة الاقتصادية السابقة "التعديل الهيكلي" و العودة للاعتراف ببعض ادوار الدولة التي لا يمكن للقطاعات الاخرى في الحكم (قطاع عام و مجتمع مدني) أن يقوم بها، اضافة إلى النظر لاهمية الاصلاحات الادارية و المؤسساتية في مقاربة للحكم الراشد، إلى جانب التركيز على المقاربة السابقة للاصلاحات الاقتصادية الخوصصة و دولة الحد الادنى؛

_الاهتمام بالمعطى السياسي كدعامة للحكم الراشد من خلال التركيز على اهمية الديمقراطية في توفير شروط بيئة قادرة على خلق تنمية اقتصادية ما تجسد في مقاربة البنك الدولي لاستراتيجية مكافحة الفقر2000/1999 و فيالتقارير التي تلت بعد ذلك وتجلى هذا ايضا في مختلف الدراسات الخاصة بقارة افريقيا، و منه التحق البنك

---

[89]سليم بركات ، المرجع نفسه. ص 24

[90]بروسي رضوان ، "الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا" مرجع سابق الذكر، ص 170

[91]بروسي رضوان ، "الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا"، المرجع نفسه. ص 173

الدولي بالوكالات الاخرى التي اعترفت للوهلة الاولى بارتباط التنمية بالديمقراطية وهو الشق السياسي لمفهوم الحكم الراشد إلى جانب الحكم الاقتصادي و الإداري. [92]

والبنك الدولي نفسه الذي طرح مفهوم الحكم الراشد في1989 فلقد عاد ليشارك في مناقشته في تقرير حول التنمية في العالم عام 1998 و في تناوله للمفهوم وضع تقرير البنك إستراتيجية ذات شقين لتحديد كفاءة الدولة. الشق الاول هو التوفيق بين دور الدولة و قدرتها، بمعنى أن تعين الدولة مجالات تدخلها تبعا لحدود قدرتها الفعلية و لا تتجاوزها إلى ما يرهقها و لا تطيقه؛ و الشق الثاني هو ان تقوم الدول ببعث الحيوية في المؤسسات بمعنى تحسين أداء تلك المؤسسات و تعزيز التنافس بينها، و محاربة الفساد في داخلها مع الاهتمام بتعزيز المشاركة و توسيع نطاق اللامركزية. [93]

وربط البنك الدولي بين الحكم الديمقراطي و استراتيجياته لترقية الحكم الراشد على اعتبار ان النظم الديمقراطية تعمل على خلق البيئة الفعالة للتنمية الاقتصادية ففي خطاب البنك الدولي المتعلق بالحكم الراشد تظهر الديمقراطية كإطار ضروري لتنمية اقتصادية ناجحة. ووفق هذه الرؤية الحكم الراشد يعني الديمقراطية الليبرالية الاقتصادية. [94]

---

[92]رضوان بروسي، "الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا"، المرجع نفسه.ص 174.

[93]عبد النور ناجي "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"،، المرجع سابق الذكر. ص 108

[94]خديجة بوريب ، "دور مؤسسات الإتحاد الاروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي"، المرجع سابق الذكر. ص 67 ا

شكل (3) يمثل إطار عمل الحكم الراشد

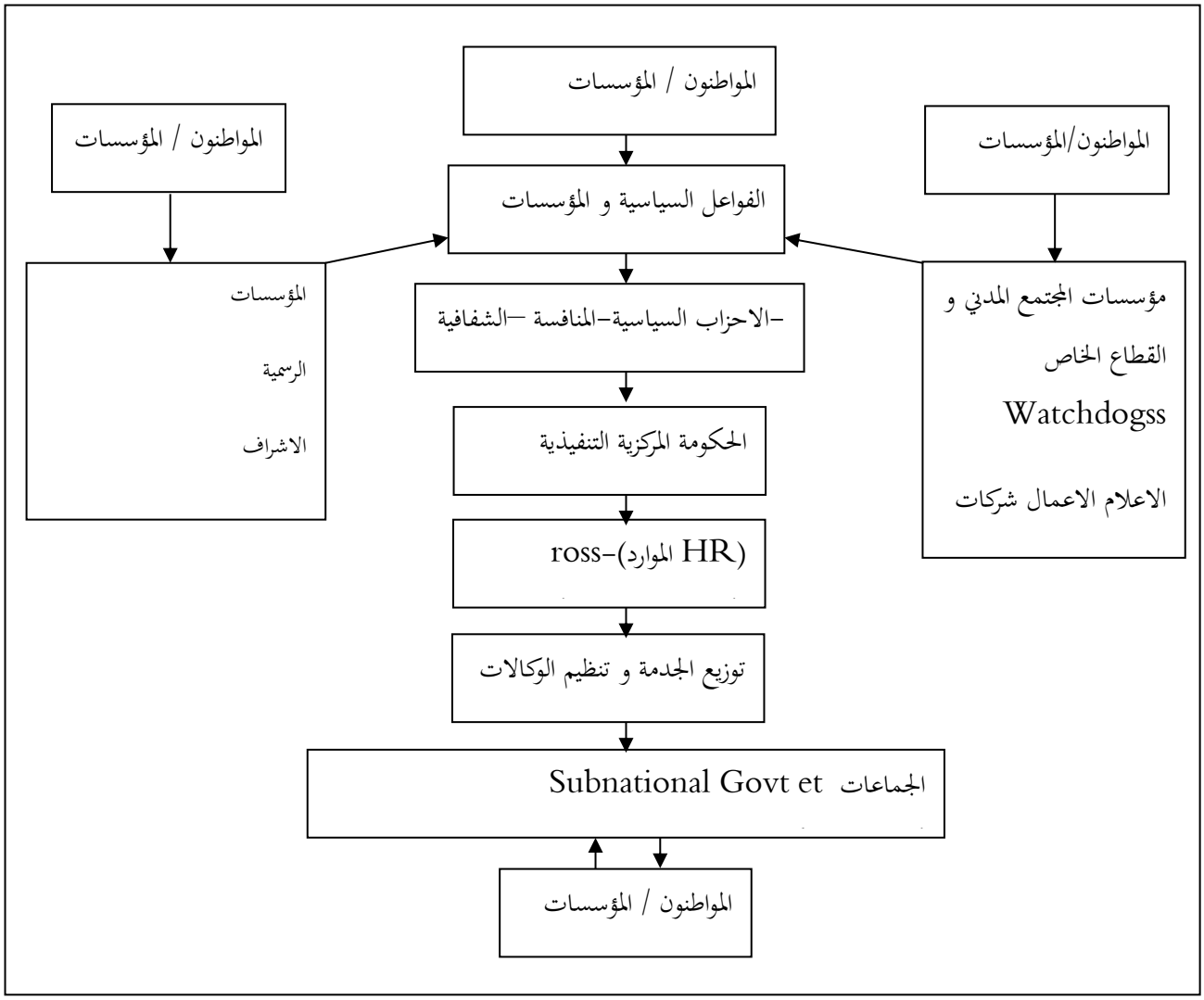

المصدر:من إنجاز الباحثة بالإعتماد على مرجع : Ibidp :504Francesca Recanatini،

و في نهاية 1999 تم اطلاق مبادرة البنك الدولي و صندوق النقد جولة مكافحة الفقر و التي تلخصت اساسا في الوثيقة الاستراتيجية لمكافحة الفقر P R S P أو D S R P، تقوم هذه الوثيقة على ثلاثة مبادئ تعتبر توجهات جديدة لمؤسسات "بروتن وودز" تتمثل في:

لاول مرة يتم الاخذبعين الاعتبار الابعاد المتعددة للفقر عوض التركيز فقط على الجانب النقدي كمكونات اساسية للفقر إلى جانب المكونات الكلاسيكية كالصحة و التعليم؛

كما أن تبني تصور العملية التشاركية كمدخل لتعريف و متابعة الوثيقة الاستراتيجية يعتبر عامل مساعد على تدعيم الديمقراطية في العديد من البلدان التي لا يملك فيها السكان وسائل كافية للتعبير، فالبنك الدولي باعتماده مقاربة تشاركية يعمل على اشراك مختلف الفعاليات المحلية التابعة للحكومة و المجتمع المدني في تحديد استراتيجية مكافحة الفقر. و هذا يعني الاهتمام بالعلاقة بين المشاركة و الحكم الراشد يتجلى ذلك اكثر في تركيز البنك على اسلوبين لتفعيل المطالب و المساءلة يتعلق الامر باللامركزية في القطاع العام و تمكين الجماعة القائمة على التنظيم بواسطة تدعيم المشاركة الشعبية في الحكم. [95]

في سنة 2000 نشر كوفمان وكزي، بابابلو زوادو و لوباتون Pepablo Zoido-Labatio اهم منظري البنك الدولي في مجال بناء تصور الحكم الراشد مقال بعنوان تسيير الشؤون العمومية من التقييم إلى العمل، في مجلة المالية و التنمية لشهر جوان جاء فيه أن الحكم الراشد يعني: التقاليد و المؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في البلاد، و يقصد اصحاب التعريف بان التقاليد تتجسد في:

- المسار الذي يتم من خلاله اختيار الحكومات و جعلها مسؤولة و مراقبة و قابلة للتغيير؛
- قدرة الحكومات على التسيير الفعال للموارد و تطبيق سياسات و تنظيمات صحيحة؛
- احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم الاقتصادية و الاجتماعية.

لقد حافظ اصحاب هذا التعريف على التصور العام للبنك مع ملاحظة اشارتهم إلى دور المواطن، الذي يتوجب عليه كذلك احترام المؤسسات، بل ايجابيته مطلوبة في التعامل معها، حتى يتسنى لها استكمال مهامها على احسن وجه ومن ثم يمنحها هذا التعريف فرصة القول بانه اذا كان المواطن يشارك من خلال المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية فهذا معناه في الوقت نفسه المشاركة المباشرة فيها،و إن هذا الدور المباشر يجب ان يحظى بالاهتمام. [96]

و من خلال تفحص مختلف تقارير البنك يتضح ان المقاربة الاقتصادية التقنية و المعايير المؤسسة لمفهوم الحكم الراشد عرفت العديد من المراجعات و التصورات. و مما يدل على ان مفهوم الحكم الراشد ليس مفهوم

---

[95] رضوان بروسي ،" الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا"، مرجع سابق الذكر. ص171

[96] سليم بركات، المرجع السابق الذكر. ص 23

ستاتيكي بل هو مفهوم ديناميكي اذ انه يشهد اضافات و قناعات جديدة لكل سنة لدرجة عدم التمكن من ايجاد تعريف دائم و متفق عليه داخل المؤسسة نفسها[97]و عليه فان اي تعريف ينسب إلى البنك الدولي لا بد ان يكون مؤرخا، اي يُشار فيه إلى المرحلة او السنة التي اصدر فيها، فهناك ان صح التعبير اجيال من التعريفات. [98]

لقد تطورت مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد وفق محورين : الاول مرتبط بالسياق و الثاني مرتبط بالمحتوى

- فاما على صعيد السياق فقد سجل الحكم الراشد في خضم التحول من منهج التعديل الهيكلي و التركيز على الجانب الاقتصادي فحسب إلى منهج الشروط المسبقة للتنمية التي تتعدى الجانب الاقتصادي إلىالسياسي و المحيط الاداري؛

و اما على صعيد المحتوى فقد انتقل البنك الدولي بمفهوم الحكم الراشد و تدرج به من العناصر الفنية المحايدة إلى العناصرالميدانية التطبيقية ذات الصبغة السياسية.

لقد اعتمد البنك الدولي في تعريفه للحكم الراشد على تقديم نموذج قائم على عناصر و محددات و مؤشرات و موجه للتطبيق المباشر وهو استمرار على نهج سياسة التعديل الهيكلي.

ما يركز البنك في عملية تطوير نظرية الحكم الراشد على مسألة الخصوصيات و تأثيرها على مؤشرات الحكم الراشد و معناه و قياسه، و المتابع للدراسات الامبرقية التي قدمها برنامج الحكم الراشد لا يجد اية اشارة لمبدأ الخوصصة،كذلك فان الدراسات المختلفة للبنك لا تشير إلى المسألة الا في نطاق ضيق "توظيف المعرفة"، و ذلك في مقابل الاشارات الواضحة لهذا المبدأ في الدراسات السابقة. ان خبراء البنك الدولي لا يرون اي حل لمسألة الحتمية الثقافية و التاريخية، و ها هو كوفمان يعتبرها مجرد افكار شائعة يجب العزوف عنها، و انه لا توجد اي ادلة عليه تؤكد مثل هذه المقولات.

- ان مقاربات البنك الدولي للحكم الراشد قد اسست للمشروطية التي قيدت استفادة الدول النامية من دعم التنمية باستيفاء عناصر الحكم الراشد. [99]

ان مقاربة البنك الدولي تفرض نظرة معيارية للسياسات الواجب وضعها تصل إلى حد رفض contestation انماط حكومات الجنوب، و زيادة على هذا فان تقديم تعريفات محددة و مؤشرات و محددات و النظر في ابعاد تقنيةلمفهوم الحكم الراشد من شأنه السماح لنا بوصف مقاربة البنك الدولي في هذا الشأن بأنها

---

[97]رضوان بروسي ، "الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا"، مرجع سابق الذكر. ص 169

[98]سليم بركات ، المرجع السابق الذكر، ص 25

[99]سليم بركات ، المرجع نفسه. ص 26

مقاربة معيارية. [100]ومن خلال ماسبق فإن البنك اثربالمقاربة المؤسساتية بكثير من التصورات، لكنها مقاربة لم تكتمل دون التصورات المؤسسات الاخرى .

المطلب الثاني:المنطلقات الفكرية للمقاربة المؤسساتية للحكم الراشد

بعد تناول مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد، و ما تمثله من تعدد لتعريفاته و تطورها وعدم ثباته، نتناول ايضا بعض المقاربات الاخرى للمؤسسات المالية الدولية و التي لها ايضا وجهة نظرها حول المفهوم و تسويقاتها و ترويجاتها الخاصة،حيث تزايد الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد على المستوى العالمي، و شكل موضوع انتاج غزير من طرف مختلف الهيئات و البرامج الدولية، كما ان العديد من المؤتمرات و الملتقيات الدولية التي عقدتها منظمة الامم المتحدة منذ بداية التسعينات زادت في إثراء المفهوم و اضافت عناصر جديدة حولGouvernance ، مثل مؤشر كوبن هاقن1995 حول التنمية الاجتماعية، مؤشر ريو ديجانيرو حول البيئة و التنمية وكذا مؤتمر القاهرة للسكان 1993 ، مؤتمر التنمية الاقتصادية 1994 و مؤتمر بكين 1995، [101]و منه فان منضمة الامم المتحدة قد وفرت اطر مختلفة لتطوير المفهوم إلى جانب مختلف الهيئات و البرامج الدولية و كانت الوثائق السياسية الخاصة بالهيئات المانحة في اواخر الثمانينات و بداية التسعينات اكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتها بضرورة اصلاح نظم الحكم، و ضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية و الحفاظ على الحقوق المدنية و الحريات و حقوق الانسان كمكونات اساسية للحكومة الصالحة. [102]و منه كان لكل منها تصوره الخاص به .

خصائص الحكم الراشد حسب برنامج منظمة الامم المتحدة الانمائي

برنامج منظمة الامم المتحدة الانمائيUNPD : من الفروع التابعة ل منظمة الأمم المتحدة خصت الموضوع بالعديد من الدراسات، و اعطت له اولوية بحثية بخبراء دوليين لمناقشة و تطوير المفهوم على فترات متلاحقة[103]. و في تقريره عام 1997 يعرف الحكم الراشد على أنه انه ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية لادارة شؤون الدولة على كافة المستويات و يشمل الآليات و العمليات و المؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون و المجموعات عن مصالحهم و يمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم و يقبلون الوساطة لحل خلافاتهم[104]ومن ثمة فان هذا المفهوم حسبه يقوم على ثلاثة دعائم أساسية، هي:

---

[100]سليم بركات، المرجع نفسه. ص 27

[101]نور الدين دخان،محاضرات في الاتجاهات الحديثة في الحكم المحلي القيت على طلبة السنة ثانية ماستر حكامة و ادارة محلية جامعة المسيلة 2013 2014.ص 10

[102]عبد النور ناجي "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، المرجع السابق الذكر ص 107

[103] سليم بركات ، الحكم الراشد من منظور الالية الافريقية للتقييم من طرف النظراء المرجع سابق الذكر، ص 27

[104]ليلى جردير ، التنمية الادارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشد، المرجع سابق الذكر.ص 67

- الدعامة السياسية: تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة و تكوين السياسات؛
- الدعامة الاقتصادية: تتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على انشطة الدولة الاقتصادية و علاقتها بالاقتصاديات الاخرى؛
- الدعامة الادارية: تتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات. [105]كما عرفه انه ذلك الحكم القائم على المشاركة و الشفافية و المساءلة و دعم سيادة القانون و يضمن هذا النوع من الحكم وضع الاولويات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية حسب احتياجات الاغلبية المطلقة في المجتمع كما يضمن التعبير عن اكثر الافراد فقرا عند اتخاذ القرارحول تخصيص موارد التنمية. [106]و منه فحسب وجهة نظر برنامج منظمة الامم المتحدة الانمائيأن الحكم الراشد هو العمليات و الهياكل التي تقود العلاقات السياسية الاقتصادية بشفافية و مسؤولية ،و تعتبرهذهالنظرة أكثر شمولا حيث قدم 9 معايير للحكم الراشد : [107]

المشاركة Participation: و تعني ان يكون لجميع المواطنين راي و مساهمة في صنع القرار، سواء بطريقة مباشرة او من خلال مؤسسات الوساطة المشروعة، و يحكمها قيمة حرية الراي و التجمع و القدرة على مشاركة بناءة؛

حكم القانون Rule of law:يجب ان تكون مؤسسات القانون عادلة و مستقلة و تولي الاهمية خاصة لتطبيق قواعد حقوق الانسان مع احترام احكام القانون على ارض الواقع بحيث يخضع له كل من الحاكم و المحكوم فالقواعد القانونية تؤمن العدالة و المساواة بين المواطنين؛

الشفافية Transparancy: تستند على التدفق الحر للمعلومات الكافية و المفهومة، حيث يمكن الوصول اليها من طرف المعنيين بها مباشرة، و بالتالي اتاحة المعلومات الكافية لكل المواطنين. فتبرز اهمية الشفافية في توفير الاحصائيات الخاصة بالسياسات المالية و النقدية و الاقتصادية لما تلعبه من دور في توجيه السياسات الاقتصادية؛

الاستجابة Responsiveneess: ان تسعى كل المؤسسات و العمليات المجتمعية إلى خدمة كافة شرائح المجتمع و الاستجابة لمطالبهم بحيث لا تقتصر الخدمة على فئة واحدة. فحسن الاستجابة يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المؤسسات على توفير الخدمة للجميع دون استثناء؛

---

[105]يوسف أزروال ، الحكم الراشد بين الاسس النظرية و آليات التطبيق، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي و اداري ، جامعة باتنة. 2008- 2009).ص 28

[106]إدريس النوري ، مشروع مؤسسة تربوية و الحكم الراشد، بحوث و اوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، النعقد يومي: 08،09 افريل 2007، جامعة فرحات عباس سطيف. 2007. ص 294

[107]رضوان بروسي،من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دول اتي جديد:رؤية نقدية،مرجع سابق الذكر، ص 23

اتجاه الاجماع Consensus orientation: السعي لتسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الاجماع حول المصالح المتضاربة، للتوصل إلى الحلول الوسطى بما يشكل افضل مصلحة للجماعات و السياسات العامة. فالحكم الراشد يهدف إلى التوفيق بين هذه المصالح لتحقيق المصلحة العامة؛

العدالة او المساواة Equity: تساوي الفرص لتحسين الاوضاع و تحقيق العدالة، بمعنى يجب ان تزال كافة اشكال التمييز بين الافراد لتحسين رفاهيتهم و حمايتهم؛

الفعالية و الفاعلية Effectivness and Efficiency:فهي تتعلقبالمؤسسات و تؤدي إلى نتائج وفق الحاجات مع الاستعمال الجيد للموارد و العمل العمومي، بمعنى ان مخرجات الحكم الراشد يجب ان تنتج من افضل استخدام لموارد؛

المساءلة Accountability: يجب ان تخضع قرارات الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني للمحاسبة و تقييم الرأي العام، اي تتم مساءلة صناع القرار من قبل الشعب. و تتضمن المحاسبة نظام متكامل للمساءلة السياسية و الادارية للمسؤولين في ادارتهم للموارد العامة؛

الرؤية الاستراتيجية Strategic vision: يجب ان يكون للقادة و للشعب آفاق واسعة و بعيدة المدى لتحقيق التنمية و لديهم شعور مشترك عما يريدونه من الحكم الراشد و كيفية اسهامه في تلك التنمية. فالرؤية الاستراتيجية هي تلك المعطيات الثقافية و الاجتماعية التي تهدف إلى تنمية مجتمعية شاملة.

ان هذه المعايير يمكن بواسطتها معرفة مدى رشادة دول الجنوب الا انها تعتبر خصائص مثالية و لا تتوفر عليها كثير من الدول، و لهذا فان برنامج الامم المتحدة الانمائي يطالب بضرورة ارساءها في كل الدول و خاصة دول الجنوب منها من خلال بناء قاعدة اجماع واسعة. [108]و منه البرنامج الانمائي للامم المتحدة اكثر وضوحا في تقديم الحكم الرشيد باعتباره مفهوما يقوم على مشاركة بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني. فالبرنامج يرى ان هناك اطرافا ثلاثة في عملية الحكم تؤثر على تحقيق التنمية فالدولة عليها توفير البيئة الاقتصادية الملائمة المؤدية إلىالتنمية البشرية المستدامة اما القطاع الخاص فهو يولد الوظائف، و يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، و المجتمع المدني يسهل عمليتي التفاعل السياسي و الاجتماعي، و لان لكل قطاع نقاط ضعف و قوة فان احد اهم ركائز الحكم الرشيد هو توافر التفاعل المثمر بين القطاعات الثلاثة[109]

وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إصدار تقرير سنوي لفحص "التنمية البشرية في العالم"، من خلال وضع مؤشرات لقياس "التنمية البشرية" في كل بلد وهي نفسها مؤشرات قياس نوعية الحكم وفق رؤية

---

[108] رياض بو ريش، المرجع السابق الذكر.ص25

[109] راوية توفيق،الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا_دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، مرجع سابق الذكر ص_ص78_79

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد مثلت إضافة صفة "البشرية" للتنمية من طرف البرنامج سنة 1990 انتقادا جديدا للرؤية الاقتصادية الخاصة بالبنك الدولي لمفهوم التنمية، وهي فكرة مستوحاة من أطروحة" أمارتياسان"Amartya senحول دور الديمقراطية في عملية التنمية وما أسهمت به في التغلب على المجاعات في الهند، إضافة إلى الدعوة إلى الاهتمام بالتصور الفلسفي للإنسان ومجال العدالة الاجتماعية، وقد ركز تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2002) تحت عنوان " تعميق الديمقراطية في عالم مبعثر approfondir la démocratie dans un monde fragmentéعلى فكرة أساسية تمحورت حول "اعتبار نجاح التنمية هو قضية سياسية بقدر ما هو قضية اقتصادية"، فالتقليص المستدام للفقر يتطلب التأسيس لحكم ديمقراطي صلب ومرسخ في كل المستويات المجتمعية. [110]و تتمحور الاسس النظرية للحكم الراشد حسب برنامج منظمة الامم المتحدة الانمائي اساسا حول التنمية البشرية و التي من خلال مؤشراتها يصنف نوع الحكم، ويركز دليل التنمية البشرية على: البعد الاول ان يعيش الانسان حياة مديدة و صحية؛ البعد الثاني ان يكون الانسان حسن الاطلاع ؛ البعد الثالث مستوى معيشة لائق. و بالتالي فهو يركز على متوسط العمر المتوقع عند الولادة ، الالتحاق بالمدارس، الالمام بالقراءة و الكتابة ،و الدخل. [111]

و ركزت تقاريره للتنمية البشرية التي بدأ بإصدارها عام 1990 على مفهوم نوعية الحياة و على محورية الانسان في العملية التنموية و درجت هذه التقاليد على تصنيف الدول بناءا على مفهوم و معايير التنمية البشرية المستدامة، [112]كما اعطفي تقريره 1998 اهمية اكثر للتنمية الانسانية المستدامة. [113]

كما أن الحكم الجيد حسبه يعتبر حالة تعكس تقدم الادارة و تطويرها من ادارة تقليدية إلى ادارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين و تستخدم الآليات و العمليات المناسبة لتحقيق الأهدافالمرجوة من المشاريع بشفافية و مسؤولية امام المواطنين، [114]وسمات الحكم الراشدحسبه تترابط و تعزز بعضها البعض بحيث لا يمكن ان يوجد اي منها بمفرده، و هي تمثل الحالة النموذجية و هي لم تجتمع كلها في اي مجتمع بعينه، و لكن رغم ذلك فانه ينبغي على المجتمعات ان تهدف إلى تحديد اي من هذه السمات الاساسية هي الاكثر اهمية لها، وماهو

---

[110]خديجة بوريب ،،المرجع سابق الذكر .ص_ص 55 _59

[111] يوسف أزروال ،المرجع سابق الذكر.ص 48

[112] اسماعيل الشطي و آخرون، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية. 2004.ص 98 .

[113]ليلى جردير ، المرجع سابق الذكر. ص 45

[114]زهير الكايد ، المرجع سابق الذكر.ص 14

التوازن الامثل بين الدولة و السوق و كيف يمكن لكل تشكيلة اجتماعية ثقافية و اقتصادية ان تنتقل من وضع لآخر. [115]

و منه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدم نظرة واضحة للعالم تهدف إلى بناء نظام سياسي يستجيب للمتطلبات مجتمعة كما تعبر عن قيمة المجهودات و الامكانيات المسخرة من طرف هذا الجهاز من اجل تقديم مقاربة عملية محكمة للارتقاء بالمستوى العام للدول. [116]

و قد افضى الجهد التطويري لمفهوم الحكم الراشد من طرفهإلى تجاوز المفهوم في حد ذاته تماشيا مع برنامج التنمية البشرية و احدث تحولا في تصوره للموضوع من خلال تقرير سنة 2002 حيث ركز على مفهوم الحكم الديمقراطي صانعًا تميز هذا المفهوم عن المفهوم الذي طرحه البنك الدولي،و ان كان يتلاقى معه في الاهتمام بمبادئ الفعالية و الكفاءة الادارية و توفر الشروط الاقتصادية و السياسية لتحقيق التنمية ، الا انه يتميز عنه بايلاء الاهمية المعتبرة لجوانب حقوق الانسان و الحرية الاساسية، و هو بذلك قرن (جمع) الكفاءة في تسيير الشؤون العمومية بالعدالة.

ان السير وفق هذا المنطق و بالاستعانة بتعريف النجاعة كعنصر جوهري في عملية التسيير مفاده تحقيق اقصى قدر ممكن من النتائج باقل قدر من التكاليف و اقل قدر من تعبئة الموارد فانه يمكن اضافة تصور يحاكي هذا المنطق ، من خلال الحث على تحقيق اكبر قدر من النتائج المرجوة باقل قدر من المساس بالحقوق و الحريات.و اذا كانت النجاعة في المعنى الاول ذات بعد اقتصادي ،فانها في المعنى الثاني تنصرف إلى البعد الانساني مما قد يؤدي بنا إلى ان نستعير لها تسمية النجاعة الانسانية، و اذا كان مهم ان اعطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائينقلة نوعية جديدة لمفهوم الحكم الراشد، فانه من المهم ايضا انهو على عكس البنك الدولي قد اولى اعتبارا كبيرا لفكرة تعدد و تنوع القيم الثقافية الخصوصية بدلا من تطبيق نموذج واحد عالمي للحكم[117]كما انطلقت رؤيته للحكم الرشيد في افريقيا، من ان ما تتميز به افريقيا من تعدد وتنوع في القيم الثقافية ،والخبرات التاريخية لابد ان يؤخذ في الاعتبار بدلا من تطبيق نموذج واحد عالمي للحكم كما يرى البنك، [118]ويلاحظ أن هذا التعريف قد أضاف بعدًا جديدًا لمفهومGovernanceيتمثل في إمكانية تعدد مستويات التحليل التي يمكن من خلالها دراسة هذا المفهوم، وهذا ما يعطي الفرصة لدراسة Governance على المستوى الجزئي Micro على مستوى إدارة المنظمات مثل الأقسام العلمية والجامعات؛ حيث توجد بالأقسام العلمية في الجامعات الأمريكية ما

---

[115]إسماعيل كرازي ، المرجع سابق الذكر. ص 180 ا.

[116] يوسف، المرجع سابق الذكر. ص 50

[117]سليم ، المرجع سابق الذكرص 29

[118]راوية، الحكم الراشد و التنمية في افريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد،المرجع سابق الذكر ،ص 83

يسميGovernanceCommittee، بالإضافة إلى إمكانية دراسته على المستوى الكلي للدولة Macro. [119]

ومنه فدلالات و توظيف المفهوم وفق ا لبرنامج مختلفة عن دلالاته كما عبر عنها البنك الدولي بشكل مباشر او غير مباشر في دراساته. ففي حين اعتبر البنك الدولي ان الحكم الرشيد هو مجموعة من المؤشرات التي يلزم الدولة الالتزام بها للتحسين من كفاءتها لتحقيق هدف دعم القطاع الخاص، نظر البرنامج إلى الحكم الرشيد، او لاحقا للحكم الديمقراطي على انه مجموعة من المبادئ المراد تحقيقها في حد ذاتها، و إلزام كافة الفاعلين من الدول و غير الدول، قطاع خاص او منظمات للمجتمع المدني بالالتزام بها. و هي في الوقت ذاته تحقق التنمية البشرية المستدامة بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة امام الافراد. [120]

خصائص الحكم الراشد حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE

منظمة التعاون و التنمية الاقتصاديةبدورها اولت اهتمامًا للحكم معتبرة اياه مساعدًا على بروز ممارسات ديمقراطية في دول الجنوب، و انه يشكل عاملا اساسيا في ظهور المجتمعات المدنية المحلية، و في هذا السياق اعتبر رئيس هذه المنظمة بان الأحداث التي جرت في السنوات العشر الاخيرة اثبتت ان نوعية الهيئات التي تُسند عمليات إتخاذ قرارات الحكومة هامة جدا بعد اهمية السياسة نفسها كما رأى زيادة عن ذلك ان الحكم الراشد عنصر جوهري و اساسي لتقوية و تعزيز الديمقراطية، و انه يمثل شرطا ملائما للازدهار الاقتصادي و الاتساق الاجتماعي و الاحترام الدائم للبيئة و كذلك للحفاظ على ثقة المواطنين في المؤسسات العمومية. [121] كما يستند إلى المعايير المحفزة للنمو الاقتصادي و الانفتاح الاقتصادي و حرية التجارة و ذلك بدمقرطة المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الادارية، و السماح للمواطنين بالتعبير عن ارائهم و مصالحهم و الحصول على الحقوق مقابل القيام بالواجبات و دون اقصاء بالاضافة إلى ذلك فهذه المنظمة تركز على أربعة معايير اساسية هي: دولة القانون، ادارة القطاع العام، السيطرة على الفساد و حفظ النفقات العسكرية . [122]ومن هذا المنطلق فالمفهوم يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة والأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بها ليشمل مجموعة العلاقات بين الحكومات والمواطنين؛ سواء كأفراد أو كأعضاء في مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية، وركز على أن الحقل الدلالي للمفهوم لا ينصب فقط على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شئون الدولة والمجتمع، ولكن

---

[119] سلوى، المرجع السابق الذكر. ص 4

[120]راوية، الحكم الراشد و التنمية في افريقيا _دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ،المرجع السابق الذكر.ص 79

[121]سليم ، المرجع نفسه. ص 30.

[122]رياض،المرجع السابق الذكر.ص 23

يركز أيضًا على القيم التي تحتويها تلك المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة،[123]وهي تعرف الحكم الراشد على انه مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على ادارة الشركة و مجلس الادارة وجملة الاسهم وغيرهم من المساهمين. [124]و في ادبياتها لسنة 1995 عرفت ان الحكم الراشد هو استخدام السلطة السياسية و ممارسة السيطرة على المجتمع في ادارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، [125]و حددت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مقومات الحكم الراشد في أربع ركائز تتعلق بتوفير سبل إرساء دولة القانون، و تحسين تسيير إدارة القطاع العام، و المحاربة و السيطرة على الفساد، و تخفيض النفقات العسكرية للسماح بتوجيه الأموال لصالح التنمية، [126]وتبنت لجنة المساعدة للتنمية التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية سنة 1996 التعريف نفسه للبنك الدولي مع ربطه بالتنمية التشاركية و حقوق الانسان . [127]

خصائص الحكم الراشد حسب تقرير التنمية البشرية العربية لعام2004

حسب هذا التقريريتمثل الحكم الراشد في تظافر جهود الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و يقوم على:

- صيانة الحرية ضمانًا لتوسيع خيارات الناس؛
- المشاركة الشعبية الفعالة، مع التمثيل الشامل لحقوق الناس ؛
- يقوم على المؤسسات بامتياز، نقيضًا للتسلط الفردي و تعمل مؤسساته بكفائة و شفافية كاملة فيما بينها، في ظل فصل السلطات و من قبل الناس مباشرة و الاختيار الدوري و النزيه؛
- سيادة القانون المنصف و العادل و الحامل للحرية لكافة الناس؛
- يسهر على تطبيق القانون قضاء كفء و نزيه و مستقل تمامًا،و تنفذ احكامه من قبل السلطة التنفيذية.[128]

تقرير المؤتمر العام سنة 1997 المقدم من طرف الأمين العام السابق لمنظمة الامم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan:اكد بان الحكم الراشد لا يمكن فرضه سواء من قبل السلطات الوطنية او المنظمات الدولية ، و لا

---

[123]سلوى، المرجع سابق الذكر. ص 4

[124]صالح ،المرجع سابق الذكر.ص 26

[125]النوري ، المرجع سابق الذكر.ص 294

[126] غربي، المرجع سابق الذكر ،ص374.

[127]ليلى ،المرجع سابق الذكر.ص 45

[128]يوسف ، المرجع سابق الذكر . ص 43

يمكن خلقه بين عشية و ضحاها ، ان الحكم الراشد هو انجاز و نتيجة في حد ذاته و بدون دولة القانون و الادارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياساتها و السلطةالشرعية ، و استجابة الاجراءات للطموحات فان كافة المبالغ المخصصة للتمويل او المعاملات لا يمكنها ان تمهد الطريق للعالم و خاصة النامي ليصل إلى الرفاه. فالوظيفة الاساسية للدولة كما يؤكد عنان هي :الاعداد للبيئة المساعدة المناسبة التي تمكن الاستثمار ان يتم و للثروات ان تتحقق؛ و للاشخاص ان يزدهر عملهم و ينمو. فالحكم الراشد يتطلب قناعة و مشاركة المحكومين اضافة إلى الاندماج الكامل و المستمر لكافة المواطنين في مستقبل اوطانهم. [129]

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية: ترى في الحكم الراشد قدرة الحكومة على الحفاظ على السلم الاجتماعي، و ضمان القانون و النظام او الترويج من اجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي و ضمان الحد الادنى من التأمين الاجتماعي. [130]و تؤكد الوكالة على تعريف برنامج منظمة الامم المتحدة الانمائي بان التنمية هي تحقيق الحرية و الأمن وتوفير الفرصوالكنها في الوقت ذاته تؤكد ان التنمية الحقيقية هي تنمية تدعمها الحكومة ،الا انها تقوم اساساً على المبادرة الخاصة و آليات السوق.[131]

و حسب منظمة الأمم المتحدة: الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة و كوادر ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع و بتقديم المواطنين و بتحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم و ذلك برضاهم و عبر مشاركتهم و دعمهم ، [132]وعرفته كذلك أنه طريقة خاصة و معينة لقيادة و ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية و الادارية بقصد تسيير شؤون الامة. [133]

من جهة أخرى عرفت لجنة الحكم العالمي

Commidion de la Gouvernance globale في تقريرها لسنة 1995 للحكم الراشد على انه مختلف الكيفيات التي تسيير للافراد و المؤسسات العمومية و الخاصة شؤونهم المشتركة وفقا لها، فهي سيرورة متواصلة للتعاون و التلائم بين مصالح متضاربة متعددة وهو يستبعد الهيئات الرسمية و الانظمة المزودة بسلطات تنفيذية كما يستبعد بنفس الكيفية الاتفاقات اللاشكلية التي ترتبط بها الشعوبو الهيئات و كذلك تلك التي ترى ان ابرامها يحقق مصلحتهاو بهذا المعنى يركز التعريف على نسيج العلاقات الذي يربط مختلف الفواعل من اجل سير

---

[129]رياض،المرجع السابق الذكر. ص 25

[130]عبد النور،المرجع سابق الذكر.ص 107

[131]راوية،الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا_دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ، المرجع سابق الذكر .ص 78

[132]عبد النور ،المرجع نفسه..ص 11

[133]نسيمة، المرجع سابق الذكر. ص 55

شؤونهم المشتركة، مبرزا مكمن التميز الذي يصنعه الحكم الراشد من خلال التوفيق و جمع مختلف الاطراف رغم تضارب مصالحهم، و ذلك بفضل التعاون و المشاركة. [134]

من جهتها عرفت المفوضية الاوربية الحكم الراشد على انه يحدد القواعد و المسارات و السلوكات التي تؤثر في ممارسة السلطات و خاصة من زاوية الانفتاح المشاركة المسؤولية الفعالية التجانس، ان عناصر الحكم الراشد هذه هي واضحة في تصور الإتحاد الأروبيفهي اساسا: الانفتاح، المشاركة، المسؤولية الفعالية التجانس و هي عناصر مشتركة مع سمختلف تصورات المؤسسات الدولية، واستخدام هذا المصطلح من الإتحاد الأروبي إلى جانب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(و هما التجمعين اللذين يضمان اغلب الدول المتقدمة) دليلا على ان هذا المفهوم ليس منحصر الاستعمال في حالة الدول النامية فحسب على عكس ما يذهب اليه بعض الدارسين للموضوع[135]كالطرح الذي جاء فيه بانه في بلدان الشمال يتم الحديث عن "الدور الجديد للدولة" "اعادة ابتكار الحكومة" او " المناجمنت العمومي الحديث" فيما تحظى دول الجنوب بمفهوم حكم راشد.

في الختام بعد التطرق لرؤية المؤسسات و البرامجالدولية لم تكن واحدة لمفهوم الحكم الراشد و هذا بسبب اختلاف زوايا نظرها لمفهوم التنمية.و بعد الانتقال عبر مختلف التعريفات النظرية و المؤسساتية لمفهوم الحكم الراشد، من المفيد الاشارة على سبيل لا الحصر إلى تعريف المشرع الجزائري في القانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الاول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية يعرف الحكم الراشد على انه هو الذي بموجبه تكون الادارة مهتمة بانشغالات المواطن و تعمل للمصلحة العامة في اطار من الشفافية والقانون نفسه في مادته ال11 و ذلك في اطار تسيير المدينة حيث تضمن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن و الذي يكون عن طريق :

- تطوير انماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائط و الاساليب الحديثة؛
- توفير و تدعيم الخدمة العمومية و تحسن نوعيتهاوالقانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة. [136]

و اذا حللنا تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد نجد فيه معيارين حيث يتضمن مؤشر السلوك بحيث تكون الادارة مهتمة بانشغالات المواطن و يتضمن مؤشر التسيير ايضا في اشارته للعمل في اطار الشفافية.

---

[134]سليم ،المرجع سابق الذكر. ص 30.

[135]سليم ، المرجع نفسه . ص 30.

[136]المدرسة الوطنية للادارة،، المرجع سابق الذكر. ص 14.

خلاصة و إستنتاجات:

حاصل القول اذن، وان تعريف الحكم الراشد يختلف من مؤسسة إلى أخرى كماه و الحال بالنسبة للمفكرين و الكتاب، حيث انه يختلف من مفكر إلى آخر، و كما اختلفت رؤية المؤسسات لمؤشرات و مضمون مفهوم الحكم الرشيد، اختلفت ايضا رؤيتها لدلالات المفهوم، فمنها ما أُستخدم للتعبير عن نمط جديد لتوزيع الادوار بين الدولة و القطاع الخاص في العملية التنموية مع الاشارة إلى دور المجتمع المدني و الابعاد المؤسسية، و منها ما أُعتبر مجموعة من الاجراءات التي تقيد من السلطة المطلقة للدولة تدعيما للديمقراطية. و منها ما شدد على كونها مشاركة ثلاثية تتضمن الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني مع اختصاص كل طرف بدور لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. [137]

السياسات المتبعة اتجاه الدول النامية مختلفة جدا في إطار المناقشات التي تطرحها كل مقاربة فالبنك الدولي لا يسعى إلى إقامة شراكة مع البلدان المستفيدة مثلما خو بالنسبة للإتحاد الأروبي.

_عند تمويل البنك للمشروعات لا يوجد جانب كبير من المناورة لهذه الدول في استخدام هذه الأموال من أجل بناء اقتصادياتها، ولا يسمح بطرح أفكار تتماشى مع واقعها المحلي الذي تعيشه هذه عكس ما هوعليه في مقاربتي الجنة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة في سياستها الدعم من أجل التنمية تتيح للبلدان الشريكة تطوير مشاريعهاو برامجها.

_المساعدات من أجل التنمية تأخذ أشكال مختلفة، بالنسبة للبنك الدولي تتكون مساعدات من قروض تصل قيمتها إلى 81 ٪ مربوطة بمشروطية قوية .بالنسبة للجنة الأوربية تمارس المشروطية بشكل انتقائي.

- _الطبيعة الإدراكية للمصطلح ، تختلف فالبنك الدولي يعتبر الحكم الجيد باعتباره أداة ضرورية لتقييم ورصد تطور الدول المستفيدة، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية والحد من الفقر .بالنسبة للجنة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستخدمون مصطلح الحكم الديمقراطي الذي يعتبر غاية في حد ذاته أكثر من كونه وسيلة،

---

[137] راوية،الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا_دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ،المرجع سابق الذكر. ص 79

وهو لا يهدف إلى استحداث نموذج دستوري و/أو مؤسساتي محدد، ولكن يهدف لتكييف الإستراتيجيات التنموية داخل الدول المستفيدة. [138]

- أخيراً يمكن القول أن نظرات المؤسسات الدولية للمفهوم الحكم الراشد اختلفت و هذا بسبب اختلاف زوايا نظرها لمفهوم التنمية.
- كما أن تعدد المقاربات السابقة يصب في الطرح القائل بوجود ازمة حكم و ظهور أشكال جديد للحكم .

[138] خديجة،المرجع سابق الذكر،ص_ص 68_69

الفصل الثاني

سياسات البنك الدولي للحكم الراشد

سنسعى من خلال هذا الفصل إلى تبيان حقيقة سياسات البنك الدولي لتطبيق الحكم الراشد في دول الجنوب وذلك من خلال التطرق إلى مختلف استراتجيات و برامج البنك، و من ثم فحص وتحليل هذه الخطط و السياسات و معرفة الدوافع و الخلفيات من ورائها ، على اعتبار أن لكل فعل أو سياسة، خلفية تسنده و ليس بالضرورة أن تتوافق الأفعال و الأقوال ،عكس ما هو مروج له و ما هو شائع لدى الكثير من الكتاب حول أعمال البنك، ففي حين يرى خبراء البنك الدولي أن هذه السياسات تصب في صميم صالح بلدان الجنوب،تعاني مختلف أراء الأكاديميين و السياسيين في هذه البلدان تشتت الموقف وعدم الاستقرار على الرأي.

فقادة دول الجنوب يلقون بتبعية الفقر على عاتق النظام الدولي الغير العادل و هم في اجتماعاتهم و في المؤتمرات الدولية يؤكدون على العلاقات التجارية الغير المتكافئة وعدم كفاية تدفقات المعونة الأجنبية ،و ضرورة تخفيف عبء الديون ،و في الوقت نفسه يحث قادة الدول الغنية والبنك الدولي على إجراء إصلاحات محلية في البلدان الفقيرة ، فيشيرون إلى الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل و عبودية المرأة، وضرورة تنفيذ إصلاحات زراعية .[139]

و على صعيد أخر يمثل طرح البنك الحكم الراشد مناورة فكرية باعتبار أن الحكم الراشد ليس ظاهرة طبيعية و لم تأتي نتيجة صيرورة تاريخية بل لا بد من خلقها و إنباتها و هو ما سيتعرض له هذا الفصل ، حيث يتبنى البنك الدولي مجموعة من الآليات التي من خلالها يحاول فرض منطق الإستباقية في تعامله مع هذه البلدان،و من الآليات التي يعتمدها ، المعونة ،المشروطية ،المساعدات الفنية ،ومنه ماهي الآليات والعمليات التي اعتمدها البنك الدولي في تكريسه للحكم الراشد في دول الجنوب؟

---

[139] شيريل بيار،البنك الدولي دراسة نقدية.(مصر :سيناء للنشر، 1994).ص 349

المبحث الأول: تطور سياسة البنك الدوليتجاه دول الجنوب

في بداية تعامل البنك الدولي مع دول الجنوب كان يهدف إلى مساعدتها على تحقيق تنمية ،ولم تكن مساعداته مقرونة بشروط معينة ،ولقد بدأ بطرح مفهوم المشروطية في أواخر السبعينات كحل لما عانته هذه الدول من تفاقم لأزمتها التنموية كجيل أول من المشروطية ، وسمي بالمشروطية الاقتصادية بسبب تركيزه على آليات الإصلاح الاقتصادي ،غير أن هذه الإصلاحات لم تنهي معاناة الدول النامية بقدر مازادت في تأزمها، هذا ما أدى _ بالاضافة الى اعتبارات اخرى_ إلى ظهور نوع جديد من المشروطية تزامنا مع انهيار المعسكر الشرقي تمثلت في ربط البنك الدولي تقديم مساعداته المالية بانتهاج هاته الدول نظام يقوم على التعددية الحزبية و انتخابات حرة مما يعني التحول نحو الديمقراطية ، لكن هذه التوصيات أفلست لان مشاكل هذه الدول أكبر من أن تكون اقتصادية، وجاء الحديث عن مشكل مؤسساتي أي دمج العامل المؤسساتي في التنمية، و عليه في نهاية الثمانينات بدأ البنك بفرض نوع جديد من المشروطية السياسية ألا وهو الحكم الراشد. [140]وقبل الحديث عن سياسات البنك الدولي في دول الجنوب و التطور التي عرفته،وكذا إشكالية تجسيد الحكم الراشد كإطار عام طرحه البنك في تعامله معها نبحث في واقع هذه الدول قبل سياسات المشروطية.

المطلب الاول:واقع الحكم في دول الجنوب قبل مشروطية البنك

أدى تراجع حركة الاستعمار وانتصار حركات التحرر الى ظهور ما يسمى بدول مابعد الاستعمار post colonial state) ،التى اخذت في تبني نظام الحزب الواحد كآلية لبناء الدولة وعرفت قيام تحالفات للقوى الاجتماعية التى ناضلت ضد الاستعمار ولم يمنع من ذلك التنوع العرقي والاثنى لها وهو ما ادى الى السيطرة العسكرية على الحياة السياسية فكانت هى القائمة على التداول على السلطة وهو ما ادى في كثير من الاحيان

---

[140]ملاح السعيد ،الحكم الرشد.محاضرات في الحكم الراشد القيت على طلبة اولى ماستر علوم سياسية ،تخصص ادارة و حكامة محلية، جامعة المسيلة 2013،2012 .ص 6

الانقلابات العسكرية في العديد من هذه البلدان، كما انتج شخصنة السلطة وانتشار الفساد وكانت تلك ميزة هذه الدول طيلة العقود الاولى للاستقلال.[141]

أولا: تحدي تحقيق التنمية السياسية و بناء الدولة

معتحقيقدول الجنوبلاستقلالهاالسياسي،سعتوبشكلأخطبوطيإلىتوسيعدائرةنفوهاوصلاحياتها،[142]والتي اعتمد أغلبها في فترة ما بعد الاستقلال نظام " الحزب الواحد" كنمط و آلية لبناء الدولة.[143]في هذا الخصوص يقول محمد عابد الجابري: لقد أُجلت الديمقراطية في هذه الأوطان بدافع إعطاء الأولوية للقضية الوطنية تارة و القومية تارة أخرى، و للمسألة التنموية تارة أخرى، و في جميع الأحوال كان الحزب الواحد و التعددية الشكلية أو العصبية هي اساس الحكم[144]حيث يمكن إحصاء 35 دولة افرقية من بين 49 دولة مستقلة تبنت نظام الحزب الواحد، و نجد أن غالبية هذه النظم التي ناضلت ضد الاستعمار عموما ،وفي الدول الإفريقية خصوصا،[145] استلهمت ابان عقدي الخمسينات و الستينات النموذج القائم على الحزب الواحد [146]و أخذت بتوسيع قواعدها واستقطاب مختلف شرائح المجتمع كخطوة أساسية في بناء الوحدة الوطنية ، التي نجحت في بلورتها أثناء مرحلة النضال ، حيث ربطت القيادات الوطنية في هذه الدول بين ظاهرة الحزب الواحد و الدور الطليعي الذي قام به قبل و أثناء الاستقلال[147]واكتسبت هذه الدولة " مشروعية تاريخية وسياسية" مؤكدة .

إذ شكلت أملاً كبيرًا لكل القوى السياسية على اختلاف هوياتها و أطروحاتها الفكرية و الإيديولوجية، [148]وهو ما يمكنها من النجاح و استكمال مسار التنمية بكافة أبعادها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية،هذا النجاح لم يستمر بعد الإستقلال ، وهو ما ظهر في شكل إنقلابات عسكرية في معظم دول القارة و التي أدت الى

---

[141] عزي الأخضر و جلطي غانم ،قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد(إسقاط على التجربة الجزائرية). دراسات استراتيجية. الجزائر، العدد الاول، جانفي، 2006. ص14

[142]يوسف زدام، المرجع السابق الذكر، ص 139

[143]رضوان بروسي ، " الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا" ،مرجع سابق الذكر ، ص 17

[144]يوسف أزروال، المرجع السابق الذكر، ص 108

[145]رضوان بروسي ، المرجع سابق الذكر، ص ص 17_18

[146] صفي الدين، ص 1-2

[147]رضوان بروسي ، المرجع سابق الذكر، ص ص 17_18

[148]حافظ إبراهيم، السيادة و السلطة : الآفاق الوطنية و الحدود العالمية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006. ص 88

إلغاء العديد من الأحزاب سواء حزب واحد او احزاب متعددة،[149]فمشكلة هذه الدول أنها إستوردت نماذج تسلطية فعانت أزمات بناء الدولة فدولتها موروثة عن الإستعمار،كما أنه حدث فيها إنتقال سيء من مجتمعات الخلافة إلى مجتمعات الدولة، التي لم تأتي وفق سيرورة تاريخية و هنا يرجع" جوران هايدن"،Hiden،Gعدم قدرتها على توطين الدولة إلى غياب تقاليد دولاتية و الرفض الإجتماعي للدولة. [150]

ويمكن أن نلاحظ في هذا السياق أن الدولة الوطنية تحولت تدريجيا إلى نوع من الاحتكار السياسي و الاقتصادي ، ذلك أن الفئات التي سيطرت على هذا الجهاز تعاملت معه بروح تملكية و استفرادية و زبونية، [151]و هي سيطرة لاترتكز على قواعد وإنما على شخصية لمركز سلطوي استنادا إلى التقليد، [152]فحرصت على أن تمارس أقصى أنواع الاحتكار للسلطة و الثروة ، و أن تستبعد فئات أخرى مستقلة و معارضة في الآن ذاته، و أن لا تشركها في الحكم "،و هو ما يسميه **ماكس ويبر** " الباتريمونالية *"

حيث تقوم على نظام من القيم و العلاقات يعتمدها النظام ليحافظ على نفسه و يجددها حيث تنتشر مظاهر الرشوة و العصبوية و الزبونية السياسية و الجهوية و المحابات [153]وترتكز السلطة و تتشكل بالاستناد إلى الولاءات العشائرية و القبلية و العلاقات الأسرية، [154]و تعمل لحساب أشكال مختلفة من العصبية التي يعرِّفها ابن خلدون بأنها "النعرة على ذوي القربى والأرحام أن لا ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة ..." [155]و هو ما أفرز نوع من التمركز الإقتصادي في ظل ما يعرف برأسمالية الدولة،حيث تركزت الثروة لدى الأقلية الحاكمة، و كل المنتفعين من الريع (البترولي)بالنسبة للدول التي تملك هذا الريع ، و المتاجرين باسم الثورة و الوطنية،[156]وكما يقول إبن خلدون

---

[149]رضوان بروسي ،" الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا" ،مرجع سابق الذكر، ص _ص 17_18

[150]السعيد ملاح،الحكم الراشد.المرجع سابق الذكر،ص7

[151]حافظ إبراهيم،المرجع سابق الذكر، ص 88

[152]خديجة بوريب ، المرجع السابق الذكر ،ص 147

[153] أزروال، المرجع لسابق الذكر ، ص 108

[154] **صالح دعاس عميور، مأزق التنمية في الجزائر**.ملتقى االتحولات السياسيةو إشكالية التنمية فيالجزائر _واقع و تحديات _ . المنعقد في جامعة الشلف من 16_ 17 /12 /2008 . ص10

[155]عبد الرحمان بن خلدون ،مقدمة بن خلدون .(مصر:دار الفجر للتراث ،2004). ص 225 – 226

[156]**صالح دعاس عميور**،المرجع سابق الذكر، ص10

* ايفانز جيفري موينهام غراهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر، مركز الخليج للابحاث،(الإمارات العربية المتحدة؛كتب بنغوين المحدردة،2004). ص 312

السلطة طريق المال فيهذه الدول،فقبل وفي أثناء الاستعمار كان هناك زعماء لهم وزنهم الاجتماعي والقبلي ويتمتعون بالسلطة بناء على وضعهم الرسمي ،وهؤلاء منافسون _أقوياء_ على السلطة ، لذا تقوم الحكومة الجديدة بمنعهم من "الترشح "لأنهم بحسب ادعاءها_ خونة ، ولا يمكن منح هؤلاء فرصة الترشح في الانتخابات_ بل ربما لا يمنحون حتى فرصة الانتخاب ، ومن ضمن الأفكار التي تعلمها القادة السياسيون للدول النامية أيضا عملية تزوير الانتخابات ، والمشكلة أن الطرق المتبعة في انتخابات الأجهزة التشريعية تعد تمثيلية لا تفوت حتى على غير المتعلمين من مزارعي الريف ،لذا فإن هذه المجالس المنتخبة لا تؤدي دورها، و حتى بعض الذين تم انتخابهم ربما لا يعرفون كيف تم انتخابهم، و عندما تجد المعارضة أن طريقها نحو السلطة موصدة تبدأ في اغتنام الفرص لتقويض النظام القائم، مما يسبب عدم الاستقرار السياسي،الأمرالذي جعل العديد من الباحثين يصفون الدولة الحديثة بالنسخة الافرقية للنظام الاستعماري لتسلطية النظام و شخصنه السلطة و إنتشار الفساد ،كما أن الزعماء كانوا يمثلون مصالح أجنبية في بلدانهم،من هنا فإن ملامح " الدولة التسلطية" autoritarian stateوما انجر عنها من قمع و عسكرة للحياة السياسية قد شكلت اللغة المشتركة للأنظمة السياسية لدول الجنوب في فترة ما بعد الاستعمار.و هنا يبرر الباحث النيجري **اكوديبا نولي**Nolli،O" استمرار التراث الاستعماري المتعلق بالدولة التسلطية بالحاجة إلى دولة قوية بإمكانها فك السيطرة الاجنبية على الاقتصاد الإفريقي، و عدم توفر الدولة على طبقة من رجال الأعمال قادرة على المنافسة الدولية؛حيث كان الخيار هو تأميم المشروعات الأجنبية و جعل الدولة المحرك الاقتصادي الوحيد و المهيمن ،وذلك بغرض مكافحة الفقر و الجهل و الأمراض ، وبالتالي أصبحت الدولة أكثر إغراء للناس و مصدر لبناء الثروة .[157]و إذا كان الشعب في الغرب هو الذي يمول دولته ، فإنه في هذه البلدان يمول من طرف الدولة ، و هو سبب عدم تطور العلاقة بين الدولة و المجتمع [158].

فالسلطة باعتمادها على الريع الطاقوي هيأت الأرضية لتقييد المجتمع و حولته من طرف مستقل إلى طرف غير مستقل، [159]إضافة إلى تزامن ذلك مع سيادة المبادئ الكنزية و تأثيرها على مفهوم التنمية و سيطرة نضريات التحديث أكادميا التي أكدت على الحاجة إلى دول قوية في إفريقيا ضف إلى ذلك تشجيع الحرب الباردة لظهور دول تسلطية تعمل كوكيلة للدول الغربية وكذا انتشار القيم الاشتراكية في الدول حديثة الاستقلال التي أعطت مكانة فائقة للدولة في المجتمع ،وفي هذا السياق ظهرت تيارات في هذه البلدان تدعو إلى ما يسمى بالاشتراكية الافرقية، [160]حيث بعداسترجاعها للاستقلال السياسي حاولت جاهدة دعمه بالاستقلال الاقتصادي، فتبنت استراتيجية للتنمية بالاعتماد على السياسة الاقتصادية الاشتراكية، لذا ظل التوجيه المركزي و التسيير

---

[157]رضوان بروسي ،" الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا"،امرجع سابق الذكر، ص 18

[158]ملاح السعيد ، أسئلة البداية في عملية البحث عن ديمقراطية عربية،الرائد المغاربي،العدد الأول، جوان 2013 ،ص 166.

[159] أزروال، **المرجع** لسابق الذكر ، ص 109

[160] رضوان بروسي،"الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا"،المرجع نفسه،ص 18

الإداري الأحادي مهيمناً على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال،[161] و عليه كانت الاشتراكية اختيار لا رجعة فيه، حيث ألبسته لبوس القداسة و التنزيه، ومحاربة اي فكر أو توجه ينتقد هذا–حتى لا نقول يعارض– الخيار، و نعته بشتى الصفات قد تصل إلى درجة التخوين و العمالة.[162] كما أن هذه الدول حصلت على استقلالها وفق سياسة استعمارية اعتمدت التقسيم. وهذا ما جعل تكوين الأمة يصطدم بعراقيل مختلفة، منها ما هو جغرافي، ومنها ما هو عرقي أو لغوي، إضافة إلى استمرارية الهياكل الاجتماعية التقليدية وتعايشها إلى جانب هياكل وقطاعات عصرية.[163]

بالنسبة لدول الجنوب الحدود هي نتاج للعملية الإستعمارية، ونتيجة لعملية الصراع بين القوى الإستعمارية، و تظم أحياناً جماعات متعادية إلى دولة واحدة، و تقسم جماعات موحدة إلى عدة دول، ووجد القادة بعد الإستقلال أنفسهم مضطرين لقيادة جماعات مختلفة و محاولة دمجها ، لتصبح الحكومة شرعية و مقبولة، و كان هذا عملا صعبا،[164] فالحدود مصطنعة ،التنوع العرقي ،وجود جماعات عرقية غير مندمجة،تشذرم ثقافي وهو ما يعكس ماعليه حال المجتمع من تنافر عرقي[165]

و هو ما انتج حروب أهلية بشعة مثل الحال في نيجيريا، و هوما مكن الدول الأجنبية من التدخل، مثلما حدث في الزائير بعد الاستقلال مباشرة، إضافة إلى تعدد اللغات و العداء بين المجموعات الاثنية فيها، و الذي سبب الكثير من العنف،[166] فالمصالح و النزاعات القبلية تمارسان ضغطا كبيراعلى الحياةالسياسية وهوما إنعكس داخلالبرلمانات والقوات المسلحةوحتى في كل مجالات الحياةالسياسيةمع شيوعالسياسةالقبليةفي بعض البلدان وتبعالذلك فإن أي مشكلة _مثل التوزيع غير العادل للمصالح الاقتصادية والاجتماعية والحقوق السياسية –من المحتمل أيضا أن تقود إلى صراعات عنيفة وانقلابات عسكرية و حتى إلى حروب أهلية، [167] كما ان الاختلافات

---

[161] بن عبد العزيز سفيان،دعم و تطوير القطاعى الخاصمالياً لترقية التجارةالخارجية الجزائريةخارج المحروقات .**بحوث اقتصادية عربية**، العددان 61.62 .شتاء _ربيع 2013 .ص168

[162] **صالح دعاس عميور** ،المرجع سابق الذكرص 01

[163] ص 9 http://www.merzougui.net/Doc/regime%20p%20tiers%20monde1.htm

[164] غراهام، المرجع سابق الذكر، ص 308

[165] احمد وهبان ،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية .مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر ،2000

[166] غراهام، المرجع سابق الذكر، ص 308

[167] ياسينعبيدات ،تقييم دور مجموعة البنك الدولي فيتمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل (دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء).(مذكرةمقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراء في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة ،جامعة سطيف2011 _2012) ،ص 138

الداخلية تعيق نمو وعي وطني في العديد من الدول، و بدون مأسسة كافية لطرق التنافس السياسي فإن القوى العسكرية تتدخل عادة لحماية النظام، و بالتالي قيام حكومات عسكرية طاغية،[168] الذي تحول دورها الأساسي من الدفاع الوطني، الى التدخل في الشؤون السياسية للبلد، فعوض أن تكون تحت إمرة السلطة المدنية، فإن العكس هو الذي ساد في جل تجارب الستينات والسبعينات، كما فرضت الأوضاع ما بعد الاستقلال واتساقا مع الاهداف والشعارات المعلنة انذاك ان تتولى الدولة او تشرف على تنظيم الحياة الاجتماعية الاقتصادية لكي تبسط سلطتها وتثبت اقدامها ولكي تبرر الأنظمة الحاكمة مشروعيتها وبالتالي [169]تحوز القبول فوجدت نفسها ملزمة بتقديم الخدمات الاجتماعية وإحتكار التجارة إلى جانب تأسيس الجيوش من اجل فرض وجودها وحماية سلطتها. [170]وميز عموم دول الجنوب فترة ما بعد الإستقلال.

و تزامناً مع الوضع ما بعد الحرب الباردة داخليا و خارجيا الذي فرض استجابات مغايرة على هذه الدول و مع نهاية الصراع الاديولوجي جاء تفكيرًا جديد للبنك الدولي ، فالانظمة رفضت داخليا لفشل استراتجياتها التنموية، و خارجيا لم تعد منسجمة مع الخطاب الليبرالي المنتصر .

ثانيا: تحدي تحقيق التنمية الاقتصادية

رغم التباين و الاختلاف بين دول الجنوب من حيث حجم سكانها و مساحتها و موقعها و ثرواتها الطبيعية الا انها تجمعها بعض الخصائص سواء كانت اقتصادية او اجتماعية تميزها عن دول الشمال، [171]وتجعلها تشترك جميعا في مشكلة اقتصادية عامة و هي الفقر،التي عمل المستعمر على تكريسها في مستعمراته بغرض إحكام سيطرته عليها و بغرض إبقاء هذه الدول دولا تابعة له اقتصاديا حتى بعد نيلها لاستقلالها، و هي المشكلة التي بقيت تواجهها اقتصاديات دولة ما بعد الاستعمار، [172]وبتحقيق الاستقلال السياسي لهذه الدول، سرعان ما اكتشفت أن الاستقلال السياسي يظل هشا وغير فعال ما لم يصاحبه استقلال اقتصادي، [173]فبإنتهاء مرحلة

---

[168]غراهام ، المرجع سابق الذكر ،ص 309

[169] ص 14http://www.merzougui.net/Doc/regime%20p%20tiers%20monde1.htm

[170]ص4http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238162 تاريخ الإطلاع:14 /07/ 2014، 13. 13

[171]عبد الوهاب رميدي ،التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة (مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007)، ص 158

[172]غراهام، المرجع سابق الذكر،ص-ص. 299، 300

[173]حازم، الببلاوي ،النظام الاقتصادي المعاصر _منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة (:الكويت ؛المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب،د ت ن) ص 31

الاستعمار وجدت دول الجنوب نفسها أمام بنية اقتصادية منهارة تماما؛ وتابعة للمستعمر حيث شكلت الصادرات الموجهة للدول الإستعمارية نسبة لا تقارن بنسبة الواردات القادمة منها.[174]

وبحصول دولالجنوب على استقلالهاترسخ في الأذهان أن مرحلة الاستقلال ستكون أفضل من المرحلة الاستعمارية، التي عانت فيها شعوبها من الفقر و الجوع و الحرمان ،وبالتالي كانت المقاربة أو التصور الذي تبناه صناع القرار ، هو البحث عن الكيفية التي يتم بها القضاء على هذه الوضعية ، و كذلك تلبية الحاجات الأساسية للفرد ، و لذلك تم تبني المنظور التنموي المادي الذي يرتكز على الاعتقاد بان التنمية الاقتصادية هي المتغير المستقل و العوامل الاجتماعية تمثل متغيرات تابعة،و بالتالي قياس عملية التنمية وفق مؤشرات مادية مثل ارتفاع الدخل، انخفاض معدلات وفيات الأطفال ، ارتفاع متوسط العمر، تحسين الغذاء...الخ.

هذا التصور المادي يتقاطع طبعا مع جوهر الخيار الاشتراكي الذي يركز على تلبية الحاجات المادية و تحقيق المنفعة ،[175]كماأنه توجه مقرون بالإنتماء السياسي،فالكثير من هذه البلدان انتهجت النهج الاشتراكي لمخالفة توجه الدول المستعمرة التي اختارت التوجه اللبيرالي ، وفي الوقت نفسه زادت المعونات المالية والمساعدات الفنية من أجل التنمية التي كثيرا ما كانت جزءا من سياسات الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب[176]و بتبني النظام الاشتراكي والتركيز على دور الدولة تم وضع أسس التوجه العام للدولة في إدارة الاقتصاد، ارتكازًا الى الاستقرار السياسي في تلك الفترة وتحديد استراتيجية للتنمية الاقتصادية على المدى البعيد تقوم على تقويم قطاع المواد الأولية، واعتماد أسلوب التخطيط لتوجيه التنمية وتوسيع دائرة القطاع العام من خلال سياسة التأميم، فكانت الخطط الإقتصادية تهدف لخلق قاعدة صناعية وتوفير خدمات أساسية مجانية من تعليم وصحة فضلا عن المخططات التنموية لتوجيه الاستثمار ،وإدماج القطاعات الاقتصادية وتحسين تقنيات التخطيط، فزادت نسبة الاستثمارات حيث ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول.[177]

ولقد مالت معظم الانشطة الاقتصادية للدولة نحو التركيز على تشييد البنى التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية وتنظيم حركة التجارة مع دخول غير محسوب الى دائرة التصنيع وفي اطار ستراتيجيات يشوبها الكثير من الوهن في اغلب هذه البلدان التي ولجت تجربة (التنمية) مابعد الاستقلال كانت تعمل تحت تأثير اسس ايديولوجية وعلى رفع شعارات التحرر والاستقلال وعدالة التوزيع فجاءت الكثير من برامجها في اطار الكسب ولغايات سياسية ولم

---

[174]بوعنان ،المرجع سابق الذكر ،ص 81

[175]دعاس، المرجع سابق الذكر ،ص ص 03_04

[176]حازم، الببلاوي،المرجع سابق الذكر ،ص 31

[177]بوعنان، المرجع سابق الذكر،ص_ص 81 _82

تكن لاعتبارات اقتصادية صرفة، فحركات التأميم التي طالت معظم المصالح الاجنبية المنتشرة في هذه البلدان فرضت على الدولة انشاء قطاعها الاقتصادي لكي ينهض بمسؤوليات جديدة.[178]

و كان على هده البلدان توسيع القطاع العام من خلال تأميم الموجودات العينية والمالية الاجنبية والمحلية مما يعنيان تركيب الناتج القومي لم يعد يخضع لقرار فئة قليلة من اهل القطاع الخاص الذي يسعى دائما من اجل تعظيم ارباحه الخاصة؛ وأن مستوى الفائض الاقتصادي توزيعه لم يعودا يتقرران بوساطة القوى العمياء لالية السوق وحدها ،إذ أتيحت الفرصة لكي يصبح هذا الفائض في متناول طبقات جديدة من بينها العمال والفلاحين ،[179]وهو ما ميز الإستراتيجية التنموية العامة لهذه لبلدان التي تشير إلى التراجع والتقلص المستمر لدور وأهمية القطاعات ما قبل الراسمالية[180]وتأثراً بالفكر التنموي الشائع اتجهت معظم هذه البلدان وبكل إمكاناتها نحو الربط بين التنمية والتصنيع ، لذلك أوغلت هذه البلدان في ولوج التصنيع وبخاصة الثقيل دون توافر مستلزماته، انطلاقا مما سمي ب (حرق المراحل) وتجاوز التخلف من الاطراف ، وهذا يعد تجاوزا على الواقع. *

و لوحظ ان القطاع الزراعي قد أُهمل تحت ضغط التصنيع وأكثر ما تحقق فيه هو جوانب سياسية فالإصلاح الزراعي وقوانينه والسياسات الزراعية التي جرى اتباعها لم تحقق اهدافا اقتصادية وبدلا من تنمية هذا القطاع جرى تنمية التخلف فيه وبدلا من تحقيق الامن الغذائي صارت بلدان الجنوب في اغلبها بلدان مستوردة للغذاء، ففي الفترة مابين 1950-1990 استوردت مئات الملايين من الاطنان من القمح وهو محصول إستراتيجي يرتبط أشد الارتباط باهداف الكثير من هذه الدول في تحقيق الحاجات الاساسية للسكان.

وان ما جرى الاجماع عليه في ادب التنمية هو ان بلدان الجنوب قد اضاعت الفرصة التي تحققت لها، فلم تكن تسعفها امكاناتها في الاستدلال على نمط معين للتنمية ياخذ بالحسبان ظروفها وامكاناتها المحلية وطبيعة مشكلاتها الخاصة.[181]

فغياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية في هذه الدول و النظرة الخاطئة لعملية التنمية و كأنها عملية بسيطة يمكن التحكم فيها باجهزة الدولة و هو ما ادى ايضا الى وجود فجوة تكنولوجية بين دول الشمال و دول الجنوب التي استوردت تكنولوجيا لم تخدمها، تكنولوجيا صنعت لسد حاجات الدول المتقدمة صناعيا، و لم تستطع هذه الدول

---

[178]ص **4** http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238162تاريخ الإطلاع:14 /07 /2014، 13. 13

[179]ص5 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238162تاريخ الإطلاع:14 /07 /2014، 13. 13

[180]محمد أحمد الزعبي، تخلف والتقدم في البلدان النامية والوطن العربي – جدلية السبب والنتيجة ، ص 2

* إذ ان النمو الصناعي الذي تحقق في البلدان الصناعية لم يتحقق الا بعد ما تحقق نمو كبير في الانتاج الزراعي الذي ساعد على انطلاق النمو الصناعي بوتائر متصاعدة في انتاج وسائل انتاج القطاع الزراعي وانتاج وتصنيع مخرجاته وهذا هو جوهر توجهات المدرسة الهيكلية

[181]ص5 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238162تاريخ الإطلاع:14 /07 /2014، 13. 13

الاستفادة من تكنولوجيا المشاريع الصناعية المستوردة،[182] حيث استوردت مصانع المفاتيح في اليد، المجهزة من شركات اجنبية في هذه البلدان التي تجهل خبايا هذه التكنولوجيا مما يبقيها في تبعية لها.[183] للاشارة ان هذه البلدان الموسومة بالمتخلفة أو النامية أو بالعالم الثالث هي ليست عالماً واحداً وموحداً ، إنها مجموعة من الشعوب والأمم والثقافات الموزعة على قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي لكل منها تاريخه المميز وبالتالي طابع تخلفه الخاص، الأمر الذي يقتضي أن تكون له إستراتيجيته التنموية الخاصة به،[184] كما لوحظ فشل في السياسات المتبعة في العديد من هذه البلدان والتي تُرجمت دوما بتبذير للموارد التي عبرت عما يعرف بسياسة المركبات الضخمة بإنتاج شحيح بدل سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخالقة للثروة والتراكم الناتجين عن الفعالية في الإنتاج وقد نتج عن هذه السياسات مديونية مبالغ فيها وركود في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية،كما لوحظ خلالها شح في الموارد المتاحة المرتبطة بنقص تدفقات المساعدات العمومية بعد نهاية الحرب الباردة ،كما ظهر كذلك تهميش متزايد لبعض المناطق في العالم وخاصة منطقة الساحل الإفريقي، وثبت أن نسبتها في مجال التجارة الدولية قد انخفضت من 3% إلى 1% نظرا لإشكالية انخفاض أسعار المواد الأولية، والتي تشكل الأساس في صادرات دول الجنوب خاصة البترولية منها ،[185] حيث في ظل إستراتجيات تنموية طموحة واجهت شحا كبيرا في موارد التمويل المحلية ، أصبح الاعتماد على الديون الخارجية هو الخيار الأسهل في نظر حكومات هذه الدول،[186] و ذلك بعد ان حققت العديد من الدول الجنوبية نجاحات مشهودة خلال ثلاثة عقود من محاولات التنمية[187] وأسفرت عن، زيادة فعلية في معدلات النمو الاقتصادي.[188]

---

[182] الرميدي ،المرجع سابق الذكر، ص،ص 168 ،192

[183] إسماعيل زروقة، التنمية في الجزائر.محاضرات في ادارة التنمية ، القيت على طلبة اولى ماستر علوم سياسية ،تخصص ادارة و حكامة محلية، جامعة المسيلة 2012 ،2013، ص

[184] الزعبي محمد أحمد، المرجع سابق الذكر،ص 2

[185] حسين بهاز،ماليزيا. المرجع سابق الذكر،ص7

[186] ولد محمد محمد محمود ،"تجربة التنمية فى موريطانيا بين تراكم الديون الخارجية (نموذج مرحلة تطبيق برامج محاربة الفقر_2001،2010)"،بحوث اقتصادية عربية ، العددان 95_60 صيف، خريف 2012. ص132

[187] محمد زاهر المغيربي ،"المجتمع المدني و الدولة _دلالات المفهوم و إشكالية العلاقة"، http://mshwashi.20m.com/dirasat/dirasat_04.htm ص 32

[188] رمزي علي إبراهيم سلامة ،إقتصاديات التنمية.مصر :الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع،1999ص 108

ثالثا:تحدي البقاء

إن قضية البقاء هي قضية محورية لدول الجنوب، و تحدي خلاق على شعوب هذه البلدان ان ترفعه، و تعمل على السيطرة على عناصره الاساسية من غذاء و طاقة و تقنية، فأراضي هذه الدول تظم في باطنها اكبر احتياطي من الثروات، بينما هي الأقل استهلاكًا للنفط ولا تتحكم في اسعاره و لا تملك تكنولوجيا تحويله وتكريره وحتى استخراجه، بينما تعتمد عليه الدول الغربية في صناعتها و في تطور اقتصادها.

وكانت هذه الدول سبب ثراء و النهضة الصناعية للدول الاستعمارية التي استغلت ثرواتها و نهبت خيراتها لقرون من الزمن، وماتزال تعتبرها مصدر ثراء و موارد مشاعة، فبينما دول الجنوب تمتلك الموارد الخام و الموارد الطبيعية و التي يحتاجها العالم المتقدم، إلا أن الدول الصناعية لا تزال هي مصدر رأس المال و التقنية اللازمة لتحديث دول الجنوب، بالإضافة إلى أن العالم المتقدم لا يزال يطمح في وجود الأسواق للبضائع و رأسمال المال في (العالم النامي). [189]

و هذه الدول لم تتمكن من إستغلال موقعها الجغرافي، و لا شساعة مساحتها من أسيا الى افريقيا وصولا الى امريكا الجنوبية وثرواتها الغابية الثروات التي تتوفر لديها ،وعدم قدرتها الذاتية على توظيف ثرواتها لدعم نموها الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة فيها. [190]وباعتبار البترول سلعة اقتصادية وسياسية في وقت واحد ، فقد شكل منذ عمليات استخراجه الاولى عام 1859 مادة للتنافس الاقتصادي واداة للصراع الدولي ونتيجة تنافس القوى الدولية عليه كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وبعض الشركات الصغرى صارت دول الجنوب مسرح للتنافس بدافع السيطرة على منابع النفط [191]وتحولت نعمة البترول الى نقمة فلم تستطع هذه الدول توظيف اموالها في بناء تقنية حديثة وعلم حديث يمكنها من اختراع تقنية بذاتها والمحافظة على البترول للاجيال القادمة ،واضاعت فرصة مضاعفة ثرائها الاقتصادي وتطورها الزراعي و اوجدت فكرا متلبدا غير قادر على الانتاج او الابداع ووظفت عناصر المجتمع القابلة للانتاج في مؤسسات غير منتجة واصبحت سوقها تعج بالبضائع الاتية من الخارج بسبب تجنب تعرض امن انظمتها السياسية للخطركما ان اموال النفط اتت عليها الحروب ،بما فيها حرب الخليج الاولى والثانية في اواخر السبعينيات وبداية التسعينيات وعليه فان اموال النفط وقوة الطاقة لم تخدم قضايا هذه الدول، خاصة بناء قاعدة اقتصادية مستقلة وعدم الاعتماد على الدول الصناعية فى غذاءها وكسائها والدفاع عن وجودها وعدم الاستعانة بخبراء الغرب .

---

[189]غراهام، المرجع سابق الذكر، ص 295

[190]ياسين، المرجع سابق الذكر،ص139

[191]نوفل، المرجع سابق الذكر،ص122-123

و حين حاولت هذه الدول وخاصةً منها النفطية ، ونظرا لضعفها أن تعمل فيما بينها لتحقيق مكاسب اقتصادية افضل من استخراج البترول التى سيطرت عليه ذلك الوقت شركات اجنبية تابعة للدول الكبرى ونسقت جهودها عام 1949لخلق تكتل لمواجة سيطرة الدول الكبرى على هذه السلعة الاستراتجية ويحفظ مصالحها ونجحت في انشاء منظمة الاقطار المصدرة للبنك (اوبيك)، ونجحت هذه الدول نسبيا في فرض شروطها في مجال الاسعار النفطية ادى الى رد الولايات المتحدة و دعت إلى إنشاء وكالة الطاقة الدولية في1974 لوضع اليات لمواجهة أي ازمة نفطية كما حدث بعد حرب 1967و 1973 [192]و بتكتلها اثناء الحرب الباردة في حركة دول عدم الانحياز عام 1955 للحيلولة دون الانحياز الى القطب الرأسمالي او القطب الاشتراكي اعتمدت القوتان العضمتان آليات قسمت بها هذه الدول فيما بينها، دول عربية موالية في معظمها للقطب الاشتراكي و دول امريكا اللاتينية و بعض دول جنوب شرق آسيا موالية للقطب الرأسمالي، [193] ص بالاضافة الى كل هذه التحديات تشترك دول الجنوب مع بقية العالم في تحديات اكبر و اوسع انتشار، فبالاضافة الى أن منافع التقدم يجب أن تعم الجميع بطريقة اكثر عدالة ،العالم في حاجة إلى حكمة اكبر لتدبير شؤون البشرية المشتركة ؛و ينبغي على الدول الغنية والفقيرة أن تعمل معا من اجل المحافظة على ما بقي من موارد طبيعية، مما يعني الكثير من التضحية و تغيير اساليب الحياة ،وقد يعني ايضا اعادة تنظيم الاولويات الاخلاقية فمستوى التزايد السكاني في دول الجنوب عالي و يمثل نسبة كبيرة عالمياً و هو يتزايد اكبر من سرعة و قدرة التكنولوجيا على زيادة الانتاج الغذائي الضروري للبقاء[194].

المطلب الثاني: المشروطية الاقتصادية

كانت أزمة المديونية و عجز الدول عن دفع مستحقات ديونها فرصة سانحة للدول المصنّعة الدائنة أن تطالب من خلال المؤسسات المالية الدولية ولا سيما البنك بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية تكون بمثابة المضاد الحيوي لإكتساب مناعة ضد التأثيرات السلبية للاقتصاد العالمي [195]

ونعني بالمشروطية ربط التسهيلات الائتمائية المقدمة من عدد من المنظمات الدولية الى الدول الاعضاء بمدى التزام هذه الدول ببعض مظاهر ومعايير الشفافية وهو ما يعرف باسم المشروطية conditionality [196]وطرحت فكرة المشروطية مع أواخرالسبعينيات ؛ حيث ظهر ما يعرف باسم الجيل الأول للمشروطية الذي ركز

---

[192] نوفل احمد سعيد،المرجع نفسه، ص ص 126 ، 128

[193] عبد الناصر جندبي ، التحولاتالاستراتيجية في العلاقات الدولية: منذ نهاية الحرب الباردة (الجزائر، دار قانة للنشر و التجليد، 2010)،ص 14

[194]غراهام ، المرجع سابق الذكر، ص 320

[195]عمادمعوشيو عليمكيد، الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وآفاقالتحولنحواقتصادالسوق .المستقبلالعربي ، العدد 100 ،ص97

[196]اسماعيل الشطي، ، المرجع سابق الذكر، ص 547ا

على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعا بما عانته دول الجنوب من أزمات اقتصادية في ذلك الوقت .وكان مضمون هذا الجيل الأول من المشروطية هو تبني برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية، ولأن تلك البرامج عكست اتجاها لفرض الليبرالية الاقتصادية على هذه الدول ؛ فإنها لم تخل من بعد سياسي؛ لأنها هدفت فرض النمط الغربي للتنمية على دول الجنوب وعلى رأسها الدول الأفريقية باعتبارها أكثر دول الجنوب اعتمادا على المساعدات الخارجية.[197]

أولا:أسباب المشروطية الاقتصادية

أدت التغيرات الاقتصادية الدولية الناجمة عن إنهيار نظام بريتون وودز ، وإعلان الرئيس الأمريكي "رتشارد نيكسون" Nixon،Rفي 1971 عن وقف قابلية تحويل الدولار الى ذهب،[198]بسبب الخوف من يُستنفذ كل احتياط الولايات المتحدة من الذهب ، وذلك إثر انتهاء مرحلة إعادة تعمير أوروبا،وحدوث مضاربات على الذهب ،في ظل استمرار العجز في ميزان مدفوعاتها ، وتسارع حركات رؤوس الأموال، واضطراب المعاملات النقدية الدولية، وبالتالي عدم استقرار أسعار الصرف، وهو ما أثر على موازين المدفوعات في دول الجنوب التي تفاقمت مشكلة مديونتها خاصة في ظل الأزمة البترولية ،حيث أدى ارتفاع أسعار النفط 1973 ، الى عجز مالي قدر ب30 مليار دولار في ميزان مدفوعات دول الجنوب المستوردة للنفط خلال تلك الفترة،وهو ما هدد النظام المالي والمصرفي العالمي؛ بينما أدى الإرتفاع الثاني في أسعار النفط في عام 1979 الى 1980 الى فوائض نفطية،لم تستفد منها الدول المصدرة للنفط وتم إعادة تدويرها و السيطرة عليها ، وذلك من خلال تقديمها في شكل قروض من طرف الدول المستهلكة للنفط (الدول الكبرى) والتي عانت إقتصادياتها من ركود تضخمي ، و تفاقمت أزمة البطالة بها .و هو ما شكل ما أصطلح عليه ب"أزمة النظام الرأسمالي".

وبسبب قلة الطلب على صادراتها، سعت هذه الدول من خلال الاتفاق مع مؤسسات بريتون وودز، إلى إنتهاج سياسة جديدة وتبني دور جديد لحماية النظام المصرفي العالمي، وهو ما ظهر في ربط هذه المؤسسات، تقديم القروض بشروط مختلفة لإصلاح اقتصاديات الدول المقترضة.[199]التي كانت قد حققت غالبيتها معدلات مرتفعة نسبيا في مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي خلال العقدين الأولين من الاستقلال، بسبب ارتفاع نمو القطاع الصناعي وتوسيع الخدمات الصحية والتعليمية و ارتفاع معدلات التوظيف و العمالة، وهي النتائج الإيجابية التي لم يتم الحفاظ عليها سنوات الثمانينات وذلك بفعل انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية في الأسواق العالمية ، وتفشي الفساد و سوء إدارة الموارد العامة ، كل ذلك أدى إلى تدهور الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض إيرادات هذه الحكومات التي لم يعد في وسعها الاستجابة لمطالب الجماهير الشعبية

---

[197]خديجة بوريب ، المرجع سابق الذكر، ص 52

[198]محمد الخالدي ،زكاة النقود الورقية المعاصرة،الجزائر:شركة الشهاب للنشر و التوزيع،1989 ص 13

[199]بوعنان، المرجع السابق الذكر، ص ص 49_50

المتزايدة في هذه الدول لا سيما فما يتعلق بالقدرة الشرائية. [200]حيث تميزت الأوضاع بالانهيار التام للتوازنات النقدية و المالية انخفاض إيرادات الدولة من جهة ،و ارتفاع المديونية الخارجية و خدمات الديون من جهة أخرى [201]وتدني مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتدني أسعار الفوسفات الذي يشكل موردا أساسيا لاقتصاد بعض هذه البلدان ،فضلا عن الإنعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية في تلك الفترة. [202]

في هذه الفترة فرحت المصارفا لدولية بإقراض كميات هائلة من الأموال إلى دول الجنوب، إلا أنا لكساد و انخفاض أسعار السلع و خفض قيمة النقد زادا من صعوبة رد الدين بالنسبة إلى تلك البلدان. [203]و طبيعي أن فشل مؤسسات الدولة في مواجهة مثل هذه المشاكل بحزم و فاعلية يترتب عليه المزيد من الإضعاف لدورها في الحكم و الاقتصاد ، ومن ثم يتيح مجالا أوسع للفاعلين من خارج الدولة للإدلاء بدلوهم في الشؤون الداخلية لهذه الدول و التي من بينها قضايا التنمية. [204]حيث أدى تفاقم المشكلة إلى محاولة الحد منها ، والتدخل بصورة مباشرة في إدارة مديونيةدول الجنوب.

وهنا برز دور البنك الدولي في هذه الدول لا سيما في إفريقيا ؛ حيث تتميز هذه القارة الإفريقية بأعلى معدلات ل:(الفقر ، النمو الاقتصادي ،والديون الخارجية؛) بين دول الجنوب ،فوفقاً لتقرير البنك الدولي لسنة 2000 تصل معدلاتالفقر في بعض الدول (نيجيريا – بوركينا فاصو) إلى حوالي70% ، ويصل متوسط الدين الخارجي فى دول أخرى إلى حوالي 280% من الناتج المحليالإجمالي (أنجولا – الكونغو) ، ومنه تكتسب هذه المساعدات المالية أهمية خاصة ؛ لأنها تمثل الحجمالأكبر من المساعدات السنوية التي توجه للدول الإفريقية. [205]؛ وهذا ما أدى إلى خضوع هذه الدول إلى إعادة جدولة ديونها من طرف المؤسسات المالية الدولية وبالتالي فرض شروط اقتصادية تستهدف ترشيد النفقات العمومية و تقليص دور الدولة في عملية التنمية وخوصصة المؤسسات العمومية و تقليص العمالة في إطار ما يسمى ببرامج التعديل الهيكلي (SAP). [206]

---

[200]بروسي، ،" الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا" ، مرجع سابق الذكر، ص86

[201]بلعزوز بن علي و ،واقع المنظومةالمصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح .اوراق و اعمال ملتقى المنظومة المصرفيةالجزائرية و التحولات الإقتصادية، ص 498

[202]خديجة بوريب، المرجع سابق الذكر، ص 14

[203]مارتن غرينيش ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للابحاث؛ الامارات؛ مركز الخليج للابحاث، 2008. ص98

[204]دراسة اجريت بالتعاون مع برنامج الديمقراطية و حقوق الانسان، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية. ص3

[205]**راوية** توفيق ، القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا "http://www.islamport.com/index.php?page=footer height="300، ص3

[206]رضوان بروسي، ،" الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا" ،مرجع سابق الذكر،ص

ثانيا:مضمون سياسات المشروطية الاقتصادية

تطورت سياسة البنك الدولي تجاه دول الجنوب وباتت مساعداته تقترن بشروط لازمة التنفيذ وتضمنالجيل الأول منها مجموعة من الإجراءات السياسية والمالية بهدف مساعدة الدول علىم واجهة عجزها المزمن في ميزان المدفوعات من خلال شروط تهدف إلى تحسين وضع ميزانية المدفوعات في هذه البلاد كإجراءات التقليص في الإنفاق الحكومي و رفع الدعم عن الصناعات المحلية ،وخصخصة قطاعات الدولة، و خفض ألقيمة العملة وخفض في الانفاق عن الرفاه الاجتماعي في البلاد [207]وإزالة القيود عن الاستثمار الأجنبي،بهدف خفض التكاليف وزيادة الفاعلية و التنافس، ومساعدة الدولة في تأمين تمويل خارجي مستدام و القيام بإصلاحات هيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل،ممايزيدفي مداخيل الدول المدينة و تقدر على الإيفاء بالتزاماتها للبنك.[208]

ويمكن لنا تلخيص بعض شروط و اهداف قروض التكيف الهيكلي، في الجدول التالي:

جدول رقم(1) شروط وأهداف قروض التكيف الهيكلي.

الشروط	الأهداف
إجراءات التقليص في الإنفاق العام	تحرير العملة من أجل تسديد الديون
خفضأسعارالفائدةالمصرفيةعلىالودائع والقروض	محاربة التضخم
خفضأقيمةالعملة	كحافزعلىزيادة الصادرات لزيادة احتياطي العملة
إلغاء الرقابة على الأسعار	تطوير مردودية إنتاج المواد الضرورية
خوصصة المؤسسات العامة	تطوير التنافسية

المصدر: من اعداد الباحثة بإستغلال المراجع: قاموس للعلاقات الدولية و ليندة بوعنان ، مراجع سابقة الذكر.

لكن من شان هذه السياسات الاضرار بالدول المقترضة بما تؤدي إليه من تسارع معدلات التضخم المضر بالفقراء و الغاء الدعم على السلع ، كما أنها تزيد من تدخل الدول المدينة في اقتصاديات هده الدول. و لكي يكون البلد أهلاً لتلقي قروض المساعدة، لابد أن ينفذ توصيات صندوق النقد الدول التي توجه اقتصاده بعيداً عن الاستهلاك المحلي باتجاه الإنتاج لأجل التصدير .و يرى صندوق النقد الدولي ومعه البنك الزيادة صادرات الدول المدينة ستمكنها من شق طريقها مالياً لتجاوز مشكلاتها الاقتصادية. [209]بهذا التصور فان هذه السياسات تهدف المساعدة الدول المدينة ،غير انه فى الواقع تهدف الى انقاذ البنوك الدائنة بتخليصها من الافلاس فى حالة جفاف

---

[207]عبد الرحمان حمدي ،إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟.مصر:مكتبة مدبولي ، 2007 .ص28

[208]مارتن غرينيش، المرجع سابق الذكر، ص ص97 98

[209]مارتن غرينيش، المرجع نفسه، ص97 98

المد المالي وتوقف الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها وهو ما سيهدد النظام الراسمالى وعلى اعتبار القروض التي تقدمها هذه البنوك والتي تزيد عن حجم رأسمالها،كما من شان هذه التوصيات تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى الضغوط والتدخل الأجنبي،في ظل هيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية و تنامي ظاهرة العولمة خاصةً بتسارع عملقة رأس المال واحتواء الشركات المتعددة الجنسيات لمصير الخطط الإنمائية وتعميق للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية،و لن تقف الخطورة عند البعدين الاقتصادي والاجتماعي، بل ستتعدى إلى البعد السياسي؛ فيرى البعض أن هذه الأموال والشركات الكبرى المحركة لها قادرة على التأثير على سيادة هذه الدول فتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي. كما يترتب عن دخول هذه الاموال و الشركات اختراق للنظام السياسي والتأثير عليه بما يتلاءم مع مصالحها، فقد كشفت التحقيقات الجنائية أن هذه الشركات تمول الأحزاب المتنافسة في الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مثلا حتى لا تأتي نتائج الانتخابات بأي أثر سلبي يمكن أن يضايق مصالحها، فما بالك بدول الجنوب وبهذا يتحول السياسيون من رجال دولة (statesmen)الى بياعين(Salesmen) ..[210]

وهناك برامج ،التثبيت الهيكلي التي تهدف إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الديون ؛ والتكيف الهيكلي التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني.[211]

و يقدم البنك قروض **التكيف الهيكلي** التي تتضمن شروط:الكفاءة في استخدام الموارد التي يدخل فيها معايير الاستثمارات العامة و أولويات الاستثمار وسياسات الأسعار و الحوافز في مختلف القطاعات؛تعبئة المواد اللازمة للتنمية و يدخل فيها دور القطاع العام و التحوّل إلى الخوصصة و إدارة الدين العام الداخلي والخارجي والمسائل الخاصة بسياسات الموازنة ذات العلاقة؛التجارة الخارجية وضرورة تحريرها، و زيادة الحوافز التصديرية،وإصلاح التعريفة الجمركية؛إصلاح المؤسسات الإنمائية بمافي ذلك النظام المصرفي ونظام الضرائب والإدارة العامة.

---

[210]جنوحات فضيلة ، "إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية .(حالة بعض الدول المدينة)(اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2006).ص146 جنوحات

[211]عبد الشافي عصام ، المساعدات الإنمائية الرسمية بين المشروطية السياسية والأزمة المالية العالمية .2

http://www.wahatalarab.com/asp/showArticle.aspx?Art_ID=170157&Upvisitedcount=true&Replypos=20.05.2014..10.26 ،ص 2

والقروض **القطاعية Sectoral Loans**:التي تختلف عن قروض التصحيحات الهيكلية من حيث أنها تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أوالطاقة، إلا أنها تنطوي كذلك على درجة عالية من المشروطية و إن كان نطاقها محدودا بالقطاع الذي تمنح من أجله.[212]

وكان على هذه الدول القيام بنوعين من التغييرات:

تغييرات قصيرة الأجل : وعنيت بالتعامل مع الأبعاد المالية للأزمة الاقتصادية ، كمحاولة تقليص الإنفاق وتحرير التجارة وتبني استراتيجيات السوق و الخصخصة وتحفيز الإدخار والاستثمار الخاص؛

تغييرات طويلة الأجل :وتضمنت إعادة هيكلة دور الدولة التوزيعي لصالح آليات السوق وتمكنيها من تخصيص و توزيع الموارد، وهو ما أسفر عن تقلص دور الدولة بالفعل من جانب ، وكذا تداعي الجانب الاجتماعي في سياسات الدول النامية من جانب آخر.[213]وما يمكن قوله في هدا السياق ان فرض هذه البرامج يعد تدخل في سياسات الحكومة، قيد الدولة و ابقاها في حاجة إلى البنك ،بسبب اقتصادياتها الريعية ،مما يجعل ميزان مدفوعاتها معرض للتقلبات باستمرار ، كما ان عجزها عن الوفاء بديونها في آجالها المحددة يجعلها توجه فوائد استثمارها لخدمة الدين،ممايشكل تأثير على خيارات الحكومة و يجعلها دوما في حاجة إلى مساعدات مالية ونقدية خارجية،و بالتالي تعميق الحاجة للخارج وتدخلاته المختلفةممايعد خرقًا واضحًا لمفهوم السيادة المالية والاقتصادية ومنه خرقًا للسيادة السياسية للدولة، فهذه السياسات حدّت من قدرات الدولة الفعلية وسحبت عنها آخر علامات الشرعية، و سمحت بشكل لا معهود بتنامي الاقتصاديات غير الرسمية مما قلل من قدرة الدولة على الحصول على الفائض الحقيقي ؛و على توزيع ونقل حتى الخدمات الأولية الأساسية،و أصبحت الدولة تابعة بشكل تدريجي للمساعدات الخارجية[214]

المطلب الثالث: المشروطية السياسية

عرفتدولة ما بعد الحرب الباردة ظروف داخلية و خارجية جديدة فرضت عليها استجابات استراتجية واجراءات مغايرة، حيث ادى فشل النموذج التنموي الذي اعتمدته دول ما بعد الاستعمار وفشل مختلف وصفات التنمية المقترحة من مؤسسات التنمية الدولية الى التفكير في اليات جديدة للتنمية، بيدا أن ذلك تزامن مع فشل النموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب الباردة مما فسح المجال للاطروحة الامركية المتمثلة في المقاربة النيولبرالية كتصور جديد للتنمية انتشر في الغرب بعد انهيار دولة الرفاه وتوسع ليشمل معظم دول

---

[212]زرنوح ياسمينة ،اشكالية التنمية المستدامة فى الجزائر .(مذكرة ماجستير فى العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر،2005، 2006).ص-ص 85، 86.

[213]دراسة أجريت بالتعاون مع برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مرجع سابق الذكر، ص 9

[214]خديجة بوريب ،المرجع السابق الذكر،ص ص 141،142

العالم، اضافة الى تصاعد موجات التحولات الديمقراطية نهاية الثمانينات [215]و بالتالي جاء التوجه نحو فرض المشروطية السياسية علي مستوي منظومة المعونة الدولية كانعكاس لتغيرات نسقية عقب الحرب الباردة، كتراجع دور حسابات الجغرافيا السياسية وإعلاء قيم الليبرالية. [216]

حيث أن فشل البرامج التنموية التي أعادت إشكالية علاقة الديمقراطية بالتنمية،و أدت بعد التسعينات من الفصل بين التنمية والسياسة إلى الربط بينهما،لذلك حدث إنتقال من المشروطية الإقتصادية إلى المشروطية السياسية في خطابات البنك الدولي الذي جاء في تقريره في 1989: أن الحكومة الجيدة تتطلب نهضة سياسية [217]ومنه ترجمت منظومة المعونة و من بينها البنك الدولي تلك التغيرات علي مستوي سياستها، من خلال برامج محددة أصبغتها بمفاهيم التنمية والحكم الراشد ، ومشفوعة بآليات تنفيذية معينة، وعلاقات بالنخب، خاصة الاقتصادية، داخل الدول المتلقية للمعونة.

وفي هذا السياق شهد عقد التسعينيات الصعود المتزامن للمشروطية السياسية التي طبقها البنك الدولي، في ظل برامج الحكم الراشد،والاتجاه إلي تبني التعددية السياسية والحزبية في العديد من دول الجنوب شديدة الاعتماد علي المعونة، خاصة في إفريقيا. [218]ومنه مصطلح(المشروطية السياسية) هو مبدأ سريع التحول مع تطور المجتمع الدولي، ويمكن للأطراف التي تطبق استعماله وفق ما تقتضي به مصالحها.[219]و هو ما سيتعرض له بالتفصيل المطلب الموالي.

اولا:الإعتبارات التي أدت الى التحول في مشروطية البنك

ثمة أسباب تاريخية وحضارية وجيواستراتيجية تدفع إلى الاهتمام بدول الجنوب في سياسة البنك الدولي ، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فالبنك بوصفه وليد أفكار السياسة الغربية ،و الجنوب بأقطاره الواسعة مثّل الكعكة للغرب الحضاري الذي حاول ومنذ القرن الثامن عشر فرض

---

[215]بروسي،المرجع سابق الذكر، ص118

[216] هناء عبيد ،تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي_ ما بعد المشروطية ص،ص1_2 .http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

[217]ملاح ،المرجع سابق الذكر، 6 ص

[218] هناء عبيد،المرجع سابق الذكر، ص ص1 _ 2

[219]بوعنان، المرجع سابق الذكر، ص94

نفوذه على هذه الدول و إستعمل في ذلك مختلف الوسائل من الإستعمار المباشر ،الانتداب، الوجود العسكري المكثف عبر السفن الحربية و القواعد العسكرية إلى المساعدات الإقتصادية [220]لذا فالروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية، سواء المبنية منها على علاقات التبعية، أو المبنية على الاعتماد المتبادل بين الطرفين، تشكل في مجموعها عوامل محفزة[221]لإمتداد العلاقات المباشرة و غير المباشرة اقتصاديًا وسياسيًا والتي تُمارس يوميًا في مجالات العلاقات الدولية تحقيقًا لاهداف مشروعة او غير مشروعة عبر العنف او الدبلوماسية، وأصبحت عالمية من خلال المؤسسات الدولية، السياسية و الاقتصادية وتحت تأثير السعي إلى القوة، لتحقيق وحماية المصالح المشروعة العادلة، أو السعي للهيمنة والسيطرة لتحقيق المصالح والأطماع غير المشروعة. ولم تغب هذه الدول يومًا عن بؤرة الإهتمام العالمي، فقد كانت و لا تزال ذات أهمية استراتيجية باعتبارها معبرًا حيويًا بين المحيط الأطلسي و المحيط الهندي، ومما زاد في حرص هذه الدول على على مثل هذه العلاقات، هو مجموعة المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة ، والتي أدت إلى تزايد الأهمية الجيوإستراتيجية لهذه الدول. [222]

حيث اثرت التغيرات الطارئة على الساحة الدولية على منطقة جنوب الارض بوصفها نظامًا فرعيًا يتبع النظام الدولي، كما ادت ظاهرة الترابط الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي و الثقافي المتزايدة بين النظم الفرعية و النظام الدولي من جهة، و بين النظم الفرعية ذاتها من جهة ثانية، إلى جعل كل وحدة من الوحدات معنية إلى درجة كبيرة بما يجري في الوحدات الأخرى،، [223]ذلك ان انتهاء الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفياتي (سابقا)و استفراد الولايات المتحدة بالزعامة على النضام الدولي اثر على حيثيات الأمن في مناطق مختلفة من العالم.

و يمكننا التساؤل عن الحدث الذي مثل القطيعة،إلاأن كل هذه الأحداث طبعت العلاقات الدولية حينها.فبعد ثلاثين سنة من النمو المتواصل سواء في المراكز الرأسمالية او البلدان الإشتراكية او في الدول حديثة العهدبالإستقلال "**الثلاثون المجيدة**" و تم بعدها وضع حد لوهم الكينيزية و لو هم إيديولوجية التنمية، كما عبر عن ذل كسمير أمين . و هو ما ادى بدول الشمال الى رفض مناقشة فكرة مجموعة 77 و حركة عدم الإنحياز لدى منظمة الأمم المتحدة من أجل إقامة نظام إقتصادي دولي جديد لتجاوز تناقضات النظام القديم الموروث عن الفترة الإستعمارية و قوامه استغلال المراكز الرأسمالية لثروات دول الجنوب، و بانتهاء فكرة " النظام الإقتصادي الدولي الجديد "زال الأمل في إقامة حوار شمال/جنوب .

---

[220]احمد كاتب ،خلفيات الشراكة الاوروبية المتوسطية .(مذكرة ماجستير فى العلوم السياسية فرع علاقات دولية ،جامعة الجزائر ،2001،2000).ص 30

[221]بوريب خديجة ،المرجع السابق الذكر،ص125

[222]احمد كاتب، المرجع السابق الذكر،ص ص 7 ،31

[223]احمد كاتب ،المرجع نفسه ،ص 41

و جاء التحول نحو تقويض دعائم دولة الرفاهي the Welfare Stateو إعطاءالحرية المطلقةلِ " السوق" و هو و هو ما اصطلح عليه بِ الرأسمالية المتوحشة [224]مما ادى الى التحول من ديناميكية الإنتاج الى ديناميكية تبادل الممتلكات و الخدمات و المال بيد أن هذه الفترة شهدت كذلك تغييرات سياسية بتراجع الإتحاد السوفياتي من الساحة الدولية و بروز الولايات المتحدة بمثابة القوة العضمى الوحيدة في عالم يتميز بالتغير و التطور السريعين ،وتشوبه مشكلات، النَّعرات القومية المفرزة للنزاعات العرقية و انتشار أسلحة الدمار الشامل.

و في هذا الصدد كيَّفت الإدارة الأمريكية استراتيجياتها مع متطلبات الفترة الراهنة .و هو ما عبرت عنه في إستراتيجيتها للأمن الوطني، بروز قوى اقتصادية و عسكرية جديدة في دول الجنوب، و هو ما يعني تحولاً تدريجيًا في تحديد مفهوم"العدو" مصدر"الأخطار " و"التهديدات" ، فبعدما كان يتمثل إبان فترة الحرب الباردة في الإتحاد السوفياتي(السابق)، أصبحت دول الجنوب بعد سنة 1990 م هي العدو الجديد للدول الغربية، بمعنى تحول كمي : من عدو واحد شامل مصدر التهديدات المختلفة إلى مجموعة من الدول الأعداء جلها تنتمي إلى دول الجنوب ، كمصدر للتهديد ومستوى ثاني يتمثل في تغير طبيعة العدو من وحدة سياسية واضحة هي الدولة — الأمة التي تحتكر الوسائل الشرعية للقهر كما يقول ويبر"Max Weber " إلى مجموعة من الفواعل قد تكون سياسية دولية أو سياسية خاصة أو حتى العاهات و الأمراض المعدية أو الجريمة المنظمة.

فبعد الحرب الباردة، " لا يعد يوجد عدو مسلح بإمكانه الوثوب على الدول، بل هنالك أخطار ذات طبيعة مختلفة تمامًا هي في تزايد؛ قد تذهب من السيدا إلى التطرف الديني مرورًا بالمخدرات و ازدياد حرارة الأرض، الجريمة، البطالة، المافيا، السحب المشعة، التلوث و الكوارث الطبيعية. و تماشيًا مع رؤيتها الاستراتيجية الجديدة، وضعت الولايات المتحدة مبدأً جديدًا يقوم مقام مبدأ الإحتواءCountainment الذي سيّر سياستها الخارجية طيلة خمس و أربعين سنة؛ المبدأ الجديد اصطلح على تسميته بمبدأ التوسيع الذي ينطوي على أربع ركائز هي"تدعيم مجموعة المبادئ الديمقراطية؛ توطيد موازٍ للدول الجديدة التي اتبعت النهج الديمقراطي و سياسة اقتصاد السوق؛معارضة أي اعتداء ترتكبه دول مناوئة للديمقراطية، و متابعة برنامج المساعدات الإنسانية في المناطق التي هي بحاجة كبيرة إليها."

وعليه باتت دول الشمال معنية بمشاكل دول الجنوب ،و منه لا بد من البحث عن أطر جديدة للتعامل مع هذه الدول للتخفيف من هذه المشكلات [225] و باعتبار ان هذه الدول اصبحت تطرح تهديدات هي مدعاة قلق للغرب عموما، بإعتبار قربها الجغرافي، وبإعتبار التوترات الناتجة عن نموها الديمغرافي و ما ترتبه من مشاكل إقتصادية و إجتماعية و سياسية داخل هذه الدول و في محيطها الإقليمي، كالبطالة والهجرة الغير شرعية، تجارة المخدرات و التطرف الديني و العرقي و الثقافي او حتى إمدادات النفط بإتجاه الغرب. و هو ما يهدد دول الشمال

---

[224]احمد كاتب ،المرجع السابق الذكر ،ص 33-37

[225]كاتب احمد،المرجع نفسه ،ص ص 54_73 المتوسط

حيث في العلاقات الدولية لم تعد تُقبل الدول المنهارة فهي تشكل تهديد للمنظومة الدولية، وزاد في هذه التهديدات التطور السريع لوسائل الاتصال و النقل، التزايد الهائل في المبادلات الدولية، الحركية المتنامية للأفراد وما تمثله من مصدر قلق لدى الدول و المجتمعات و الأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية ،كذلك تنامي ظاهرة الندرة التي تؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أوالجوي و إنقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها والمائية، وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة و تدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديموغرافي السريع في دول الجنوب و إفرازاته المختلفة في تغذية حقل البطالة ، اللاجئين و الهجرة، ياتي القلق والخوف النابع من الإختلال في التوازن الديموغرافي و من تزايد و انخفاض قوة العمل، أي ازدياد نسب البطالة في الجنوب و ارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال، فتصبح عوامل التهديد و الصراعات ذات الطبيعة "عبر– الوطنية " تؤثر على أمن هذه المجتمعات المتميزة بضعف القدرة التجديدية و شيخوخة البنية السكانية.

وتتزامن ظاهرة الهجرة مع إنتشار مكثف لظاهرة الإرهاب على مستويات مختلفة، فالهجرة تعني انتقال مخزون بشري لكل الأمراض، و الفوضى الاجتماعية ،و مظاهر اللاأمن المجتمعي، السيدا ، العنف المادي ،...الخ. حيث يعتبر الإرهاب أحد المظاهر الأكثر خطورة على أمن الدول المستقبلة، [226]و طبقا لتقديرات وزارة الدفاع الامريكية فان نحو 40 دولة افريقية جنوب الصحراء لا تمتلك السيطرة الكافية على حدودها و منه يمكن ان تمثل ملاذا آمنا لاي مجموعة ارهابية،[227]كما ان هذه الدول بما تحويه من ثروات تشكل مصدر ثراء لا يمكن الإستغناء عنه ،والبنك الدولي بوصفه احد هيئات بروتن وودز المقرضة للمشاريع في هذه الدول ،بحاجة لضمان تسديدها لديونها ،وإستمرار خدمات تلك الديون ،وعليه لابد من مساعدة الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها وتسديد مستحقات البنك .

كما أن هذه الدول في ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة باتت مصدر تهديدات إستراتجية وسياسية و اقتصادية و أيديولوجية، وخاصة مع التوسع في مفهوم الأمن، فقد تشكل مصدر تهديد أستراتيجي مثلما كان العراق في أزمة الخليج الثانية، او إقتصادي مثلما هي الصين الشعبية، اوايديولوجي كإيران. [228]كما يبرز التهديد بسبب تنامي دور الحركات السياسية الدينية الأكثر راديكالية، فعدم إستقرار دولة في حجم الجزائر بموقعها المركزي

---

[226]منيرة بالعيد،"الدينامكيات الجديدة فى الاقليم (دور الجزائر الامني كفاعل فى المنطقة)" ،ملتقى الدولي حول الجزائر والامن فى المتوسط واقع وافاق ،جامعة قسنطينة، ص ص4_9

[227]حمدي، المرجع السابق الذكر،،ص 28.

[228]احمد كاتب ، المرجع السابق الذكر، ص 37المتوسط

في المتوسط ودورها المحوري، سوف يؤدي دون شك إلى اتساع مجال اللاإستقرار إذا ما استمر تسارع المد الأصولي إلى الدول المجاورة.

كما أن وصول مثل هذه التيارات إلى الحكم سوف تهدد المسار السلمي للعلاقات بين الدول خاصة إذا فقدت أهم دولة كالجزائر في مثل هذه الحالات قيمتها الإستراتيجية بعدم تحكمها في الأمن الداخلي والمجتمعي، فيصبح بذلك التهديد الإسلاموي يدرك من زاوية نقل هذه الفوضى وعدم الإستقرار الداخلي نحو المجتمعات الغربية عبر القنوات الهجرية كذلك هناك التبعية الطاقوية التي تعيشها دول الشمال لدول الجنوب؛ الشيء الذي جعل هذه الدول تفكر بجدية في إعادة صياغة آليات وسياسات تظبط العلاقات معها لشدة إرتباط أمنها الطاقوي بها.

فدول مثل الدول الأوروبية خاصةً تتزود بنسبة 65 % من البترول والغاز (من مصادره ليبيا والجزائر)، فهي تستهلك 8 % من إجمالي الطاقة العالمي، لذا فإن هذا الاعتماد الشديد على المصادر الطاقوية الموجودة في الدول الجنوبية تجعل الدول الشمالية أكثر حرصا على حماية أمن مصادر وقنوات تدفق ونقل هذه المادة الإستراتيجية لضمان حماية أمن أفرادها ورفاهية مجتمعها.ومنذ تخلي الدول عن النمط التقليدي في بناء الأمن الإقليمي ،لإنتقال مفهوم الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع، هذا أدى بالدول إلى إعتماد ميكنيزمات جديدة من أجل الحفاظ على أمنها تماشيا مع هذه المعطيات ، ولعل الترتيبات التي أخذت أشكالا مختلفة بمسارات متعددة "، هي ميكنيزم يعتمد من أجل بناء الأمن الإقليمي ضمن مجموعة من الدول التي تتميز بالإنقسامات والإختلافات ذات الطابع الصراعي.[229]

ثانيا:الجيل الثاني من المشروطية "الديمقراطية"

طورت عقلية البنك الدولي جيلا جديدًا من المشروطية يقوم على ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على الدول المدينة، وخاصة الإفريقية،و ذلك لإقامة نظام ديموقراطي مدني يستمد شرعيته من انتخابات وربط القروض بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما يمكن تسميته بالمشروطية السياسية أو التكيف الهيكلي السياسي،[230]وقد ساد الجيل الثاني للمشروطية (المشروطية السياسية) مع بداية التسعينات ، لبديل عن الجيل الأول (المشروطية الاقتصادية) التي أثبتت فشلها على الواقع، حيث بدأت المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة الأوربية والأمريكية ، بممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على دول الجنوب، لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، [231]كانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف

---

[229]منيرة بالعيد ،المرجع السابق الذكر، صص4 _9

[230]هند بن عمار ، المسئولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية. (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء دولة في القانون العام، جامعة الجزائر ،كلية الحقوق،2004) .ص162

[231]خديجة بوريب،المرجع السابق الذكر،ص52

المعونات و التسهيلات المالية، أو إيقافها فعلاً بهدف فرض نوع من العزلة و الحصار على النظم التي لا تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي ، وهو ما أصبح يعرف بالمشروطية السياسيةPolitical conditonality. [232]

حيث تسعى الولايات الأمريكية كقوة محورية و رائدة الى فرض نشر هذه المبادئها الأساسية في العالم و غقامة أنظمة ديمقراطية لتأكيد هيمنتها الفكرية و الثقافية ، و تأكيد ريادتها لهذه الأنظمة التي ستصبح نموذج عنها و لتسهيل سيطرتها و رعاية مصالحها [233].والديمقراطية لفظة يونانية الاصل واختصار من لفضتين demos وتعني الشعب وcrateوتعني السلطة او الحكم[234]وهيكما يعرفها شومبيتر 1942Schumpeter " إتخاد ترتيبات مؤسسية بهدفالتوصل الى قرارات سياسية تكسب الافراد سلطة اقتصادية عن طريق التنافس على اختيار الشعب. [235]

وهنا ينبغي التمييز بين التوجهات التي تفصل بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم الحكم الراشد وتعتبر الديمقراطية مجرد شرط أولي أو دعامة للحكم الراشد كمفهوم تقني بحث يعنى بجانب التسيير والإدارة، وهذا ما تمثله أدبيات البنك الدولي، وبين تلك التوجهات التي تعتبر المعطى الديمقراطي كجزء من مفهوم الحكم الديمقراطي كمرادف وكتصور يعكس المعايير الحقيقية للحكم الراشد وهذا ما نقصد به المقاربة السياسية. حيث أن فشل البرامج التنموية (برامج الإصلاح الهيكلي) في العديد من الدول النامية ، حفز على طرح العديد من الإشكالات حول علاقة الديمقراطية والتنمية ، باعتبار الديمقراطية أهم متطلب لترسيخ نجاح العملية التنموية ولقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية إرساء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كعوامل وشروط ضرورية لزيادة الاستثمارات، إذ أن تلك المبادئ تعتبر ضمانة أساسية لشركات الأعمال لتعمل في جو من الاستقرار و محاربة الفساد ، وشفافية

---

[232]http://www.wahatalarab.com/asp/showArticlepx?Art_ID=170157&Upvisitedcoun=true&Reply pos=

[233]http://www.wahatalarab.com/asp/showArticlepx?Art_ID=170157&Upvisitedcoun=true&Reply pos=

[234]رحموني فاتح النور ،" إشكالية الامن بين المفهوم العسكري و المفهوم الحضاري في واقع العولمة ".الرائد المغاربي،العدد الاول ، جوان 2013،ص117

[235]Lise rakmer et al; (michelsen institude; Alima Rocher menocal and verena. Fritz) Good Governance . Aid modalities and poverty reductios August 2007

المعاملات الاقتصادية وهذا ما يدخل ضمن الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية.[236]ولقد اختلفت آراء الباحثين حول أسباب ظهور هذا "الجيل الثاني"من المشروطية،فالبعض أرجعه إلى :

– التغيرات التي شهدها العالم خلال تلك الفترة من تحولات في دول أوربا الشرقية وسقوط الاتحاد السوفيتي والتحول إلى نظام أحادي القطبية؛

بينما أرجعها آخرون إلى:

– إخفاق تطبيق برامج المشروطية الاقتصادية مما أدى بالمؤسسات المالية الدولية المانحة إلى إرجاع فشل برامج التكيف الهيكلي إلى العوامل السياسية في الدول المستقبلة للمعونات؛

واتجه البعض إلى التأكيد أن:

الدول المانحة أرادت تسويغ استمرار معوناتها إلى دول الجنوب، أمام شعوبها رغم انتهاء الحرب الباردة، فلم تجد سوى مسوغات دفع المبادئ الديمقراطية والحكم الراشد. [237]فدول الجنوب واجهت تحديات داخلية و خارجية،داخليا الإعلان عن فشلها في برامج التنمية أدى بشعوبها إلى رفض الأنظمة التسلطية ؛وخارجيا لم تعد هذه الأنظمة منسجمة مع الخطاب الليبرالي، فنهاية الحرب الباردة تعني نهاية الغطاء الذي وفرته الأيديولوجية، وكذا ادوار الدول في الصراع و التفكير في ادوار جديدة للمنظمات الدولية. [238]

وهنا نتكلم عن فرض أنموذج الديمقراطية الغربية الليبرالية، إذ أن الفلسفة الغربية كما انتصرت في مجال الإقتصاد، فرضت نفسها في الجانب السياسي أيضا. ففي مؤتمر فينا 1993 لحقوق الإنسان، تم تبني الديمقراطية كأنسب نظام سياسي ضامن لحقوق الإنسان، وذلك من خلال الربط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان. و عليه مع بداية التسعينيات بدأت دول الجنوب تتعرض للضغوط السياسية المقترنة بالضغوط الإقتصادية، من طرف البنك الدولي ، تمثلت خاصة في الضغط لإقامة نظام ديمقراطي يستمد شرعيته بعملية انتخابية تنافسية ونزيهة، وربط ذلك بوتيرة المساعدات والقروض الممنوحة لها، ليشكل ذلك ما يعرف "بالمشروطية السياسية"،[239]حيث تعتبر العديد من الكتابات أن: الديمقراطية تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي، كونها تمثل النظام الأفضل في تسيير النزاعات مقارنة بالأنظمة التسلطية، فبواسطة الممارسة المفتوحة في ظل الديمقراطية يمكن

---

[236]خديجة بوريب ،المرجع السابق الذكر،ص38

[237]خديجة بوريب ،المرجع نفسه ،ص52

[238] السعيد ملاح، المرجع السابق الذكر، ،ص 8

[239] ليندة بوعنان ،المرجع السابق الذكر صص93 ،101

لأطراف المعارضة إحداث التغيير دون عرقلة النظام، أو إحداث أزمات سياسية وعراقيل في مسار التنمية؛كما تعتبر النظام الأفضل في تجنب الكوارث وفي تسيير المشاكل التي تهدد الإنسانية، فوجود مؤسسات عمليات ديمقراطية (كمايرى أمارتياسان) من شأنها دفع الحكومات إلى الرقابة من خطر المجاعات.

ذلك أن غياب أحزاب المعارضة وغياب النقد العام يجنب القادة والمسؤولين أي نوع من المساءلة والمحاكمة، كما أن عدم وجود صحافة حرة يؤدي إلى تهديد العديد من المناطق وخاصة الريفية منها بخطر النزاعات وتساعد الديمقراطية على نشر الوعي والمعرفة حول القضايا التنموية المهمة في المجتمع ،وذلك من خلال فتح المجال للحوار والمناقشات العامة، وهذا من شانه نشر المعلومات والتأثير في مختلف السلوكيات. [240]ومن ناحية اخرى الانظمة الحاكمة لإرضاء أطراف خارجية هي من تأتي بالديمقراطيةوبمؤسسات ديمقراطية قانونية مصدر للشرعية و هي من تنتهك هذه المؤسسات عندما تجد نفسها بحاجة لذلك فهي تعددية و ديمقراطية شكلية،كما يقول المؤرخ الجزائري محمد حربي: هو تحرر خداع لا يصلح الا لرسم تحول ديمقراطي موجه للمحافظة على الاشخاص انفسهم في السلطة،[241]كما انه ليس في مصلحة الغرب قيام ديمقراطية حقيقية الشيء الذي يفقدها العديد من المزايا،ومن ناحية اخرى إنهتناقض، فالإتجاه السائد في الغرب يؤكد على ازمة الديمقراطية التي اصبحت تعاني مشكلة الشرعية و عدم الفعالية و هو ما يظهر في العديد من الكتابات مثل "الشعب ضد الديمقراطية" لغراي هممال Hamiel،Gو"الحكم بدون حكومة" لجيمس روزنو G.Rusenou.

ثالثا: الجيل الثالث من المشروطية (االحكم الراشد)

انطلق البنك في اطلاقه لمقاربة الحكم الراشد في دول الجنوب من الافتراض لقائل :ان هذه الدول تعاني ازمة حكم و ان فشلها في الاستفادة من مخصصات التنمة و مساريع الاصلاح لا يعود الى مشكل في التشريعات و انما يعود الى طريقة تنفيذها لهذه التشريعات.و اصبح مفهوم الحكم جزءا من مفردات الحوار السياسي و الأكاديمي في السنوات العشر الأخيرة من القرن المنصرم، و على الرغم من أنه لا يزال يعاني من الغموض و عدم التحديد، فقد اكتسب أهمية خاصة في أدبيات التنمية الإفريقية عندما نشر البنك الدولي تقريره عن الأزمة الافريقية و إعتبرها أزمة حكم.

و على المستوى البحثي و الأكاديمي ربما يرجع الفضل إلى كتاب أمثال ريتشارد جوزيفRichard،G و جوران هايدنG، Hiden و إلى مركز كارتر بجامعة اموري الامريكية – الذي عقد حلقات بحث سنوية عن برنامج الحكم الإفريقي و ذلك منذ عام 1989 في الترويج لهذا المفهوم بين المستفرقين و الأفارقة على حد سواء. و قد أستخدم مفهوم الحكم بالمعنى الواسع ليشير الى إجراءات الإصلاح السياسي التي تستهدف زيادة فاعلية و كفاءة إستخدام الموارد المجتمعية، و لا شك أن هذا الاستخدام يتفق تماما مع إستخدام البنك الدولي

---

[240] خديجة بوريب،المرجع السابق الذكر،،ص 59

[241] يوسف أزروال ، ،المرجع السابق الذكر، ص109

له،[242]وبالتالي طرح الحكم الراشد كمقاربة بديلة للتنمية بعد دراسة للبنك الدولي بينت أن هناك علاقة سلبية بين المساعدات والنمو، فهناك دول تلقت المساعدات قليلة لكنها حققت نتائج ايجابية، مما يعنى أن المساعدات المالية لا تؤدي إلى تحقيق النمو، وإنما هناك عوامل أخرى و حسب أتشاي مبي مبي Achl Mbe.Mbe فإن سياسات إعادة الهيكلة أثارت أزمة الشرعية، وهنا بدأ التفكير في الشروط الإجتماعية والسياسية التي تؤسس لحكومات ذات كفاءة و شرعية سياسية، وهذا الذي طرح مقاربة البنك في هذه الدول على أنها لا تعاني فجوة مالية، بقدر ماهي فجوة في المؤسسات والسياسات[243] وهو ما يؤكده "جون كينيث غلبريت J، Keneth Glbrith بالقول بأهمية العوامل المؤسسية لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، وإذ أنه ليست هناك من شيء يؤدي إلى تعظيم ضيق العيش والمعانات كغياب سياسات نزيهة وفعالة ومسؤولة.

بهذا الصدد تشير تحليلات "**بوني كامبل**"Kenbel،B إلى أن التوجهات الجديدة للبنك الدولي جاءت لتبحث عن شرعنة تدخلاتها المتعددة الأوجه في شؤون دول الجنوب (المشروطية الاقتصادية المشروطية السياسية)وذلك بعد فشل برامج الإصلاح الهيكلي والتحول الديمقراطي في تحقيق التنمية، ومنه فرض شروط جديدة، تندرج في ظل المشروطية السياسية إلا أنها هذه المرة في إطار مشاريع الحكم الراشد.[244]

ويعكس مفهوم الحكم الراشد لهذه لدول التطور في النظرة إلى مفهوم "التنمية" و التنظير لها ، فلقد تم التحول من المشروعات التنموية في الخمسينات من القرن الماضي إلى الاهتمام بالبرامج التنموية المتكامة أواخر الستينات الى التحول نحو برامج إعادة الهيكلة في الثمانينات الى الإهتمام التدريجي بالشروط السياسية للتنمية مع بداية التسعينات بعد أن كانت التنمية و السياسة يعملان لفترة طويلة على أنهما منفصلان تم الربط بينهما.[245]

ولقد ظهر مفهوم الحكم الراشد وتطور مع مفاهيم التنمية، التي تطورت من النمو الإقتصادي الى التنمية البشرية الى التنمية البشرية المستدامة الى التنمية الإنسانية، ومن هنا فالعلاقة بين الحكم الراشد والتنمية قائمة على جميع المستويات الإقتصادية، الاجتماعية والسياسية، حيث أن الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي الى تنمية إنسانية شاملة،[246]وفي هذا الإطار تشير مقاربة الحكم الراشد إلى الاهتمام بالعوامل المؤسسية والسياسية كشروط أولية للتنمية كما تطرح صيغ جديدة لإدارة الفعل العموم سواء على المستوى الوطني المحلي او العالمي، وذلك من خلال الدعوة إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب المؤسسات السياسية الرسمية في عملية

---

[242]حمدي ،المرجع السابق الذكر،ص ص 65 _ 66

[243]ملاح،"الحكم الراشد".المرجع السابق الذكر،ص 6

[244]**بروسي ،المرجع السابق الذكر** ،ص124

[245]بوريش،**المرجع السابق الذكر**،ص 21

[246]بوعنان،**المرجع السابق الذكر**،ص94

صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات، و هو ما يؤدي الى الإنتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية الديمقراطية، إلى المشروطية السياسية والمؤسسية "الحكم الراشد".

حيث عمل البنك على وضع بعض الخصائص والمعايير التي تمثل حسبه الحكم الراشد،[247]وبدأ بالمطالبة بتطبيق "برنامج الحكم الراشد" كمقياس وشرط لمنح القروض و المساعدات التنموية لدول الجنوب، وليمثل بذلك الجيل الثالث للمشروطية، (في شقها السياسي دائما)، حيث تم ولأول مرة سنة 1994 الربط بين "المساعدات التنموية" و "الرشادة السياسية" و أصدر عدة دراسات وتقارير للتأكيد على مبادئ ومعايير الحكم الراشد كالمساءلة وحكم القانون، وغيرها بإمكانها أن تخلق ما يسمى بالبيئة الممكنة Enabling Environment التي تمكن من تحقيق التنمية المستدامة ودعم النشاط الاقتصادي. [248]وانطلاقا من هذه الخلفية تم الحديث عن مفهوم الحكم الراشد كمشروطية سياسية إلى جانب المشروطية الاقتصادية المالية، وهذا ما اعتمده مؤسسات المانحة كمقاربة تشترط من خلالها على دول الجنوب تطبيق إصلاحات على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي، لتقديم المساعدات التنموية ضمن مفهوم الحكم الراشد الذي يشير في مجمله إلى ثلاثة اتجاهات:

-تطبيق سياسات اقتصادية من خلال مبادئ اقتصاد السوق(النيو ليبرالية)؛

-التسيير الجيد للخدمات العامة (الإدارة الرشيدة)؛

-إقامة حكومة ديمقراطية منتخبة تحترم دولة القانون وحقوق الإنسان[249]وبالتالي المراهنة على الانبات و التفكيك من الاعلى وتجاوز الانتقال الى الاصلاح و استهداف شكل الحكومة و ليس شرعيتها.

المبحث الثاني:المشروطية السياسية "تعزيز الحكم الراشد"

---

[247]رضوان بروسي،" الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا"، **مرجع سابق الذكر**،ص 118

[248]" بلغالي، **المرجع السابق الذكر**،ص57

[249]خديجة بوريب، **المرجع السابق الذكر** ،ص ص 48_49

يعمل البنك الدولي في مجال الاستثمار العام والتنمية، كما يعمل على توفير التمويل والمعونة الفنية والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث وغيرها من أشكال الدعم غير المالي لحكومات دول الجنوب؛ و منذ الإعلان العالمي للألفية الجديدة،الذي صار الإطار المحدد للجيل الجديد من سياسات التنمية وبرامج المساعدة الدولية، تركزت جهود البنك حول الترويج للديمقراطية، تقوية الحكم الجيد، تحقيق حكم القانون ، تحسين نوعية الحياة، تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة وتحسين الأداء الحكومي، وضمان الحريات الأساسية في هذه الدول ومن اجل تحقيق هذه الأهداف تبنى البنك الدولي مجموعة من الاستراتيجيات تتمحور أساسا حول إعادة بناء وإصلاح الدولة من اجل إنتاج الفعالية وتحقيق حكم القانون،و مكافحة الفساد كأحد الأسباب الرئيسية لتراجع الأداء وسوء الحكم، وإصلاح الإدارة المحلية و تحقيق التنمية الحضرية من اجل تحقيق هدف التمكين لكل فئات المجتمع على قاعدة الإنصاف وتكافؤ الفرص

المطلب الأول:إستراتجية عمل البنك لتعزيز الحكم الراشد

أولا:أساليب البنك تعزيز الحكم الراشد:

في إطار عمله من أجل تحقيق التنمية يقوم البنك الدولي بصياغةقواعدوممارساتعالمية،حيث يقومبصياغة جملةمنالمعاييروالمقاييسوالمؤشراتمنأجلقياسمستوىودرجةجودةالحكمومكافحة الممارساتالفاسدةوالسلبية، والتي رغم اختلافه مع بقية المنظمات الدولية في عدد ونوعية هذه المؤشرات الا انه يتفق معها في المعايير الجوهرية والأساسية للحكم الراشد كمتطلبات محورية لأي حكم صالح و المتمثلة في:(المشاركة والمحاسبة والشفافية والنزاهة وحكم القانون والكفاءة والفعالية ومكافحة الفساد والتضمينية والإستجابة)؛ولاجل تجسيد الحكم الراشد وخلق بيئة خالية من جميع مظاهر الفساد وسوء الحكم، وعبر اجراء يعتمد اساليب و اليات متنوعة مثل: الآليات والوسائل القانونية عبر صياغة إتفاقيات وإبرام معاهدات تتضمن معنى الإلزام والوضوح والإستمرارية من أجل تجسيد وتفعيل مضمون الإتفاقيات في الواقع الدولي، كقاعدة للحكم الراشد العالمي ؛

كما يعتمد المعونة الفنية والمساعدات التقنية وكذا سياسات المشروطية عبر تقديم المساعدة الفنية الموجهة للتدريب والتطوير، تكوين الخبرات المحلية، تقديم المعونات المالية والتقنية، وتمويل المشاريع الإقتصادية والخدماتية وتقديم القروض بشروط الإلتزام بمحتوى وروح الإتفاقيات وتجسيد المعايير والأسس العالمية المتعلقة بالإدارة الجيدة والنزيهة ؛إضافةً الى إجراء البحوث الميدانية والدراسات الإستطلاعية بهدف جمع المعلومات وتقييم الواقع الدو لي وبناء النظريات والإستراتيجيات ونشر البيانات وتوعية وتحسيس الجماهير بفوائد الحكم الجيد والجودة السياسية والإدارة الكفأة المنتجة للفعالية من جهة، وتبيان خطورة الفساد وسوء الإدارة والحكم على التنميةو حقوق الإنسان والعدالة المجتمعية.[250]ويصنف تدخله في مجال الحوكمة ، تحت أربع مجموعات أساسية وهي إدارة القطاع العام،

---

[250] خلاوف وليد، **المرجع السابق الذكر**، ص_ص 118_122

والمساءلة والإطار القانوني للتنمية، والشفافية، ويشدد البنك الدولي على أهمية ترشيد إدارة القطاع العام، من خلال مشاريع إصلاح الخدمة المدنية، وإدارة المالية العامة، وتأهيل الإدارات العامة.

ورغم أنه من غير المسموح للبنك الدولي الخوض في الإعتبارات السياسية في سياق عمله، إلا انه يتم نقل وجهات نظر الدائنين بخصوص بعض الأمور السياسية الخاصة بالدول المقترضة، من خلال إجتماعات المجموعة الإستشارية التي يرأسها ممثلون عن البنك الدولي [251]ويعتمد البنك نوعين من المشروطية ،مشروطية سلبية و معناها أنه إن لم تحقق الدول تقدما في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي فسيتم حرمانها من المزايا والفوائد التي تحصل عليها فالمشروطية السياسية تعني أن أي دولة أو منظمة تشترط مجموعة من الشروط متعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وذلك لتحقيق أرباح على مستوى الدولة المتلقية للمساعدات التنموية [252]تم تعديل إرشادات الشراء لسّماح للدول المقترضة بطلب مناقصين يوقعون على تعهد بعدم الرشوة، ويلتزمون بالابتعاد عن الممارسات الفاسدة [253] ويتدخل صندوق النقد الدولي في اقتصاديات هذه البلدان فنجد ان شهادة الصندوق عن الوضعية الاقتصادية لدولة ما و نجاح السياسة النقدية المالية هي مدخل رئيسي لحصولها على قروض من البنك العالمي لذلك فان صدور شهادة سلبية من طرف صندوق النقد الدولي عن صلاحية سياسة اقتصادية لدولة ما قد يعيقها مثل ما حدث للسودان و غانا في 1985، حيث يعد بمثابة حكم بعدم أهلية السياسة الإقتصادية لتلك الدولة و بالتالي حرمانها من الحصول على قرض من البنك ؛[254]و مشروطية ايجابية وتعني ربط الفوائد و الحوافز التي تحصل عليها دول الجنوببالتقدم و الاصلاح السياسي في هذه الدول ،فيستعمل مجموعة من الادوات التي تخدم سياسته لتعزيز الحكم الراشد و ذلك من خلال الحوار السياسي حيث ترتكز هذه السياسات على تعزيز مؤسسات الدولة لزيادة الانتاج و الشرعية.

الجدول (2) يبين أربع مقاربات لتفعيل الحكم الراشد

out putالمدخلات	in putالمخرجات	
مابين الحكومات	الحكومةالفعالة	الديمقراطيةالفعالة
عبرالوطنية	الحكمالفعال	الحكمالديمقراطي

المصدر : خديجة بوريب ،المرجع السابق الذكر ،ص 51

---

[251]خلاوف وليد، **المرجع** نفسه ص 115

[252] خديجة بوريب ، **المرجع السابق الذكر**، ص165

[253] خلاوف وليد، **المرجع السابق الذكر**، ص 113

[254] شعيب شنوف ، الحركية الاقتصادية للدول النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية، الجزائر، دار المحمدية العامة، 2003. ص 104

يمكن إجمال العناصر الفاعلة في استخدام الحكم الراشد في سياسة البنك، من خلال ثلاث محاور لتفعيل وترسيخ الحكم الراشد في بلدان الجنوب، هذه الوسائل تتضمن الحوار السياسي المقنع والإستراتيجي؛ المشروطية؛ وتوجيه المساعدات نحو بناء القدرات من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الحكم الراشد.[255]

آليات عمل البنك:البنك الدولي للإنشاء و التعمير هو المؤسسة الأصلية لما يعرف الآن بمجموعة البنك الدولي[256] وهي مجموعة مؤسسات مرتبطة به ، ولكنها منفصلة عنه ماليا وقانونيا والعضوية فيها مرتبطة بالعضوية في البنك،تهدف إلى تمويل مشروعات التنمية بتقديم قروض تدفع إما للحكومات أو الأشخاص الذين يستفيدون من ضمان الحكومات لهذه القروضو هي:[257]**مؤسسة التمويل الدولية الانمائية** أنشئت سنة 1956 مقرها هو مقر البنك و تعتبر تابعة و مكملة له[258] مهمتها المساعدة في تنمية الدول الأقل نموا، وذلك بتشجيع القطاع الخاص، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشرط أن تكون هذه المشاريع ذات ربح عالي.[259]إلا ان الهدف من انشاء هذه المؤسسة هو تقويض وحصار النظام الاشتراكي الذي كان في اوج توسعه ومن جهة أخرى جاءت لتوسيع الاديولوجية الراسمالية وتصديرها للدول وخلق طبقة برجوازية عالمية تتركز في يدها الثروة والسيطرة عليها وتوجيه العالم وفق المصلحة اصحاب هذه الشركات المرتبطة مصالحها مع الدول الغربية ،[260]وكذا تشجيع وتدعيم الاستثمارات الاجنبية التي تملكها الشركات المتعددة الجنسيات .

هيئة التنمية الدولية (المالية):أنشئت سنة 1960وتهدف الى توفير قروض للدول الأشد فقرا، و يرجع انشائها الى الضغط المتزايد من دول الجنوب و المطالبة بمساعدات مالية بشروط ميسرة لمساعدتها في عملية التنمية[261]، وتقدم قروض تسمى "إعتمادات أو إئتمانات" تمييزا لها عن قروض البنك ولا تقدم إلا للحكومات، وفترة السماح مدتها 10 سنوات، أما فترة السداد مدتها من 35 إلى 40 سنة دون أي فائدة. [262]لكن الواقع أنه يتم إخضاع

---

[255]خديجة بوريب ،المرجع نفسه،ص-ص 50، 170

[256] بيار ،المرجع السابق الذكر ،ص 27

[257] زايدي ،المرجع السابق الذكر، ص 62

[258]زغلول حلمي خالد سعد ،مثلث قيادة الإقتصاد العالمي _دراسة قانونية و غقتصادية_.ا(لكويت ،مجلس النشر العلمي،2002) ، ص 232،229

[259]بوعنان، المرجع السابق الذكر، ص 35

[260]ياسين، المرجع السابق الذكر، ص 114

[261] زغلول، المرجع السابق الذكر، ص234

[262]بوعنان ، المرجع السابق الذكر ،ص 35

الدولالمدينةإلىشروطقاسيةتؤثربشكلكبيرعلىالحياةالاقتصاديةوالاجتماعية لها،[263]و كثيرا ما توجه هذه المعونات للدول ذات الدخل المتوسط وليست إلى الدول الفقيرة بالفعل، إضافة إلى أن معظمها تكون من تصميم الدول المانحة التي تحدد الدول التي تستحق هذه القروض وهو ما يعبر عن إتجاه الدول التي تتحكم في البنك إلى إتباع سياسات مالية ليست بالضرورة لدعم الدول والنهوض بها بقدر ما تكون أداة لخدمة أهداف ومصالحها في المنطقة. [264]

و كثيرا ما توجه هذه المعونات للدول ذات الدخل المتوسط وليست إلى الدول الفقيرة بالفعل، كما انه من شروط الإقراض إجراء دراسة مسبقة لمعرفة مقدرة الدولة المقترضة على على سداد القرض، و على هذه الدولة تقديم ضمان تسديد القرض؛والموافقة على حق إشراف البنك الدولي على طريقة انفاق القرض المحدد لها. [265]وترصد بعض الدراسات أن الاتجاه إلى التشدد في المشروطيات،بشكليها السياسي والاقتصادي، كان أكثر بروزا تجاه الدول الأكثر فقرا، أو أكثر احتياجا للمعونات وهي تلك المجموعة من الدول الأكثر احتياجا للمساعدات الاقتصادية،والأكثر انكشافية لتأثيرات النظام الاقتصادي العالمي. [266]

والجدول التالي يوضح كيف أنه من79 دولة مؤهلة للاقراض من المؤسسة _والتي تمثل موطناً لما يبلغ ل 5،2 مليار نسمة، منهم 5،1 مليار نسمة يعيشون على دولارين أو أقل يومياً أقل للفردفي اليوم_ إستحوذت 10دول على66 بالمئة من مخصصات مؤسسة التنمية الدولة، كما انها مبالغ ضئيلة لا تلبي حجات هذه الدول. و الملاحظ هو انه بينما تدعو هذه المؤسسات الى الديمقراطية والشفافية و الواقع انه تعوزها الشفافية والديمقراطية ،الداخلية و فى تعاملها مع البلدان.

جدول(3) يبين اكبر عشرة بلدان مقترضة من مؤسسة التنمية الدولية خلال2010

البلد	الميلغ بالمليون دولار
الهند	2.578
الفيتنام	1.429
تترانيا	943
إثيوبيا	890
نبجيريا	828

[263]ا بنعمارهند، المسئوليةالدوليةعنتخلفالتنميةالاقتصاديةفيالدولالنامية. (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء دولة في القانون العام، جامعة الجزائر ،كلية الحقوق،2004)ص150

[264]فارس، المرجع السابق الذكر ،ص2

[265]ياسين ، المرجع السابق الذكر ،ص 65

[266]. هناء عبيد،تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي،24..10 20 مايو 2014 م ما بعد المشروطية ص4:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

بنغلاداش	828
كينيا	614
اوغندا	480
الكونغوالديمقراطية	460
غانا	433

المصدر:ياسين عبيدات ، المرجع السابق الذكر ،ص 102

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:أنشئت سنة 1988، هدفها تشجيع الإستثمار الخاص في مجالات إستثمارية عدة، عن طريق تخفيض الحواجز التي تعيق الإستثمارات الدولية، أي تقديم ضمانات ضد المخاطر غير التجارية وعموما فهي تهدف إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية.. [267]و لكن الملاحظ على سياسات الدول الغربية و مؤسساتها نحو هذه الدول هو التقشف في المعلومات الفنية فهي لا تسمح بانتقال التقنية بقوانين صارمة لاجل حماية الملكية الفكرية. [268]

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: تأسس عام 1966، ومهمته توفير تسهيلات لفض نزاعات الاستثمار التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة. [269]

شكل (4) يبين طبيعة عمل البنك الدولي

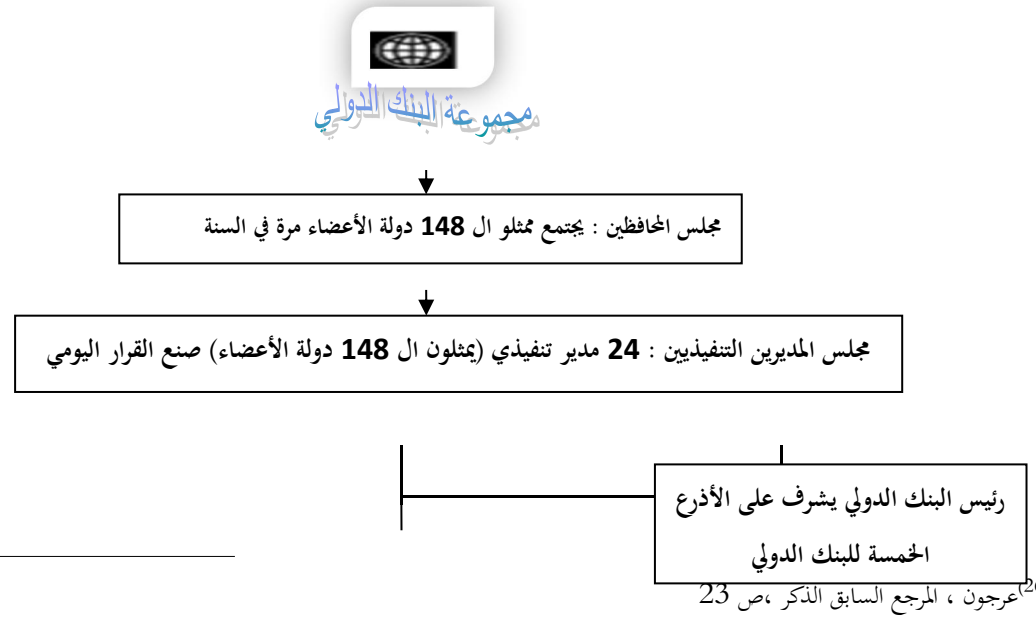

[267]عرجون ، المرجع السابق الذكر ،ص 23

[268]محمد شعبان صوان، "مفارقات التنمية وفق النموذج الغربي ص 2

http://www.wahatalarab.com/asp/showArticlepx?Art_ID=170157&Upvisitedcoun=true&Reply pos=

[269]بوعنان، المرجع السابق الذكر، ص 35

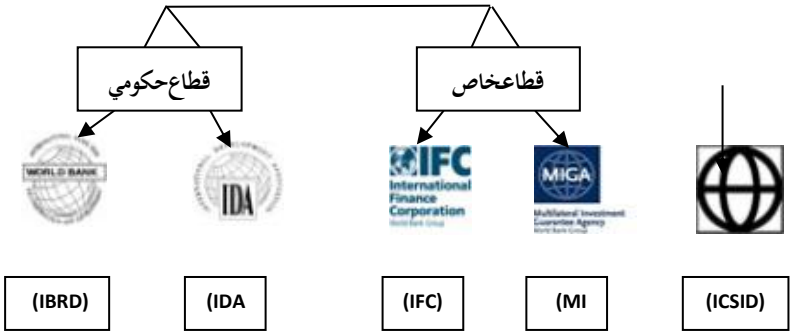

المصدر:من إعداد الباحثة إعتماداً على مرجع: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق الذكر،ص ص 221 _234

ثانيا:القضايا المحورية المطروحة في إطار عملية تعزيز الحكم الراشد

ركزت برامج عمل البنك الدولي في اطار تعزيزه للحكم الراشد في دول الجنوب على مجموعة من العناصر إتخذهاكشرط لمنح قروضه و مساعداته واقترح البنك استراتيجية ثلاثية الأبعاد ممثلةً في:

- تعزيز فرص التوظف، وتحسين الخدمات مثل: الطرق، الكهرباء، المدارس، المياه، الصرف الصحي، والارتقاء بالصحة والتعليم. وتتضمن مشروعات تعزيز الفرص أيضا: المساواة، وتشجيع الاستثمار، ومكافحة الفساد، ونشر ثقافة الشفافية، وسيادة القانون، وتقديم الدعم المالي لكبار المستثمرين، وعقد الصفقات الخاصة وتشجيع وحماية المؤسسات الصغيرة.
- تمكين الفقراء من لمشاركة فيالعملياتالسياسية والأنشطة الاجتماعية والإنتاجية فيمجتمعاتهم،بهدفالمساهمة في إتخاذ القرارات على المستوى المحلي، بالإضافة إلى إزالة الحواجز الاجتماعية القائمة على الجنسأوالعرق؛
- تحقيق الأمن الإنساني الذي يقوم علي توفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية وتجنب مخاطر الكوارث والأمراض والحد من ظواهر العنف، والمساعدة في إدارة مخاطر الصدمات، التي يتعرض لها الفقراء. وتتلخص إجراءات تحقيق الأمن في مساعدة الفقراء علي مواجهة المخاطر الطبيعية كالفيضانات، والانهيارات، والزلازل، والأعاصير، والجفاف، والبراكينوالمخاطر الصحية الناتجة عن الأمراض والأوبئة، والعجز، والشيخوخة، والموتوالمخاطر الاجتماعية: كالتفكك الأسري وفقر المرأة والأطفال، والسلوكيات المنحرفة كالجريمة، والعنف، والإرهاب، وتكوين العصابات، وعواقب الحروب والنزاعات والمخاطر الاقتصادية مثل البطالة، وارتفاع الأسعار

وتغيرها، وانهيار النمو، والتضخم، والتداعيات المرافقة للتحولات الاقتصاديةوالمخاطر السياسية كأعمال الشغب، والعزوف عن المشاركة السياسية. والمخاطر البيئية مثل التلوث، والتصحر. [270]و لا تقتصر جهود البنك في مجال تفعيل المشروطية السياسية على الحكم الراشدفقد ارتبطت أول الأمر بضرورة تبني الديمقراطية، ثم شملت مبادئ أخرى كالحكم الجيد، واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد.

حيث تتجه جهود البنك في السنوات الأخيرة الى توسيع نطاق دعم نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد،الذي يعرفه أنه هو استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مصلحة خاصة . [271]فخصص لها ما قيمته 4.5 بليون دولار، أي ما يعادل 19.2% من قروضه للسنة المالية 2006.ومحاربة الفساد من طرف البنك العالمي تأخذ بعدين: خارجي، يضم الجهود المبذولة من طرفه خاصة منذ عام 1996 لمواجهة هذا التحدي الذي يهم مختلف الدول و الهيئات، وهذا من خلال تنفيذ "برامج تحسين أنظمة الإدارة العامة" في حوالي 100 دولة من دول الجنوب . بما فيها اشتراطاته التي تتراوح بين قيام المسؤولين في القطاع العام بالتصريح عن ممتلكاتهم، وأرقام الإنفاق العام،وتدريب القضاة، وتعليم الصحافيين أساليب كتابة التحقيقات الصحفية لتسليط الضوء على الموضوع؛وداخلي ،ويعكس التحدي الداخلي الذي يواجه البنك لمحاربة الفساد داخل إدارته. [272] كما يركز على ثلاث مستويات:

- على المستوى القطري، وهذا بمساعدة الحكومة المعنية في إطار استراتيجيتها الإنمائية و مساندتها في تحسين إدارة الحكم ومكافحة الفسادو بالنسبة للدول التي لا ترغب بمشاركة البنك الدولي في استراتيجية محاربة الفساد على المستوى القطري، يعمل البنك على توجيه مساعدته من خلال نقاط دخول ممكنة، كالتركيز على دعم جهود المجتمعات المحلية من أجل التنمية، وبالنسبة للدول التي ليس لديها مؤسسات مساءلة جيدة، لكن لديها الالتزام بتنفيذ الإصلاحات يعمل البنك أيضا على مساندتها.و هنا يضهر اصرار البنك على تجميع معلومات متعلقة بالشؤون الاجتماعية و الاقتصادية للبلدان الاعضاء وهو ماتتخذه وسيلة تمكنها من محاولة شراء ذمم اصحاب النفوذ و متخذي القرار ؛
- على مستوى المشروعات، يركز البنك أكثر على آلية تحسين إدارة الحكم لأنها لازمة لتحقيق النتائج الإنمائية، وهو ما يتطلب التأكيد على أهمية الحوافز التشجيعية وآليات المساءلة، للوصول لتحقيق نظام إدارة القطاعات والمشروعات على أرض الواقع. [273]وحسب تقرير البنك لسنة 2011 فقد انجز 83 تحقيق افضى الى حرمان

---

[270]احمد حجازي مجدي ،المرجع السابق الذكر، ص_ص 3_4

[271]504p: Ibid.Franciscas Recomatin

[272]بوعنان ،المرجع السابق الذكر ، ص 101، 140

[273]بوعنان ، **المرجع** نفسه، ص ص 142 _ 144

35فرد وشركة من الدخول في أية تعاملات مع مشروعاته؛[274]وكما يلاحظ شارة خضر بدوره :وبغض النظر عن الارقام فان ما يثير القلق هو ان الدين يغذي الفساد ويساعد على هروب رؤوس الاموال ويخلق طبقة اجتماعية جديدة تعتمد قدرتها الاقتصادية على رؤوس الاموال المرتبطة بالتعاون الدولى وعلى قيمة الصادرات من المواد الخام وعلى العموم فان نظام المساعدة والاستدانة قد لوث الحقل السياسي الذي يونوي من الخارج وبذلك يمكنه الاستغناء عن قواعده من اجل البقاء. [275]

- على المستوى العالمي، تعمل مجموعة البنك الدولي على زيادة مشاركتها ومساندتها للمبادرات الدولية المتعددة في مجال مكافحة الفساد، في إطار الالتزام بالعمل المشترك وعدم العمل بمعزل عن الآخرين، وهذا من أجل وضع سياسات متجانسة ومتناسقة،وتجميع الجهود حتى لا تضيع جهود أي طرف من أطراف النظام الدولي. [276]

وفي إطار إستراتجياته دائما يحمل البنك الدولي شعار "الحد منالفقر" ، وهو لا يعتبر الفقر مجرد عدم كفاية الدخل، بل يتعداه إلى الحرية الأساسية في العمل والاختيار واغتنام الفرص والتعرض للإساءة والفساد.

كما يعتبر الفقراء شركاء أساسيين في مكافحة الفقر، لانهم في مركز الاهتمام ، وعلى الرغم من محاولات مفكري البنك للوصول الى شديدي الفقر الا انهم لم يجدوا حلولا مرضية داخل اطارهم الراسمالي فالاستخدام الدائم مقابل اجر لائق هو وحده الحل للفقر حسبهم[277] وتتمحور استراتيجية البنك لمحاربة الفقر في:تحسين مناخ الاستثمار إذ يعمل على تشجيع نمو الاقتصاد بالدعوة إلى زيادة الإنصاف في التجارة وإصلاح السياسات والاستثمارات في مشروعات متعلقة أساسا بالتجارة ومبادرات القطاع الخاص والبنية الأساسية والقطاع المالي والصناعات الاستخراجية، وذلك في إطار الشراكة مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي؛تمكين الفقراء من أسباب القوة أو الاستثمار في البشر، حيث أن التنمية البشرية تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة وتشجيع المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، التي تدفع بالمزيد من التنمية ، وتزيد قدرة الحصول على الخدمات وخفض عدم المساواة،ويوجه اهتمامه لتوفير قطاعات البنية الأساسية (مياه نظيفة،كهرباء،نقل ...) للفقراء ،حيث يوجد حوالي 03بلايين شخص يعيشون دون خدمات أساسية.كما يعمل البنك على:

زيادة الفرص التعليمية للأطفال الفقراء؛مكافحة مرض الإيدز؛تحسين صحة الأمومة والطفولة؛ تحقيق المساواة بين الجنسين؛ تحسين الإنصاف (العدل) من خلال الحماية الاجتماعية؛تشجيع التنمية الاجتماعية.

---

[274]تقرير البنك 2011، ص 31

[275]سمير امين و آخرون، العلاقات العربية الاوربية(قراءة عربية نقدية). مصر، مركز البحوث العربية و الافريقية، 2002، ص 44

[276]بوعنان ، **المرجع** نفسه ،صص 144_ 145

[277]شريل بيار ، **المرجع** السابق الذكر، ص 67

ويرى الرئيس الأسبق للبنك الدولي "زوبليك"Zoblik أن الأهداف الإنمائية ضرورية لكنها غير كافية، حيث أن 17 بلدا إفريقيا حقق معدلات نمو سنوية بلغ متوسطها 5.5% خلال الفترة (1995 – 2005)، لكنها ترى بضرورة مساعدتها في إقامة بنية أساسية لزيادة معدلات نموها، ومساعدتها في تنمية أسواقها المالية المحلية، والتركيز على قطاع الزراعة الذي يحقق أربع أمثال ما تحققه القطاعات الأخرى للفقراء. [278]وقد قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتعبئة الجزء الرئيسي من الأموال التي أقرضها لتخفيف حدة الفقر في جميع أرجاء العالم. وتم تحقيق ذلك بتكلفة منخفضة نسبياً على دافعي الضرائب، إذ دفعت الحكومات 11 مليار دولار في رأس المال منذ عام 1946 لتقديم أكثر من 400 مليار دولا أمريكي في شكل قروض[279]

لكن بينما يعمل البنك على توفير المساعدات الفنية والمالية والتدريبات لمساعدة الدول في وضع استراتيجياتها القطرية ، و يساعدها في توسيع عمليات المشاركة الخاصة بتحليل الفقر وإدارة النفقات العامة وتقييم الخدمات، ويقدم إعتمادات مساندة الحد من الفقر فان المشروطية التي يطبقها على هذه الدول من خلال مساعداته ، تشكل ضغط و تدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول. [280]كما انها مجرد اجراءات موازية أمام التاثيرات التي تخلفها سياسات البنك على الجانب الاجتماعي لهذه الدول،كما انه يحاول إضفاء الطابع الانساني على أنشطته وسياساته تجاه هذه الدول.

- وبالرغم من أن سياساته وبرامجه ومشاريعه غير موجهة صراحة أو على نحو متعمد نحو ترسيخ حقوق الإنسان، إلا أن البنك الدولي يساهم في تعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجالات، حيث شهدت حافظة التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية نمواً من مليار دولار تقريباً إلى ما بلغ متوسطه ملياري دولار متمثلة في استثمارات سنوية في عام 2008، وأثناء هذه الفترة بلغ إجمالي الإقراض لصالح التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية حوالي 16 مليار دولار تقريباً، أو 9 في المائة من إقراض البنك الدولي وهو ما يغطي أكثر من 630 نشاطاًوعلى الرغم من أن عدد المشروعات التي بها مكونات خاصة بالتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية حققت استقراراً على مدى السنوات، إلا أن البنك يواصل في الوقت الراهن تخصيص موارده وحوار السياسات لديه نحو العمل على نطاق أوسع وعبر القطاعات[281]

---

[278]بوعنان ، **المرجع** السابق اذكر ،ص ص150 ،152

[279]كيف يتم تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمي.0http://go.worldbank.org/62CAFTGD4

[280]بوعنان ، **المرجع** لسابق الذكر،ص ص 150، 153 بوعنان

[281]. http://www.odi.org.uk/rights/Publications/humanrights_into_development_execsumm.pdf

حقوق الإنسان ،

ففي مرحلة مبكرة في عام 1998، أوضح البنك الدولي اهتمامه بتعزيز حقوق الإنسان، وأصدر بيانات حول كيفية قيامه بمساندة ترسيخ حقوق الإنسان، وإيمانه بأن "تهيئة الظروف الملائمة لتعزيز حقوق الإنسان تُعد هدفاً مركزياً لا يمكن التقليل من أهميته لتحقيق التنمية وتتصل بالنهج الحالي للبنك الدولي نحو حقوق الإنسان النتائج والاستنتاجات التي خلصت إليها مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2006 :*الإنصاف والتنمية* ." التي تستكشف آفاق الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها أن يشكل عدم المساواة الهيكلية والتفاوت في التوزيع حجر عثرة أمام التنمية.

بالإضافة إلى ذلك، تربط البحوث الحالية بين النتائج الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان، إذ أظهرت بعض البحوث وجود ارتباط بين حدوث انتهاكات جسيمة للحقوق السياسية والمدنية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي؛في حين تظهر بحوث أخرى وجود ارتباط بين احترام الحقوق المدنية وتحسّن أداء المشاريع الحكومية،علاوة على ذلك هناك بحوث قيد التنفيذ حالياً بشأن الصلة بين نظم إدارة الحكم وحقوق الإنسان .[282]

أحرز البنك تقدما كبيرا خلال عام 1989 في إدخال الا**عتبارات البيئية** ضمن المسار الرئيسي لسياساته العامة وعملياته حتى أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة في عمليات البنك، وفي أنشطة تقييم البحوث والسياسات، وفي التدريب والأنشطة الإعلامية، وذلك من خلال زيادة توفر المعلومات البيئية عن مشروعات البنك وبرامجه، وقد كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة البنك في مجال البيئة إعداد تقارير عن قضايا البيئة في كل دولة من الدول التي تقترض من البنك، ولقد التزم البنك الدولي بالأهداف الإنمائية للألفية والتي وافقت عليها 189 دولة في قمة الألفية التي عقدتها ا الأمم المتحدة في عام 2002 ، وتمثل الاستدامة البيئية هدف رئيسي من ضمن الأهداف الأساسية لهذه القمة، وفي عام2001 اعتمد البنك الدولي الإستراتيجية البيئية لتوجيه أعمال البنك في المجالات البيئية، وتحدد الإستراتيجية ثلاثة أهداف عامة ألا وهي– : رفع مستوى المعيشة – .تحسين نوعية النمو – .حماية الموارد البيئية الإقليمية والعالمية المشتركة.[283]

المطلب الثاني: مساعداتالبنكالدولي لتعزيز الحكم الراشد

تبنى البنك الدولي إستراتيجية جديدة لنظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد في عام 2007 م، من اجل مساندة البلدان في تحسين أنظمتها في الإدارة العامة – بناء المؤسسات، والعمليات، وآليات تحسين الأداء، وزيادة

---

[282]حقوق الإنسان والتنمية: دور البنك الدولي، 1998
http://www.odi.org.uk/rights/Publications/humanrights_int

[283]محمد زقون ، **المرجع** لسابق الذكر،ص127

مستوى الشفافية والمساءلة كشرط مهم لتحقيق تنمية أسرع وأكثر فاعلية، إذ بلغ حجم الإقراض لنظام الإدارة العامة في القطاع العام نحو 4.7 مليار دولار في السنة المالية 2008 م، و5.8 مليار في السنة المالية 2009 م، مثلما أتاح تعزيز الآليات الخاصة بتقييم مخاطر الفساد، والإفصاح، والمراقبة، والرصد للبنك الدولي لضمان استخدام أموال التنمية في الأغراض المخصصة لها، وتحسين مخرجاتها (نواتج التنمية) مثل تحسين تقديم الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم والطرق والمياه والكهرباء، فضلا عن تطوير إدارة عائدات الموارد الطبيعية، وزيادة كفاءة الاستثمار في البنية التحتية.[284] وحسب تقرير البنك الدولي للفترة2005،2009فان البنك في تمويله للقروض تقسم العالم الى 6 مناطق ويبلغ اجمالي اقراضه حوالي سنة 2009مبلغ 8،32910مليون دولار، حيث تحصل منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نسبة 8،36 بالمئة ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا 7 بالمئة بينما منطقة افريقيا جنوب الصحراء 1بالمئة من اجمالي اقراض البنك[285] و هو ما يبين التفريق في تعامل البنك حتى بين دول الجنوب نفسها،يُبرز المطلب الموالي يُبرز هذا المطلب أعمال و برامج البنك الدولي في دول الجنوب لاسيما دول جنوب الصحراء من خلال القروض والمنح والمشورة الفنية ،و ذلك على المستويين الإقليمي و القطري، لأجل تعزيز الحكم و التنمية ونبرز في ما يلي أهم أشكال المساعدات التي يقدمها البنك الدولي على المستوى الاقليمي:

أولا:مساعدات البنك الدولي على المستوى الإقليمي

يلعب البنك الدولي دور مهمًا في منطقة دول جنوب من خلال القروض والمنح والمشورة الفنية والتي تسهم في تحقيق حكم راشد، ونبرز في ما يلي أهم أشكال المساعدات التي يقدمها البنك الدولي على المستوى الاقليمي:

اهم محاور تركيز اقراض البنك للفترة (2005،2009)

يقوم البنك الدولي بتقديم قروضه لدول الجنوب ، و تستفيد من هذه القروض قطاعات مختلفة،و الجدول الموالي يقدم بالارقام قيم قروض هذه القطاعات

الجدول (4) يقدم محاور اقراض البنك للفترة (2005،2009

المبالغ ب(المليون دولار)

القطاعات /السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع المالي وا القطاع	84،2313	85،4381	8،2565	4579	3،7240

[284] وليد خلاوف ، ص 124

[285] ياسين،**المرجع** لسابق الذكر،.ص ص98_99

لخاص					
قطاع النقل	6،2041	25،2120	1،3592	5،3097	6،4936
قطاع الطاقة و التعدين	6،816	20،2120	2،513	5،2693	2،3620
قطاع الصناعة و التجارة	6،816	1،848	8،769	4،1077	8،2303
قطاع المياه و الصرف الصحي	3،1633	8،1130	3،1924	7،1346	2،3620
قطاعالزراعة و الصيد البحري	2،1497	35،706	898	404	5،1645

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على مرجع ياسين السابق الذكر، ص96

قام البنك في الفترة مابين 2005،2009، بتمويل مشروعات مختلفة في العديد من القطاعات حيث بلغت قيمة اقراضه التراكمي في هذه الفترة حوالي 953،86مليار دولار وهي مبالغ ضئيلة ولا ترقى الى الحاجات الملحة لهذه الدول ويلاحظ تركيز البنك في اقراضه على محور تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص الذي استحوذت علي 25بالمئة من اجمالي القروض وقطاعيا اخذت قطاعات النقل والتمويل والطاقة والتعدين نسبة 4،34من اجمالي القروض وهو ما يبين اهتمام البنك الذي لا يقصد من وراء ه عملية التنمية في هذه الدول وانما لتحسين مناخ الاستثمار في هذه البلدان وتهيئة البيئة لدخول الشركات المتعدية الجنسيات لتحقيق مكاسب مالية كبيرة من غزوها هذه الاسواق التجارية وهو ما يعود بالفائدة على القلة القليلة من الراسمالين بينما لم يحز قطاع الصناعة سوى على 6،6 بالمائة من اجمالي القروض و هو الاساس في عملية التنمية لانه يريد ان تستأثر الدول الصناعية بالصناعة و تتخصص فيها و تسويقها السلع المصنعة لدول الجنوب التي يسند اليها التخصص في المواد الاولية كما لم تحض قطاعات كالتعليم و الرعاية الصحية و امدادات المياه و الصرف الصحي و الزراعة و الصيد باهتمام و تمويل كافي رغم اهميتها في التخفيف من الفقر. ياسين ص ص ، **المرجع** لسابق الذكر،96-98.

بناء القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار

أوضح تقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان" القيام بأنشطة الأعمال التجارية "سنة 2005 أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مكان عالي التكلفة والمخاطر بالنسبة للقيام بأنشطة الاستثمار. ونتيجة لذلك لم تتلق سوى 9 ملايير دولار أمريكي من أصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي والبالغة 135 مليار دولار أمريكي سنة 12003 ، ولكي يساعد البنك الدولي في جعل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، يقوم بتشجيع الشراكات البناءة والعملية بين القطاع الخاص وحكومات بلدان المنطقة، كما يقوم بتسهيل إعتماد مناهج تمويل مبتكرة، فعلى سبيل المثال يعمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار معا على مساندة زيادة مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البينية الأساسية ذات الأولوية، ، كما يعمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية على تنفيذ مبادرة مشتركة معنية بمؤسسات

الأعمال الصغيرة والمتوسطة. [286] ويعمل البنك الدولي حاليا على خوصصة البنوك في "مصر والمغرب"، وإصلاحات القطاع المالي "باليمن" كما يشجع البنك تطبيق إرشادات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ومساندة مشروعات البنية الأساسية لتسهيل تنمية القطاع الخاص خاصة فيما يخص الطاقة . [287]وكانت قد انفقت مجموعة البنك في سنة 1994 ما قيمته 25 مليار دولار على الاستثمار الخاص سنويا لدول الجنوب و يقوم البنك بالوساطة المالية في قروض تبلغ حوالي 5،1 مليار دولار في العام تدعم ما قيمته 4 ملايير دولار في مجال استثمار للقطاع الخاص. [288]

تخفيض الصراعات:

تشير التقديرات بأن الصراعات تكلف بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ما نسبته % 2.2 من النمو الإقتصادي في كل سنة، ويقوم البنك الدولي بالعمل والتنسيق مع كافة المنظمات الشريكة من أجل تحقيق السلام والإستقرار في المنطقة بما يؤهلها لجذب الإستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات.وفي السنة المالية 2005 قام البنك الدولي بتقديم المساعدة لبلدان المنطقة المتأثرة بالصراعات والمنخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط، كما عمل على زيادة الشفافية وتخفيض حوافز التجارة غير المشروعة في المواد الأولية المرتبطة بالصراعات كالنفط والغاز والأخشاب والمعادن الثمينة،[289] وقدر البنك الدولي اكثر من 71 مليار دولار لافريقيا في السنة المالية 2011 ووضع استراتيجية تستغرق 10 سنوات باسم (مستقبل افريقيا و مساندة البنك الدولي لها) لمساعدة اقتصاد هذه البلدان على الانطلاق. و يقوم هذا النهج الجديد على ركيزتين هما: القدرة التنافسية و التوظيف و جوانب الضعف و المرونة و هما ركيزتان تستندان الى اساس من نظم الحوكمة القوية و قدرات القطاع العام. [290]

تخفيض نسبة الفقر

وتظهر جهود البنك في هذا المجال أنه منذ أواخر 1999، قام 30 بلدا منخفض الدخل باستكمال إعداد وثيقة استراتيجية بتخفيض أعداد الفقراء تماما، وأن 47 بلدا آخر قام بإعداد استراتيجيات مؤقتة، في حين قدم 11 بلدا تقارير عن التقدم السنوي المحرز في عملية التطبيق،[291]، و يقترح البنك مساعدة غانا لتحقيق نمو مستدام بواقع

---

[286] **ياسين،المرجع** لسابق الذكر،ص156

[287]بوعنان،**المرجع** لسابق الذكر،اص ص 145، 150،

[288]السعيد خويلدي "مجموعة البنك العالمي و آليات في مجال التنمية".(رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلوم السياسية. جامعة الجزائر. السنة الجامعية.1997-1998) ص155

[289]**ياسين،المرجع** لسابق الذكر،ص158

[290]تقرير التقرير السنوي للبنك الدولي 2011 ،ص 2

[291]بوعنان ، المرجع السابق الذكر ،ص ص 150 ،153

6 في المائة سنوياً على الأقل؛ بما يتجاوز هدف الألفية الإنمائي الخاص بتخفيض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015؛ والشروع في الحد من أوجه عدم الإنصاف،كما خصص 4،1 مليار دولار لمكافحة الايدزو اقر محافظوا البنك هدفين تارخيين ،إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 و ضمان الرخاء المشترك و هو ما يتطلب عمل الكثيرليتسنى انتشال 1.2 مليار شخص لا يزالون يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم أو أقل للخروج من دائرة الفقر، وضمان استفادة جميع المواطنين من النمو الاقتصادي.[292]

دعم قطاع الزراعة

بلغت قروض البنك الدولي التي خصصها الى قطاع الزراعة سنة 1992 ما يعادل 7،2525 مليون دولار اضافة الى 3،1378 مليون دولار من هيئة التنمية مما شكل مجموع 3904 مليون دولار و بلغ مجموع قروض البنك و مؤسسة التنمية في سنة 1994 حوالي 2،3907 مليون دولار، كما عزز الاقراض المستهدف لبرامج الزراعة في انحاء القارة الإفرقية في السنة المالية 2011 ب8،0مليار دولار[293].[294]

جهوده في مكافحة الفساد

قسم البنك الدولي استراتيجيته لمكافحة الفساد الى اربعة محاور:

حيث دشن سنة 1996 و اشرف على نحو 600 برنامج لمكافحة الفساد في نحو 100 دولة؛

وقدم العون اللازم للدول التي تطلب المساعدة في مجالات مكافحة الفساد ؛ وقام بإعلان قائمةسوداء تضم 100 شركة متورطة في ممارسات الفساد حضرعليها المشاركة في المشروعات الممولة من طرفه لمدة ما بين عام الى 17 عام؛وقامبالتركيز على اشكالية الفساد بصورة مباشرة عند اعداد التحليلات القطرية و اتخاذ قرار الاقراض للضغط على الدول التي يُشجع فيها الفساد ،و المساهمة في جهود مكافحة الفساد على المستوى القطري و العبر قطري. [295]

و على الرغم من زعم البنك انالحكم الراشد وغياب الفساد شرطان لاغنى عنهما من اجل الحصول على القروض واعادة جدولة الدين إلا أن الواقع يثبت ان كل من رئيس ازبكستان كريموف، ورئيس الباكستان

---

[292] http://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2013/05/16/op-ed-no-end-to-poverty-without-better-governance

[293] تقرير التقرير السنوي للبنك الدولي 2011، ص 2

[294] السعيد خويلدي،**المرجع** لسابق الذكر، صص 121_122

[295] عنترة بن مرزوق، "معضلة الفساد و اشكالية الحكم في الرشيد في الجزائر".(اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بكلية العلوم السياسية و الاعلام.، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية و ادارية.، جامعة الجزائر، 1434 هـ 2013 م).ص 304

(مشرف)يعتبران اكثر الحكام تبذير في دول الجنوب ومع ذلك فهما يحصلون على قروض من هذه المؤسسات بسهولة ذلك إن خضوعهما للسياسة الامريكية يفتح لهما ابواب مؤسسات بروتن وودز، حيث على سبيل المثال لا الحصر في فترة حكم الرءيس مشرف، قدم صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2001 مبلغ 135 مليون دولار لباكستان ،و على صعيد العلاقات الثنائية رفعت الولايات المتحدة الحضر الذي كانت تفرضه على باكستان عقب التجارب النووية التي اجرتها عام 1998 .[296]

المساعدات الفنية

يقوم البنك الدولي بمختلف مؤسساته بنشاط ملحوظ في تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء بصفة عامة، ولدول الجنوب بصفة خاصة، والمساعدات الفنية قد تكون مرتبطة بعمليات الإقراض التي يقدمها،او غير مرتبطة بها.وبالنسبة للمساعدات المرتبطة بعملية الإقراض، فالهدف منها مساعدة العضو الذي يتفاوض مع البنك من أجل الحصول على قرض، في إستخدام القرض بأكثر الطرق رشادة، ومثال ذلك مساعدة الحكومة المقترضة على تحديد أفضلية مشروعات التنمية، أو تقديم النصح لها بتعديل خطة مشروع معين تعديلا يؤدي إلى تخفيض نفقاته، أو جعله أكثر تماشيا مع حاجة الإقتصاد المحلي،[297]يعد نقل الموارد لاغراض الاستثمار شرطا ضروريا لكنه غير كاف لتحقيق التنمية لان دول الجنوب ليس لديها الخبرة الكافية في مجالات الاستثمار و الدراسة الفنية لاستخدام احسن للمساعدات التي تتلقاها ومنه فالبنك يساعد هذه الدول على اجراء الدراسات المطلوبة خاصة الاحتياجات الاقتصادية و اولويات المشروعات التي يجب تنفيذها، و منه تهتم لجان يرسلها للاقاليم لدراسة الامكانات الاقتصادية لهذه الدول و دراسة حتى الوسائل لاستغلالها.[298]

ثانيا:مساعدات البنك الدولي على المستوى القطري

في شرحه لتنفيذ استراتيجية الحوكمة ومكافحة الفساد على المستوى القطري يؤكد البنك انها تقوم على مبادئ:مكافحة الفقر عن طريق بناء دول قادرة وخاضعة للمساءلة تتيح الفرص امام الفقراء؛ وضمان ان يكون العمل مدفوعا باحتياجات كل بلد؛مع تعديل تنفيذ الاستراتيجية بمايتفق مع ظروف كل بلد؛واستمرار المشاركة حتى في البلدان التي لديها نظم ادارية ضعيفة حتى لايتحمل الفقراءالتبعات؛ والتواصل مع مجموعة واسعةمن اصحاب المصلحة؛وكذا السعى لتعزيزالانظمة القطرية وليس تجاوزها؛ والعمل مع الحكومات والجهات المانحة والاطراف الفاعلة الاخرى .[299]كما يقوم بتعزيز الحوار بصورة ملموسة، مع الحكومة المعنية ومنظمات المجتمع

---

[296]جان زيغلر،سادة العالم الجدد.(تر:محمد إسماعيل،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2003).ص 188

[297]**ياسين،المرجع** لسابق الذكر،.ص87

[298]السعيد خويلدي،**المرجع** لسابق الذكر،ص178

[299]تقرير البنك الدولي2011، ص 21

المدني، حول كيفية تأثير الحكم الراشد ومكافحة الفساد على التنمية، حيث تقوم الفرق القطرية بإعداد استراتيجيات المساعدة المحلية، واختيار المشروعات وإعدادها وتنفيذها، وإجراء زيارات رسمية رفيعة المستوى، والقيام بالأنشطة التحليلية والاستشارية، والمشاركة بصفة منتظمة مع الحكومة وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة المباشرة في المجتمع المدني، ومن ثم فإن التنفيذ يتطلب تصدي الفرق القطرية في مجموعة البنك الدولي لمعالجة مجموعتين متميزتين من التحديات القائمة: تحسين إدماج الأبعاد الإنمائية للحكم ومكافحة الفساد ومراعاتها في استراتيجيات المساعدة القطرية؛تنفيذ استراتيجيات المساعدة القطرية على النحو الذي يكفل قيام الإجراءات التدخلية على صعيد الدولة.[300]وفيما يلي هذه بعض أهم اعمال البنك في أطار مساعداته التي قدمها لبعض دول الجنوب:

تزويد النظام القضائي بالتجهيزات اللازمة لخدمة العدالة في إثيوبيا 2009

ساهمت هيئة التنمية الدولية في هذا المشروع بمبلغ 80 مليون دولار لتحسين كفاءة واستجابة الخدمة العامة في إثيوبيا بما في ذلك أداء الجهاز القضائي على المستوى المحلي وقد تضمنت أنشطة هذا المشروع تحسين أنظمة إعداد ورفع الدعاوى لتسهيل المتابعة الدقيقة والزمنية للقضايا عند كل مرحلة من مراحل الفصل في الدعاوى؛ طرح استخدام نظام أوتوماتيكي للتسجيل الصوتي بغية تدوين وتسجيل الإجراءات في المحاكم؛ زيادة التمويل الحكومي لتعليم المزيد من المحاميين؛ –تسريع عملية تسليم الأوامر والقرارات القضائية؛ إنشاء مركز للتدريب القانوني للارتقاء بمهارات القضاة ومساندة الموظفين في هذا الجهاز؛ رفع مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة النظام القضائي .

بناء مجتمعات محلية ديناميكية في المناطق الريفية في السنغال(2001 2008)

في إطار استراتيجيها المعنية بالتنمية وتخفيض أعداد الفقراء، حددت الحكومة السنغالية نهج اللامركزية كعنصر أساسي في تحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق الريفية، وقد بلغت التكلفة الكلية للمشروع47.5 مليون دولار منها خلال الفترة2001 2005 [301]

مشروعات ذات صلة بالعمران في مصر

على مدى العقود الثلاثة الماضية من عمل البنك الدولي في مصر قام باستثمار مليارات الدولارات في مشروعات ذات صلة بالعمران من خلال برامج القروض، و تغطي محفظة البنك لهذه المشروعات إسكان محدودي الدخل و إنتاج الكهرباء و خدمات الصرف الصحي و توصيل الغازالطبيعي للمنازل ووسائل النقل إلى ما قيمته

---

[300]خلاوف وليد، **المرجع** لسابق الذكر ،ص 125 126

[301]ياسين،المرجع لسابق الذكر.صص161_162

180،3 مليون دولار و هي قيمة محفظة مشروعات البنك في مصر[302]إلا أن هذه الخدمات مازالت تظهر عدم رضا المواطنين عنها و بشكل كبير، و اكبر محافظة في مصر و هي القاهرة تشهد انقطاع مستمر للكهرباء و الماء. [303]

دعم نظم الحوكمة الرشيدة في تونس و مصر و جيبوتي

يقوم البنك مع شركائه بإعدادإطار مساند يعتمد على نظم الحوكمة الرشيدة بالتركيز على الشفافية في أعمال الحكومة و مساندة المجتمع المدني ليقوم بالمحاسبة الاجتماعية و مراقبة الخدمات المقدمة و تحسين حوكمة الشركات و مساندة الانتقال من امتيازات السوق إلى التنافسية و كذا تقييم نظم الحماية الاجتماعية و الدعم . زيادة مشاركة النساء زائد توفير فرص عمل بالتركيز على إجراءات التوظيف القصيرة الأجل و جودة التعليم و المهارات المطلوبة و إصلاح سوق العمل و إدارة الهجرة وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي لمعالجة قضايا النمو و التنافسية و القطاع العام و تحقيق التكامل الإقليمي و العالمي، و التركيز على الأسواق الجديدة و سد الفجوات في البنية التحتية و تحقيق الاستدامة البيئية و التصدي لآثار تغير المناخ، و تتجسد هذه الأولوية في البرامج و المشروعات في كل من تونس مصر و غيرها من بلدان المنطقة و زادت القروض من 7،1 مليار دولار في 2009 الى 7،3 مليار دولار في 2010 ثم هبطت الى 1،2 مليار دولار في 2011 و قدمت لليمن 117 مليون دولار في 2011 و جيبوتي 8،5 مليون دولار في 2011 و اعد البنك دراسة اقليمية عن الفقر و عن التنمية الاقليمية للقطاع العام و عن الهجرة و التكامل و مذكرات موجزة عن اثر الازمة المالية و التحديات طويلة الاجل عنها. [304]

بناء القدرات المالية العامة و اسواق العمل في دولة الامارات

و يعمل في مجال الاقتصاد الكلي و بناء القدرات المالية العامة و اسواق العمل في دولة الامارات المتحدة و يركز برنامجه في العمل على التعليم و في قطر على بناء حافظة لتعزيز قدرات ادارة الاقتصاد الكلي و المالية العامة و تسهيل انشطة الاعمال و التجارة و يساند الدول المصدرة للنفط حيث يقدم مساندة مقابل الرسوم على تنويع مصادر الاقتصاد و تقييم الانفاق العام و السياسة الاجتماعية و الاقتصادية و تضييق التباينات بين المناطق[305]

الاقراض في المجال الزراعي و البيئي في الجزائر:

---

[302]سياسات البنك الدولي في مصر تاريخ من المؤامرات (الزراعة نموذجا). ص 6

[303]سياسات البنك الدولي في مصر تاريخ من المؤامرات (الزراعة نموذجا) ،**المرجع**نفسه،ص7.

[304]: http://go.worldbank.org/NVYJ0CYFX0

[305]إدارة الحكم والتنمية في البلدان العربية،مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،http://fcdrs.com/mag/issue-6-5.html

حيث ابرم البنك اتفاق اقراض للجزائر في 1992 لتمويل مشروع ارشاد التنمية الغابية و تهيئة مساقط الاحواض و اتفاقات اخرى (في السنة نفسها) لتمويل مشروع تنمية المناطق الصحراوية قدره 57 مليون دولار الى جانب اتفاقات تتعلق بمياه التطهير في 1994 كمشروع اصلاح انظمة التزويد بمياه الشرب و التطهير و اتفاق قرض بغرض منع انتشار الجراد قدره 30 مليون دولار[306]و قام بدراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية600000 دولار ؛ودراسة المخططات والتي كلفت ما يقارب المليون دولار، وتتعلق بما يلي : مخطط نموذجي للتسيير المتكامل للمياه؛الجدوى من إعادة تموين الطبقة المائية بمستغانم؛الجدوى من المعالجة الواسعة عن طريق إنشاء أحواض لتطهير المياه القدرة بالهضاب العليا؛توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب وقنوات صرف المياه وإنجاز محطات تطهير المياه القذرة بمغنية وتلمسان و سطيف، وذلك من خلال قرض بقيمة 250 مليون دولار؛ إصلاح شبكات التزويد بمياه الشرب في عشر مدن و 22 محطة لتطهير المياه القذرة، عن طريق قرض بمبلغ 110 مليون دولار؛التدعيم المؤسساتي لتهيئة أحواض السدود، بمبلغ 19 مليون دولار؛التشغيل الريفي في المناطق الواقع بالغرب الجزائري، من خلال قرض بمبلغ 89 مليون دولار في1997.

خلاصة الفصل:

- تطورت سياسات البنك الدولي تجاه دول الجنوب عبر مسار، بدءاًبالمشروطية الاقتصادية و برامج الاصلاح الهيكلي الى المشروطية الديمقراطية، من خلال برامج التحول الديمقراطي،و هي البرامج التي اثبتت فشلها هي الأخرى ثم تم طرح الجيل الثالث للمشروطية (الحكم الراشد)، التي إتجهت الى التركيز على نوعية المؤسسات سواء السياسية أوالاقتصادية.
- و لقد قام البنك الدولي، ممثلا في البنك الدولي للإنشاء و التعمير و مختلف مؤسساته بتمويل العديد من المشاريع المختلفة في دول الجنوب، و لقد ركز على قطاعات تهيئ البيئة للإستثمار أكثر مما ركز على قطاعات تسهم في تحقيق التنمية لهذه البلدان.

---

[306]السعيد خويلدي،**المرجع** لسابق الذكر،ص 123

الفصل الثالث

انعكاسات سياسات البنك الدولي على دول الجنوب

انطلق البنك الدولي في محاولته لفرض نموذجه للإصلاح في دول الجنوب من مبرر تنموي، و قدمه على أنه الوصفة الناجعة والحل الضامن للأخذ بيد هذه الدول لتجاوز أزمتها التنموية و تحقيق نمو مستدام، و باعتماده على سياسة القروض والمساعدات المشروطة أخذ يكرس للحكم الراشد.

هذا الفصل سيحاول إلقاء الضوء على سياسات البنك تجاه هذه الدول سواء من حيث الدافعية أو من حيث النتائج التي أدت إليها، وهل أدت برامج وأعمال البنك في تعزيز الحكم الراشد في دول الجنوب إلى تجاوز معضلاتها التنموية و تحقيق ديمقراطية و حكم راشد بما يستجيب فعلا لتطلعات هذه المجتمعات ؟ و بعبارة أخرى ما مدى مصداقية سياسات وإستراتجيات البنك لأجل تفعيل حكم راشد مكرس لقيم الديمقراطية و محقق لتنمية حقيقية لهذه البلدان ؟

المبحث الأول:واقع الحكم الراشد و التنمية في دول الجنوب

سيحاول هذا المبحث التعرض إلى نتائج سياسات البنك الدولي على دول الجنوب و انعكاساتها على واقع الحكم و التنمية فيها، وذلك من خلال تفحص مؤشرات الحكم و التنمية في هذه البلدان .

المطلب الاول: مؤشرات الحكم الراشد في دول الجنوب

من أجل قياس مستوى الحكم في دول ننطلق من ما انطلق منه البنك الدولي حيث وضع في هذا المجال و لأجل تبين نوعية الحكم فيها، من التساؤل عن أفضل الطرق الممكنة لتقييم مدى صلاحية الحكم في بلدان الجنوب ،[307]لذلك سنعتمد على المؤشرات التي وضعها البنك و التي هي تعتبر مقاييس دولية للحكم والفساد قابلة للمقارنة لا سيما مؤشري "التضمينية" و "المساءلة".

أولا: مؤشر التضمينية

وسبق تبيانه و الحديث عنه عند تقديم مقاربة البنك للحكم الراشد، ويتلخص مضمون التضمنية في أن الحكومة تتعامل مع جميع مواطنيها بالتساوي، وتحمي حقوق الجميع، فهي تضمن مكانة الشعب في رسم السياسات و صناعتها،[308] لكن إذا جئنا الى واقع بلدان الجنوب وعند المقارنة ببلدان أخرى نجد الضعف في هذا

---

[307]كمال زريق التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالحو الديمقراطية http://www.ulum.nl/b33.htm صص 17_19

[308]**ملاح، الحكم الراشد .المرجع** لسابق الذكر،ص 15

المؤشر حيث تعتبر هذه البلدان من بين البلدان الاقل تطورا بالمعيار الديمقراطي، ولا يزال هناك خلل في العلاقة بين الدولة و المواطن و بين الحكومات و بين المجتمعات المدنية،[309]فمعظم السياسات و البرامج بعيدة عن المجتمع الذي لا يشارك في اعدادها و في تحديدها و انما في اضفاء الشرعية عليها ومنه تواجه العراقيل عند التطبيق، [310]فالمعلومات حول موارد البلاد و تعاملاته الداخلية والخارجية تعتبر من أسرار الدولة، مما يؤدي إلى احتقار الأنظمة و عدم الثقة فيها وعدم التفاعل الايجابي معها وهو ما يجعل الأنظمة تخرج الشعوب من دائرة مرجعيتها السياسية و تسمو عليه وتقرر مكانه عن طريق مختلف الأساليب، كالتلاعب بنتائج الانتخابات التي عادة ما تكون محسومة النتائج مسبقًا لصالح الأنظمة الحاكمة، وهو ما جعل الفئات الشعبية تسأم من السلطة و حتى المعارضة و تفقد الثقة في كليهما[311] وهوما حرم المواطن من حقه في إبداء رأيه وفي حرية التعبير و المشاركة في صنع مستقبله.[312]

فمشاركة المرأة في المجالس التشريعية العربية مثلا لا تبلغ سوى 6بالمئة بالمقابل المعدل العالمي 15بالمئة، حيث يقدّر تقرير التنمية البشرية لعام 1993 أن أكثر من 90 بالمئة من سكان العالم يعجزون عن فرض أي تأثير حقيقي على الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمعات التي يعيشون فيها[313] وحسب التقارير العالمية فإن معدل الأمية في أوساط السكان يصل 34 بالمائة في المناطق الحضرية و5،60 في المناطق الريفية[314]بسبب شكلية إدارة الحكم وعدم الفاعلية وضعف الإدارات وعدم استثمار الكفاءات إلى جانب ذلك ضعف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (باستثناء الأمنية منها) وعدم سيادة القانون في المعاملات و الإدارات.[315]

فهذه الأنظمة تتوجس من المشاركة السياسية والانتخابات، بسبب عدم شرعيتها فالملكيات تتمتع بغطاء الوراثة، أما الجمهوريات فظهر فيه أسلوب التوريث.

---

[309]زدام، **المرجع** لسابق الذكر، صص 122 _123

[310] ميغا بوبكاري،"إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينافاصو 1990 _2002" .(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،فرع التنظيم السياسي و الإداري ،جامعة الجزائر ،2002). ص 124

[311]محمد غربي، "الديمقراطية والحكم الراشد_ رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية".دفاتر السياسة و الايام ،عدد خاص افريل 2011 .ص366

[312]كمال زريق ، ، المرجع لسابق الذكر، ص- ص 16 _17

[313]ص3 http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=490773

[314]لعجال ليلى ،"واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي".(مذكرةمقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،فرع التنظيم السياسي و الإداري ،جامعة قسنطينة ، 1431هـ 2010 م). ص 116

[315]ص 6 www.lhtm.4govmatters/pubs/governance/wbi/org.worldbank//:http

مما جعل بعض الكتاب يسميها بالأنظمة" الجملكية، فبالرغم من الانتخابات التي تنظم إلا أن العراقيل التي توضع لإفراغ التعددية السياسية وتعدد الخيارات في الانتخابات الرئاسية من محتواها تجعل شرعية الأنظمة مشكوك فيها، والأدلة على فوز مرشح الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية كثيرة،[316] فلرئيس الدولة صلاحيات واسعة فيعتبر الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي والقوات المسلحة والقاضي الأول في البلاد ويرأس مجلس الوزراء وتنتشر فى هذه البلدان لاسيما في البلدان العربية منها ظاهرة الحزب الحاكم التي ما هي سوى مؤسسات تابعة للجهاز التنفيذي حيث الرئيس هو من يعين مسؤولي الحزب الحاكم و يعد رئيس للحزب، وسمة التشريعات في المجال السياسي التقييد لان ما يعطيه اليمين تسلبه القوانين والمراسيم من اليسار، بالإضافة إلى القوانين المسيرة للتجمعات وحرية الرأي والتعبير حيث أن قانون الطوارئ صار ميزة وسياسة لأجل قمع المجتمع وانتهاك حقوقه باسم الحفاظ على الأمن العام من انتهاك الإرهاب [317] مما يعني ضعف التضمنية في هذه الدول.

إلا أنه بالرغم من الصورة القاتمة التي يعرفها واقع الديمقراطية في القارة إلا أن بعض بلدان القارة استطاعت تحقيق قفزات نوعية في التعامل مع تحديات الديمقراطية، من حيث فتحها لمساحة أوسع للديمقراطية من خلال التعددية الحزبية، طلب تعزيز المساءلة و الشفافية، فتزايدت بذلك عدد النظم الديمقراطية في إفريقيا، وتزايدت نسبة المشاركة في الانتخابات، فمثلا بلغت المشاركة عام 2006 في جمهورية الكونغو الديمقراطية 80% و77 % في جنوب إفريقيا و 5،69 % في غانا عام 2008، قد أحرزت القارة تقدما ملحوظا في المساواة بين الجنسين، ففي انتخابات جنوب إفريقيا افريل 2005 شهد تمثيل المرأة في البرلمان 45 %، وفي أوغندا 30.9% ، كما عرفت النظم الديمقراطية في إفريقيا تحسن في احترام حقوق الانسان، توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام و المواطنين في صنع القرار و كل ما يتعلق بالشؤون العامة. [318]

الا ان هذه النتائج تختلف من منطقة الى اخرى فنسبة المشاركة في المنطقة العربية مثلا تتباين، ففي بعض دول الخليج (الكويت،قطر) تجري انتخابات المجالس التشريعية من قبل المواطنين مباشرة في دول أخرى تمارس نسبة اكبر من الحرية، إلا أنها اقل منها في دول أمريكا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا و كثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تلجا بعض الأنظمة العربية إلى فرض حالة الطوارئ التي تحد من ممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية و المدنية وهو ما ينعكس في انخفاض معدل حضور الناخبين في الانتخابات محليا و وطنيا و العزوف عن الانتماء الى الاحزاب السياسية، [319] فالمنطقة تتصف بوجود فجوة حوكمة Governance gap بالنسبة

---

[316] زدام، المرجع لسابق الذكر، ص 137

[317] زدام، **المرجع** نفسه، ص137

[318] أمينة فلاح،" دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا".(مذكرةمقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص دمقراطية و رشادة ،قسنطينة ،2011). ص134

[319] زهيرالكايد، المرجع السابق الذكر، ص 216

لمستويات دخولها وكلما زاد ثراء البلد زاد اتساع الفجوة، كما تعتمد على نظام الإدارة التقليدي حيث يعمل النظام الحكومي من خلال درجة عالية من المركزية ويتم تعيين الأفراد في الوظائف التنفيذية العليا وفقا لاعتبارات سياسية و اجتماعية و رغم التغيرات و التعديلات في نظام الإدارة خلال العشرين سنة الماضية لكنها لم تحدث تغيير نوعي على اداء القطاع العام [320].وهو ما سيوضحه الشكل حيث يمكن تبيين مؤشرات حكم القانون و مكافحة الفساد من خلال إصلاح هياكل الدولة لان هذه المتغيرات ترتبط ارتباطا وثيقًا بفاعلية سياسة إصلاح هياكل الحكم و يمكن اختصار وولوج حيثيات هذا المؤشر، من خلال إبراز راهن الدولة في هذه البلدان من حيث كونها تتحول من نموذج الدولة الوطنية ذات البنية الشمولية التسلطية الى دولة المؤسسات الديمقراطية . [321]

الشكل (5) راهن الدولة في ظل عملية التحول من التسلطية السياسية

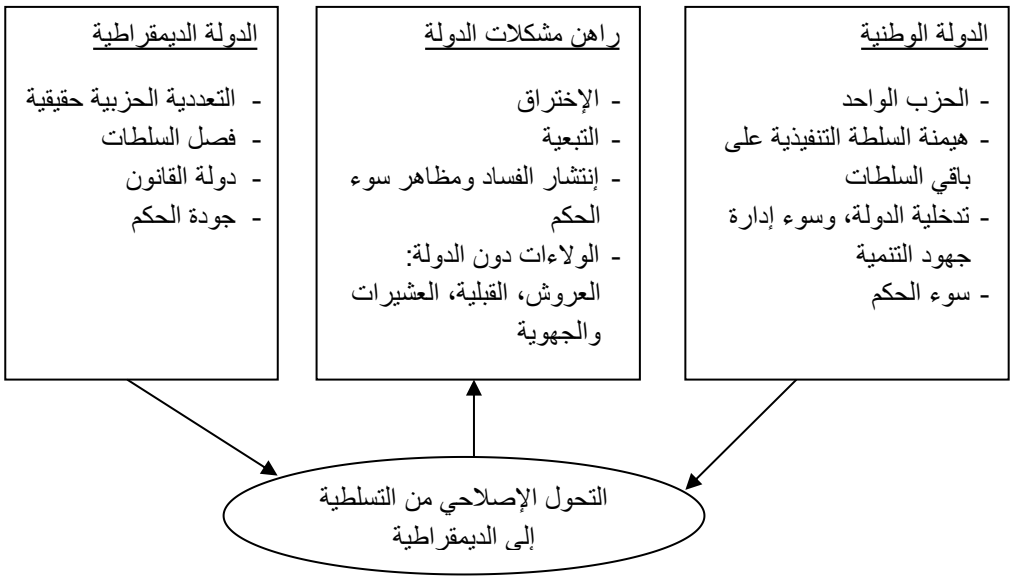

المصدر: دحماني، **المرجع** لسابق الذكر، ص 137

---

[320] صقر عاشور ،تحسين اداء التنمية من خلال اصلاح منظومة ادارة الحكم في الدول العربية. مصر:د د ن،2005 .صص 11 _30

[321] نبيل دحماني ، ، **المرجع** لسابق الذكر ،ص137

ثانيا:مؤشر المسائلة: ويعنى أن أعمال الحكومة يجب أن تكون شفافة و تطرح أمام النقاش العام، فهي قدرة ممارسة الرقابة بنوعيها، داخلية تضمنها الآليات و المؤسسات، كالفصل بين السلطات و عمل البرلمان؛ وخارجية وتعني رقابة الشعب المباشرة. [322]

وهو المضمون الحاضر الغائب في هذه البلدان مجسد نظريا في مشاريع البنك وغائب في واقع هذه البلدان، فالمسائلة هي مجرد عملية شكلية لا تسمن ولا تغني من جوع، لم تتقيد فيها الحكومة بالشفافية، ولا تتيح الوصول إلى المعلومات، [323]ولذا تغيب حرية التعبير وتنحسر المساءلات العامة وتتقيد حلول المشكلا ت المجتمعية. [324]

جدول(5) يوضح عوامل ومكونات مسائلة الحكومة

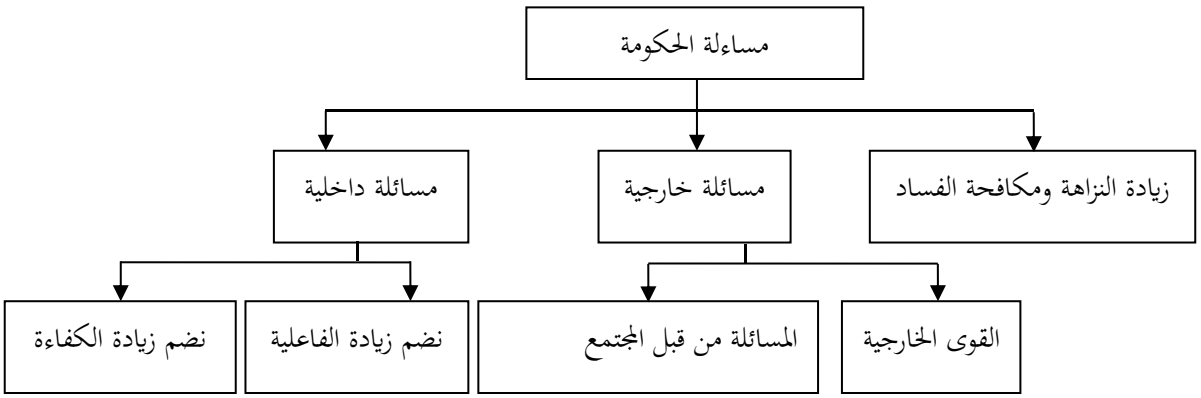

المصدر: أحمد صقر عاشور، تحسين آداء التنمية من خلال إصلاح إدارة الحكم في الدول العربية، ص 28.

و ربما يعود ضعف الحكم الى ضعف المشاركة والمساءلة العامة، أكثر مما هو ناجم عن أداء المؤسسات العامة، حيث لا تزال الشفافية محدودة، وعلى الرغم من وجود برلمانات لا تزال السلطة التنفيذية تحتكر معظم الصلاحيات، ولا تزال الحكومات تحد من توفر المعلومات، وبشكل عام تشكو المنطقة من مستوى شفافية

---

[322] ملاح، **الحكم الراشد .المرجع** لسابق الذكر ،ص 15

[323] خليل الجاعونى،" دراسة احصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالى والادارى واثرها فى مؤشرالتنمية البشرية (دراسة تطبيقية على واقع البلدان العربية)" ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية العدد 2 ،2009 . ص123

[324] http//: www.lhtm.4govmatters/pubs/governance/wbi/org.worldbank

يشوبه الضعف والتردد، وندرة البيانات والإحصاءات حول نوعية إدارة الحكم فيها، ووجود قوانين تحد من حرية الصحافة، مثل القانون الأخير الذي ناقشه مجلس الشعب المصري حول حظر التعرض للأصول المالية لكبار موظفي الدولة ونواب مجلس الشعب، وكذا منع الحكومة لنشر المعلومات المفصلة عن الميزانية الحكومية، وخضوع الإعلام لقوانين متشددة ورقابة ومتابعة حثيثة مما يؤدي إلى تقليص فرص الحوار العام.[325]

و ليس من المبالغة إذا قلنا أن تشريعات هذه الدول تتفق في القيود الشديدة التي تفرضها على الإعلام وعلى إصدار الصحف وملكيتها و صدورها؛ فهناك 17 دولة من الجنوب لا تجيز إصدار الصحف إلا بناءاً على ترخيص مسبق، وتشترط تشريعات بعض الدول تأمينًا ماليًا كبيرًا كشرط لمنح الترخيص بإصدار الصحيفة، كما تشترط البعض منها حدا أدنى لرأسمال الصحيفة، وتفرض الإدارة حق منع الصحف من التداول، ويخول لها سلطة الضبط الإداري، وتعطي بعض التشريعات جهات الإدارة حق التعطيل الإداري للصحيفة، وتشتد هذه الإجراءات في الحالات الاستثنائية وحالات الطوارئ،[326] أما صحافة المعارضة فلا يمكن إصدار حكم جامع على مفهومها في دول الجنوب لاختلاف الأنظمة الإعلامية داخلها اختلافاً كبيراً، حيث تتنوع قوانين الإعلام، وتتذبذب بين الحرية وبين تقييد الحرية، وبين الملكية العامة والملكية الخاصة، ووفقاً لطبيعة النظام السياسي يتحدد الاعتراف بالمعارضة، والسماح بصحافة المعارضة؛ ففي الدول التي تتبنى نظام الحزب الواحد، يمتلك الحزب كل وسائل الإعلام، وفي الدول التي أخذت طريقاً سياسياً يسمح بالتعددية السياسية، وحرية تشكيل الأحزاب، سُمح فيها لصحف المعارضة بالظهور، والعمل إلى جانب صحف الحكومة، وإن ظل الحزب الحاكم، الذي كان في الأصل الحزب الواحد أو حركة التحرير يسيطر على غالبية الصحف.

وعموما وكما يرى ساكسمان أن طبيعة العلاقة بين الصحافة والحكومة أنها تعاونية، ويرى أن هذه العلاقة توجد في دول الجنوب وكافة الدول التي ترتبط فيها وسائل الإعلام بالحكومة، التي ترى أن دور الصحافة يتمثل في تقديم دعم كامل لكل ما تعرضه الحكومة وأن صحافةً غير مدربة وشعباً أمياً، غير متعلم في معظمه، لا يمكن أن يكون أدوات لبناء أمة مستقرة، كما أن وسائل الإعلام الغربية، التي يباهي البعض بحريتها، ما هي إلاّ وسائل لترويج المادية، والنزعة الاستهلاكية، ومن ثم تصبح وسائل الإعلام جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي تؤمن بما يقوله النظام وتصفق لما يتخذه من إجراءات وتضخ أبواق دعاية لكل ما يحمله النظام من أفكار. [327]

بالنسبة للمجتمع المدني فيعاني من الضعف و التخلف ويواجه عددًا على العوائق تحد من قدرته على ممارسة نشاطه كتدخل السلطة الرسمية في عمله وتقييدها له في مجال حل الجمعيات تعليقها أو إلغائها أو من حيث مصادر التمويل التي تجعله يعمل لصالح النظام الحاكم ويسوق له ويخضع لأجهزته وليس مكمل له في الأداء

---

[325]مصطفى نابلي، الحكم الجيد مفتاح التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقي، ص2

[326] زدام ،المرجع لسابق الذكر ،ص120

[327] يوسف صدام، مرجع سابق الذكر ، ص 6.

ولا مستقل عنه في الأهداف.[328]ويعاني قيود داخلية مثل قلة الديمقراطية الداخلية مما ينعكس على البطء في تداول الإدارة وانخفاض التمثيل الشبابي فيها، وتركيزها في يد شخص واحد غالبا ما يكون الزعيم التاريخي أو مؤسس الجمعية، ومحدودية العمل التطوعي وتقلص القاعدة الاجتماعية ويتأرجح موقف السلطات في هذه البلدان من الجمعيات الأهلية بين الرفض التوظيف والحرية المقيدة مما انعكس على عددها، [329] حيث أن عدد تنظيمات المجتمع المدني في القارة الأفريقية يقل عما عداه في المناطق الأخرى، فعددها لا يتعدى 676 في أفريقيا جنوب الصحراء، ولو استثنينا جنوب أفريقيا التي وصل عدد تنظيمات المجتمع المدني فيها عام 2001 إلى 143 لتقلص العدد إلى 533، أما لو استثنينا خمس دول وهى جنوب أفريقيا، كينيا، السنغال، نيجيريا، وزمبابوي لتقلص عدد تنظيمات المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء إلى 283 أي ما يعادل 1.6 % من إجمالي العدد الكلي لمنظمات المجتمع المدني على مستوى العالم.[330]

إلا أن النظرة إلى الجمعيات تتفاوت بين الرفض والدعم و الحرية المقيدة من السلطات الحاكمة حيث تحاول السلطات تعبئة الرأي العام حول قضايا هامة و سياسات الحكومات المؤثرة على القناعات الشعبية و رغم انتشار و ازدهار هذه المؤسسات فإنها تتعرض للنقد.[331]

من جهة أخرى هناك قصور واضح في الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وهو ما يبدو من خلال نوعية الأسئلة في البرلمان التي غالبا ما تكون مسيسة أو تشكو العراقيل الإدارية الترتيبية؛ أومن خلال الأجوبة التي غالبا ما تكون عمومية وسطحية و تواجه اللجان البرلمانية خاصة لجان التقصي ضغوطا كبيرة من السلطة التنفيذية ما يجعل آثارها لا تثمر دوما، مما يعني سيطرة الجهاز التنفيذي،[332] فهذه البلدان لا تزال فيها السلطة التنفيذية تتمتع بكامل القوة والهيمنة على السلطات الأخرى ولا تسمح للمجتمع المدني بالعمل إلا من تحت عباءتها،[333] كما تتجلى الهيمنة شبه المطلقة للسلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية و القضائية من خلال اضطلاع رئيس الجمهورية بقسط واسع من التشريعات و سلطة تعيين القضاة و إنهاء مهامهم و هو ما يحول دون تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات،[334] فرئيس السلطة التنفيذية ممثلا في رئيس الجمهورية أو الملك هو صاحب السلطة السامية في الدولة باعتباره" القاضي الأول "أو" قاضي القضاة"وما يصحب ذلك من صلاحيات

---

[328] ص **6** www.lhtm.4govmatters/pubs/governance/wbi/org.worldbank//:http

[329] يختار عبد القادر، المرجع لسابق الذكر ،ص4.

[330] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق".مجلة دراسات، العدد 24، ص40 .

[331] الكايد، **المرجع** لسابق الذكر ،ص 218

[332] زدام، **المرجع** لسابق الذكر، ص 160

[333] خليل الجاعوني ، **المرجع** لسابق الذكر ،ص123

[334] أزروال يوسف ،**المرجع** لسابق الذكر ، ص 195

في مجال القضاء خاصةً في الدول العربية و التي هي جزء من دول الجنوب، والتي وصفها تقرير التنمية الإنسانية العربية بدول" الثقب الأسود "،حيث يعد الثقب الأسود في منظومة فلكية بمثابة قطب جذب تدور كل معطيات المجال في فلكه، ولا تستطيع التخلص من آسره، لكن إيحاءات المفهوم في سياق التقرير تتجاوز المعطى الفلكي لمعنى للتسمية نحو توصيف الفوضى والفراغ والتربص والظلام، حيث تنطفئ النجوم [335]فعدم نزاهة و استقلال القضاء لا يعكس حقيقة الإصلاحات المتبعة في مجال القضاء فالإشكال هو في رفع الضغط عن القضاة و عدم تسييس قطاع العدالة،.

أيضا هناك ضعف مستوى التكوين للموارد البشرية خاصة فيما يتعلق باستخدام تقنية المعلومات و الاتصال و هو ما ينعكس على قدرتها في وضع السياسات و ضعف نوعية تقديم الخدمات [336] فهناك قصور في صناعة أو تنفيذ السياسات أو قصور في الصناعة والتنفيذ، و في هذا الإطار لخصت إحدى الدراسات السمات المميزة لهذه الإدارة العامة في"الارتباط الوثيق بالنظام السياسي وغلبة المعايير السياسية في اتخاذ القرارات وتحديد التوجهات و تضخم الهيكل الإداري للدولة، وأعداد العاملين فيها وانحصار الجانب الأهم من أنشطة الإدارة العامة في الجزئيات وإهدار الطاقات والموارد البشرية المميزة، و ضعف التنسيق والتكامل بين السياسات العامة والجزئية، إذ يتم انتهاج سياسات قطاعية تتصادم مع سياسات قطاعية أخرى. من هذه الحالات على سبيل المثال وجود فجوة بين مخرجات السياسة التعليمية من جهة، وحاجات التنمية وسوق العمل من جهة أخرى، ووجود فجوة أخرى بين سياسات البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية من ناحية والعملية الإنتاجية من جهة أخرى،و ضعف آليات المحاسبة والمساءلة نتيجة لضعف الرقابة السياسية و البرلمانية، وتقييد حرية الرأي والتعبير وضعف الجهاز الإداري كما أن لطبيعة الثقافة اللصيقة بالنخب المعارضة دور سلبي كذلك، إذ أن الفوز في الانتخابات كثيرا ما اعتبر غنيمة "حرب"، مما ينجر عنه تسييس السياسات العامة و ربطها بطبيعة الصراع السياسي.[337]

في هذا الإطار رصد الدكتور حسنين توفيق إبراهيم خصائص عملية صنع السياسة العامة في هذه البلدان في النقص الفادح في المعلومات وقلة الاعتماد على الاستشارات العلمية مما يؤدي إلى الارتجالية وتغير السياسات بتغير المسؤولين التنفيذيين وبخاصة الوزراء ورؤساء الحكومات ما يجسد الطابع الشخصي لها وليس المؤسسي، وصياغتها دون مشاركة حقيقية للمواطنين المعنيين بالعملية، مثال المنهاج التربوي الجديد الذي تم تبنيه في الجزائر وبدأ تطبيقه في العام الدراسي 2005 حيث أبدى الكثير من الأساتذة استغرابهم من عدم استشارتهم و كذا بالنسبة

---

[335]زدام، **المرجع** لسابق الذكر ،صص 169 _ 135

[336] أزروال يوسف ،**المرجع** لسابق الذكر ، ص 196

[337]زدام، **المرجع** لسابق الذكر ،ص 174 زدام

لسياسات التصحيح الهيكلي التي انتهجتها هذه الدول، وإن كانت بضغوط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[338]

إلا ان هناك انطباعا ايجابيا فيما يتعلق بجهود محاربة الفساد في هذه الأقطار خاصة في السنوات الأخيرة وقد دفعت ثورة المعلوماتية والاتصالات والتقنية المتقدمة بحكومات دول الجنوب إلى تعزيز جهود محاربة الفساد مع تراجع احتكار الحكومات للمعلومات وانفتاح قنوات الرأي العام، كما كشف تقرير منضمة الشفافية العالمية لعام 2002بأن نظام إدارة الحكم بها ضعيف و فشل في تأمين قيمتين متلازمتين لنظام الحكم الصالح : التضمينية والمساءلة، إذ أدت الضغوط الناجمة عن ارتفاع عدد السكان وبالذات في المدن الكبيرة إلى نقصان خدمات أساسية مثل الكهرباء والماء ناهيك عن ازدياد الفجوة ما بين حقوق الرجل والمرآة وما بين الحواضر والأرياف وفي المستوى التعليمي عموما، ورغم أن دساتير وقوانين دول المنطقة تدعو إلى المساواة ما بين الأفراد، غير أن الحقيقة غير ذلك فلا مؤسسات الحكم متوفرة سواسية للجميع ولا الحصول على الخدمات العامة متوافر للجميع على نفس المستوى. و مساءلة السياسيين هو عمل نادر في المنطقة، ورغم أن الفضائيات وبقية وسائل الإعلام قد ساهمت مؤخرا في الولوج في مواضيع حساسة لها صلة بالشفافية، غير أن هذه المساحة المهمة من الحرية بقيت محصورة بوسائل الإعلام ولم تنتقل إلى الحياة العامة فمسالة تداول السلطة بحرية وبصورة دورية لا تزال سرابا[339] و مسألة أزمة الحكم ستظل مستعصية ما لم يتم تجسيد الفجوة الحاصلة بين التطور الدولي بإتجاه الإصلاح و بين راهن الاداء السياسي والإجتماعي و القضائي عبر تكييف العملية السياسية مع مقتضيات الراهن و لكن بشكل جدي و فعال و ليس من منطق الخلفية التبريرية لما هو مخطط سلفا.[340]

جدول(6) يوضح مؤشرات قياس إدارة الحكم 2000_2001في عينة مختارة من دول الجنوب

	التعبير و المسائلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	الجودة التنظمية	سيادة القانون	السيطرة على الفساد	المتوسط
الجزائر	00،0	1.27-.	0.81-	0.79-	0.97-	0.62-	0.74-
جيبوتي	0.44-	/	/	0.41-	0.19-	/	0.35-
مصر	0.65-	21،0	27،0	13،0	21،0	0.16-	00،0
ليبيا	1.35-	38،0	1.12-	1.64-	0.89-	0.90-	1.05-
موريطانيا	59،0	0.87-	0.66-	0.75-	0.57-	0.97-	0.71-
المغرب	0.23-	16،0	10،0	45،0	46،0	44،0	25،0
السودان	1.53-	2.01-	1.34-	0.41-	1.04-	1.24-	1.26-
الصومال	1.45-	1.55-	2.34-	1.50-	1.29-	1.16-	1.55-

[338] زدام، **المرجع** نفسه ، ص173

[339] نوزاد عبد الرحمن الهيتي،الحكم الصالح في الوطن العربي_قراءة تحليليةhttp://www.ulum.nl

[340] دحماني ، ، **المرجع** لسابق الذكر ، ،ص 156.

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على مرجع إدارة الحكم والتنمية في البلدان العربية السابق الذكر،ص 3

المطلب الثاني:نتائج سياسات البنك على التنمية في دول الجنوب

نظريًا يمكن القول ان برامج البنك الدولي تؤدي الى تغيرات جوهرية في أوضاع دول الجنوب مثل ما يروج له البنك، و باعتبار ترشيد الحكم يؤدي التنمية اقتصادية بما تتضمنه من ارتفاع للدخول و القضاء على الفقر و البطالة و الأمية و تحقيق للعدالة بين مختلف طبقات المجتمع و تحسين للخدمات وحل للمشكلات وفي هذا الصدد يمكن رصد العديد من النتائج.

أولا:على المستوى الإجتماعي يرى الاقتصاديون أن هذه السياسات كان لها ثمن باهظ على الجانب الاجتماعي وهو ما أظهرته الطرق التي جرى بها بيع ممتلكات الدولة و تفويضها إلى القطاع الخاص، ، إذ فقدت الدولة بذلك الكثير من مواردها المالية و لحقت الأضرار مصالح أوسع طبقات الشعب وفئاته التي أصبحت معدلات إنفاقها أعلى مما كان عليه حين كانت الدولة تشرف على قطاعات الاقتصاد والإنتاج [341] و لأنه بتنازل الدولة عن مهامها الاجتماعية فهي تمنح دور لرؤوس الأموال في توجيه الاقتصاد في ظل تحرير المعاملات مع العالم الخارجي مما يؤدي إلى ازدياد معدلات البطالة وتهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتقليص اليد العاملة بسبب تراجع الحكومات عن خلق فرص عمل بحجة تقليص عجز الميزانيات العامة المرافقة لهذه البرامج لأجل تحسين الاقتصاد، لكن تقلص دور الدولة يعني بيع مؤسساتها للقطاع الخاص وبالتالي إلغاء صناعتها وبرامجها الاجتماعية كمنجزات لنضال أجيال أين سيذهب هؤلاء، الإجابة ترسانة من الأكاذيب تعدها البرجوازية و البنك الدولي: القطاع الخاص ضروري لامتصاص الانهيار الحاصل في الخدمات، لكن دخول القطاع الخاص في الخدمات التعليمية والصحية أدى إلى إزدياد عدد الفقراء في هذه الدول التي تتميز بإرتفاع النمو الديمغرافي (و العلماء لم يتوصلوا الى تفسير لماذا أينما يوجد فقر هناك نمو ديمغرافي) واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما أدى تشابك العوامل السابقة إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل ، و تفشي ظاهرة البطالة خصوصا في أوساط الداخلين الجدد لسوق العمل وسوء توزيع الموارد والدخول، مما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة وانتشار الفساد والسوق السوداء وتهريب الأسلحة والمخدرات، [342]وتتفاوت معدلات البطالة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، غير أنها بشكل عام أعلى في صفوف الشباب والإناث ذوي التعليم الثانوي والجامعي، وتصل معدلات البطالة بين الإناث إلى ضعف المعدلات بين الذكور في معظم هذه الدول و أدت إلى تبعات بالغة على صعيد الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي، إذ شجعت قوى بشرية عديدة على

---

[341] زدام، **المرجع** لسابق الذكر ، ص140

[342] حمدي، **المرجع** لسابق الذكر ،ص58

ولوج ميدان الاقتصاد الموازي، تجارة المخدرات، التهريب، تجارة الرق والجنس، غسيل الأموال، وأدت هذه العوارض إلى الجريمة المنظمة وانهيار الأمن.[343]

كما ادت سياسات البنك الدولي الداعية الى تخلي الحكومات عن السياسات الاجتماعية التي تقدمها للمواطنين الى تفاقم أزمة الفقر، الذي يراه الاقتصادي امرتيا سن الحائز على جائزة نوبل، ليس مجرد مشكلة مادية انه اوسع فهو يعبر عن الضعف والحرمان من الفرص الاساسية وحرية الاختيار[344]خاصة لدى الفئات المهمشة مثل النساء والأطفال الذين امام خسارة أسرهم لوظائفهم إضطروا للتسرب من التعليم،و والالتحاق بأعمال غير محمية.[345]

وفي ظل نظام حوكمة يتسم بالضعف يعيش نصف السكان في افريقيا جنوب الصحراء على مستوى 25،1 دولار يوميا للفرد، و تموت 645 سيدة من بين 100 الف سيدة عند الولادة[346]ولم يُظهر هذا المعدل للفقر في هذه المناطق أي انخفاض طيلة هذه الفترة بالكامل منذ 1981، إذ مازال يراوح مكانه عند نسبة 50 في المائة.

ومن حيث الأرقام المطلقة، فقد تضاعف عدد الفقراء تقريباً من حوالي 200 مليون شخص في 1981 إلى 390 مليون شخص في [347]2005 وكشف تقرير التنمية البشرية 2000-2001 للبنك الدولي عن واقع سيئ و مخزي في إفريقيا على مختلف الأصعدة حيث تحتل إفريقيا مؤخرة الترتيب الدولي فيما يتعلق بمتوسط الفرد الذي قدر بنحو 440 دولار عام 1999 حيث يلاحظ أن إجمالي هذا الدخل لا يتجاوز الدخل في كوريا الجنوبية و أن الناتج المحلي الإجمالي في القارة بلغ 2 مليار دولار للقطر الوسيط و هو ما يعادل إنتاج مدينة صغيرة من مدن الدول المتقدمة ،كما أشار التقرير أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد عام 2000 يقل عما كان عليه عام 1970 و انه تدنى في بعض الأقطار بنسبة 50 بالمائة، كما يزداد عدد الذين يعيشون على اقل من دولار في اليوم .

و تبين المؤشرات الأساسية لهذه التقارير تخلف البنى التحتية في مختلف المجالات و تعبر عن نقص في إمداد السعرات الحرارية الملائمة و أن 70 بالمائة يفتقرون إلى منزل لائق و أن 52 بالمائة تتوفر لهم خدمات الصرف

---

[343] زدام، **المرجع** لسابق الذكر ،ص141

[344] *يوهان نوربيوغ، دفاعا عن الرأسمالية العالمية. تر: نور قباعة، لبنان،الاهلية للنشر و التوزيع، 2007* ،ص 32

[345]**حجازي احمد حمدي، المرجع** لسابق الذكر، ص 9

[346]التقرير السنوي للبنك الدولي 2011، ص1

[347]http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIBRDARABIC/0,,menuPK:4442568~pagePK:64168427~piPK 10.29 16.06.2014 :اليوم

الصحي و 46 بالمائة لا يحصلون على مياه صالحة للشرب و أكثر من 20 بالمائة من المواليد لا يكملون 5 سنوات و 30 بالمائة لا يحصلون على الغذاء الكافي.[348]

كما أن بعض المشاريع التي يمولها البنك أفسدت حياة المجتمعات الأصلية، وأجبرت ملايين من الفقراء على النزوح من ديارهم، وسببت تدميراً بيئياً واسع النطاق في الدول المقترضة، بما في ذلك إزالة الغابات وفقد التنوع الحيوي، وتلوث الماء والهواء، وتدمير المصايد السمكية، وتغيير طبيعة الأراضي الرطبة والنظم البيئية في أحواض الأنهار .

كما وأثرت السياسة الاقتصادية للبنك وقروضه المقدمة للإصلاح القطاعي تأثيرا كبيراً على مضمون التشريعات في الدول المقترضة، ويمكن القول بأن تأثير البنك الدولي على الموازنات والعمليات الحكومية يفوق تأثير الأجهزة التشريعية،[349] ومع هذا يستمر البنك في الضغط بثقله في سبيل الحصول على مزيد من الأموال ،و تنعم الشعوب بمزيد من البطالة، و معدلات نمو سالبة، والتضخم والغلاء و عبء الضرائب غير المباشرة و توسيع الهوة بين القلة المستفيدة والغالبة التي يزداد اقترابها من الفقر،[350] فبسبب الراسمالية التي تخضع الشعوب لقوى السوق العمياء وتحدد تطورها، عدد قليل من البلدان يزداد غنى لدرجة كبيرة على حساب فقر متزايد لعدد كبير من البلدان الأخرى، ونتيجة لذلك يزداد الأغنياء غنًى والفقراء فقرًا.[351]

ثانيا:على المستوى الاقتصادي إعتماد البنك في تعامله مع دول الجنوب، على سياسة المساعدات و الإقراض، اوصل هذه الدول الى المديونية، وهي ألية تبدأ عادة دون فرض شروط ومع التراكم وارتفاع مقدار خدمة الديون تلتهم نسبة كبيرة من موازنة الدولة، مما يوقعها في دورة من سداد للفوائد المترتبة ومنه المطالبة بمزيد منها عند العجز عن سدادها، [352]و هناك نوعين من الديون، ففي حالة الدين قصير الأجل تضرب عملات البلاد، *

وفي حالة قروض طويلة الاجل، تتراكم الديون وتصبح مبالغ ضخمة وعند عجز البلاد عن تسديدها نقدًا تقدم لسدادها اموال غير منقولة فتملك الدولة الدائنة اموال غير منقولة في هذه البلاد وتصبح لها مصالح تكون مبرر

---

[348] مروة، ، المرجع لسابق الذكر،ص 78.

[349] البنك الدولي و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، الوحدة رقم 27.ص552

[350] دويدار محمد دويدار،مبادئ الإقتصاد السياسي. (الجزائر :موفم للنشر و التوزيع ،2004). ص 266

[351] *يوهان نوربيرغ*، ، المرجع لسابق الذكر،ص 25

[352] نزار قنوع، "فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد ،2006 .ص 80

***** لانه حين يستحق الدين المعجل لا يقبل سداده بعملة البلاد بل لا بد ان يكون السداد اما بالدولار او الجنيه و قد تعجز الدولة عن التسديد لندرته لديها او لانها في حاجة لشراء ضروريات لصناعتها فتضطر الى شراء هذه العملات باسعار عالية بالنسبة لعملتها و بذلك تضرب عملات البلاد فتهبط قيمتها في السوق فتضطر حينئذ الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي فيتحكم في عملتها حسب السياسة الامريكية .أنظر: محمد علي الحسن محمد على ، العلاقات الدولية فى القران والسنة .(دب ن، بمكتبة النهضة الاسلامية ،1980). ص 289

لتدخل وبسط النفوذ ان لم تتخذ وسيلة للاحتلال،[353] فالديون هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، كما يسميها الباحث السويسري " جان زيغلير"، وهو لا يصنفها كذلك إلا لأنها تشكل السبب الرئيس للفقر والجوع، والحرمان من التنمية المستدامة[354]و التاريخ يشهد أن فرنسا و بريطانيا لم تدخلا مستعمراتها بادئ الامر بالسلاح بل بالجوء لاعطائها القروض و ربطها بالديون ثم ترسل بعثه لتفحص ماليتها ثم ما تنفك تنشأ حكومة اجنبية داخل حكومات هذه البلدان، كما فعلت فرنسا مع تونس وفعلت بريطانيا مع مصر، و هكذا أُستعمرت دول الجنوب في القرن الماضي، اليوم يتم بارسال خبراء لمعرفة مقدرة البلاد المالية والاحاطة باسرارها الاقتصادية.

ثم تحدد المشاريع التي تُنفق بها القروض ولا يُعطي الدين الى حين ارتباك الدولة ليُتخذ وسيلة لوضع اليد على البلد بغرض مشاريع معينة وشروط معينة، ولكي تُؤدي القروض الى الفقر لا الى الغنى ويكون بسط النفوذ عليها محققا ومنه لا تزيد القروض إلا لزيادة الفقر فى البلد المقترض وكما قال وليام دوغلاس: هناك دول كثيرة ازدادت حالتها سوء لتلقيها مساعدة امريكية وقال: لقد اصبح كبار المسؤولين فى تلك البلاد اثرياء نتيجة للمساعدة الامريكية فى الوقت ذاته اخذ افراد عامة الشعب يهلكون جوعا،[355]ويعتمد البنك في تقديمه للقروض على شروط قاسية تؤثر بشكل كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، وبالرغم من الشروع في هذه الآلية منذ سنين غير أن حجم الدين يتضاعف بدلا من أن يتم سداده أو تخفيض حجمه،[356]و تشير إحصائيات المعهد الدولي للديمقراطية الاقتصادية الأمريكي إلى أن ديون دول الجنوب زادت من 100 مليار دولارعام 1973 إلى1700 مليار دولار عام 1999، و2500 مليار دولار عام **2003** و أنه مع تراجع القيمة الفعلية للمواد الأولية في هذه الدول بحوالى 60 بالمئة في السنوات الأربعين الماضية _التي لا تزال تتراجع_ فإنه من الواضح أن الديون لن يكون من الممكن سدادها.[357]

و الجدول الموالي يوضح تطور حجم ديون هذه البلدان:

جدول(7): يبين تطور حجم الديون على دول الجنوب وخدمتها (1995– 2000) بالمليار دولار

السنة / البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	متوسط الفترة (1995–2000)
الدين الكلي	1805	1898	1966	2104	2155	2120	2005
خدمة الدين	–	–	–	–	–	347.6	–

[353] محمد علي الحسن محمد على، **المرجع** لسابق الذكر، ص 389.

[354]قنوع، **المرجع** لسابق الذكر ،ص97

[355]محمد على ، **المرجع** لسابق الذكر ، ص ص 288,276

[356]هند بن عمار ، **المرجع** لسابق الذكر ،ص 150

[357]قنوع ، **المرجع** لسابق الذكر ،ص8

مدفوعات خدمة الدين"كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات"	23.3	24.6	24.7	26.7	28.9	22.5	25.2

المصدر: نزار قنوع، ، **المرجع** لسابق الذكر، ص 8

ويظهر الجدول تعاظم هذه الديون مع بداية النصف الثاني من التسعينيات حيث وصل متوسط حجم الدين الكلي خلال تلك الفترة (1995– 2000) إلى 2005 مليار دولار، تزامنا مع ارتفاع نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات حيث وصلت 25.2% وهذا يعبر عن دور الدين وخدمة الدين في تآكل واردات دول الجنوب من العملة الصعبة، التي هي في أمس الحاجة لها من أجل تنميتها، حيث ان هذه الدول تضاعفت مديونتها الخارجية ثلاث مرات ما بين 1980 و 1995 حيث بلغت 7،615 مليار دولار في 1995 و 5،206 مليار دولار في 1980. [358]

و يظهر هذا المشكل بشكل أكبر في دول أفريقيا جنوب الصحراء و هو ما يبينه الجدول التالي:

جدول (8) يمثل الدين الخارجي لدول مختارة (أفريقيا جنوب الصحراء) بالمليون دولار

المؤشر	عام 2002	عام 2003	عام 2006	عام 2010
مجموع الدين الخارجي	6،167	4،175	2،186	0،188
نسبة خدمة الدين الى الصادرات	6،15	3،18	5،22	0،18
مدفوعات خدمة الدين	9،27	7،24	6،25	0،24

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مرجع مروة سلمان الذكرسابق

على صعيد أخر وبالعودة الى نهاية التسعينات ،كان معدل الدخل الفردي في اكثر من 80 دولة اقل مما كان عليه من قبل عشر سنوات، ولم تكن عشرون سنة من الإصلاح الاقتصادي كافية لتلبي وعودًا بنمو اقتصادي متطور، حيث في الثمانينات عندما كانت الأزمة لإقتصادية في ذروتها، كانت معدلات الناتج المحلي العام في كثير من بلدان الجنوب راكدة، و استمرت الدول الإفرقية تحقق نموا منخفضا، و الجدول التالي يبين الأداء الإقتصادي المخيب للآمال لهذه الدول من حيث تحسين دخل الفرد خلال عقدين من الإصلاح.

جدول(9)يمثل الناتج المحلي العالمي بالنسبة للفرد من 1975 الى 1997 ،مقدر بالدولار الأمريكي.

المناطق / السنوات	1975	1980	1985	1990	1997
دول الجنوب	600	686	693	745	908
الدول الأقل نمو	287	282	276	277	245
إفريقيا جنوب الصحراء	271	661	550	542	518

المصدر:من إنجاز الباحثة بالإعتماد على مرجع جوزيف ناي، لسابق الذكر، ص 256

[358] شعيب شنوف و ناصر دادي عبدون، الحركية الاقتصادية للدول النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية.(الجزائر:دار المحمدية العامة، 2003). ص 105

وخلال التسعينات أصبحت دول الجنوب أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي على الرغم من اداء النمو الضعيف، وبشكل إجمالي نمت التجارة بمعدلات أعلى من الدخل القومي في هذه الدول، ففي سنة 1990 كانت مسؤولة عن 23% من التجارة العالمية في البضائع والخدمات وفي سنة 1997 كانت مسؤولة عن 29%، وبنهاية 1999 انضمت 110 دولة من هذه الدول إلى منظمة التجارة الدولية WTO، وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ذات الدخل المتدني بعامل 10 فيما بين 1990 – 1997، وبالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط كانت الزيادة خمس مرات ونصف، وزاد تدفق رأس المال الخاص الصافي من أقل من 43 مليون دولار إلى ما يقرب من 299 بليون دولار في الدول ذات الدخل المتدني والدخل المتوسط في الفترة نفسها، و لكن بزيادة الإندماج اصبحت هده الدول اكثر ضعفا امام التقلبات في تدفق رؤوس الأموال العالمية و التجارة .[359]

إلا أنه مع منتصف التسعينات بدأت تظهر على الاقتصاديات الافريقية تحولات من تحسن الاداء الاقتصادي و تسارع معدل النمو الاقتصادي لمجموعة من البلدان الافريقية، ففي تقرير مؤشرات التنمية في إفريقيا 2007قال نائب رئيس البنك لشؤون منطقة إفريقيا بأن إفريقيا سجلت على مدى السنوات العشر الاخيرة معدل نمو بلغ متوسطه % **5.4** سنويا، كما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي بين سنتي 2002و 2007، فبلغ 3% و هذا كله بفضل تحسن نظم الحكم في كثير من البلدان و زيادة المشاركة و تحسن نظم الثقة،و زيادة الاستثمار بصورة متواضعة وتشجيع القطاع الخاص، إضافة إلى تعلم إفريقيا كيف تتبادل تجاريا مع باقي أنحاء العالم بأسلوب أكثر فعالية.[360]

و حسب مقياس مؤسسة الشفافية العالمية وتعتبر اكبر مؤسسة مستقلة وغير حكومية فى مجال كبح الفساد تاسست في 1993مقرها برلين ولها فروع في 90دولة، لقياس مستويات الفساد اجرته على146دولة تبين ان 106دولة من اصل 146دولة حصلت على اقل من ثلاثة نقاط من عشرة _على اعتبار الدولة التى تحصل على عشرة نقاط هى الدولة التى تتمتع بالشفافية الكاملة_ ،هى من دول الجنوب؛ كما ان 60دولة حصلت على اقل من 3علامات بمعنى ان مستوى الفساد مرتفع وهى كلها من دول الجنوب، [361] كما أشارت إحصاءاتها أن دول المغرب العربي من اكثر الدل فساد، بينما احتلت دول جنوب شرق اسيا المراتب الأولى في الترتيب العالمي حسب المنظمة. [362]

ومع ذلك فان هذه السياسات و إن كرست للفساد فإنها من ناحية أخرى أدت إلى أن شكلت الدول اتفاقات إقليمية لمحاربة الفساد،كما أن هناك انطباع ايجابي في هذه الأقطار فيما يخص جهود محاربة الفساد من

---

[359] جوزيف ناي و جون دوناهيو،الحكم في عالم يتجه نحو العولمة.تر:محمد الشريف الطرح ،(المملكة السعودية:العبيكات ،2002) .صص 255، 258

[360]فلاح أمينة، ، **المرجع** لسابق الذكر ، ص 137

[361] كريم نعمة،" المؤشرات العالمية ".مجلة علوم انسانية ،العدد 30سبتمبر 2006.ص 7

[362]العجال، ، **المرجع** لسابق الذكر،ص 126

حكومات هذه الدول خاصة في السنوات الأخيرة إلا أن هذا ربما لا يعود إلى جهود البنك بقدر ما يعود إلى الثورة المعلوماتية و الاتصالية المتقدمة التي تدفع الحكومات إلى تعزيز جهود مكافحة الفساد.

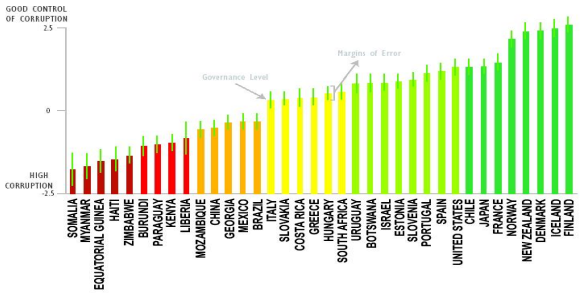

Source;Daniel Kaufmann، The Brookings Institution.***Presentation at the International Development، Workshop Series at the University of Pennsylvania، Philadelphia، December 1st، 2008*** **www.govindicators.org،p12**

وحسب بارومتر الفساد الموضوع من منظمة الشفافية العالمية تم قياس نسب الفساد عالميا في قطاعي الشرطة و القضاء لسنة 2007 ، بين أن هاذين القطاعين في افريقيا الاكثرفساد مقارنة مع بقية المناطق و هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل (7) يبين الرشوة المتدفقة الى مؤسسة الشرطة و المؤسسة القضائية حسب المناطق

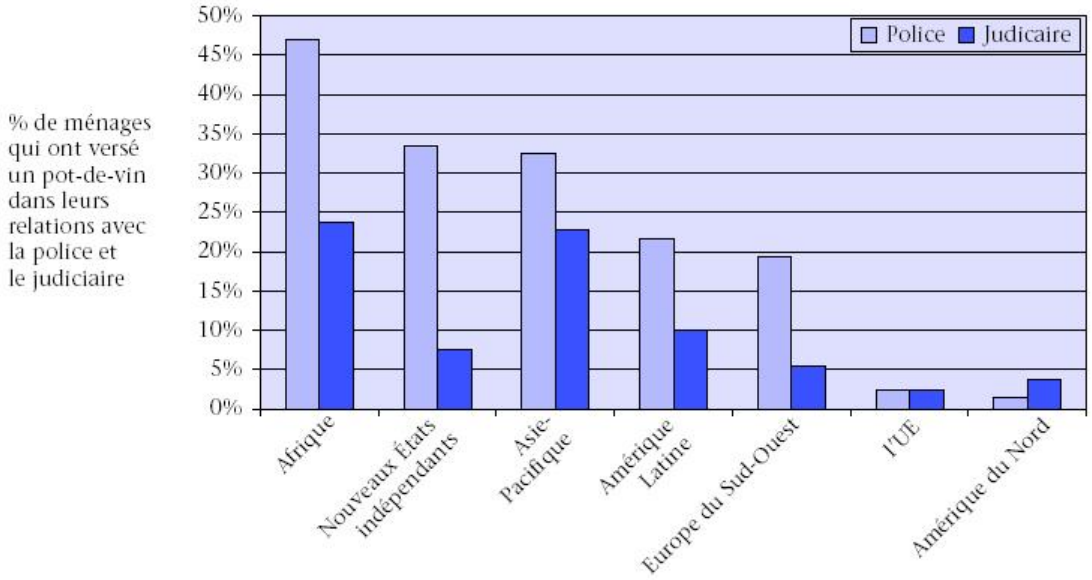

المصدر:بروسي **المرجع** لسابق الذكر ص242

وعليه فإن سياسات البنك في دول الجنوب لم تؤدي إلا إلى زيادة وتعقيد مشاكلها، ولم تأخذ بيدها إلى طريق التنمية بقدر ما زادت في معاناتها وفاقمت من ظاهرة الفقر التي طالما كرس لها الاستعمار، وعلى الرغم من

المحاولات التي يبذلها بعض مفكري البنك لتعميم المشروعات للوصول إلى أفقر الفقراء فإنهم لم يعثروا على حلول مرضية داخل إطارهم الفكري،ومع إن مشروعات البنك أدت إلى خلق فرص للعمل إلا أن البنك كثيرا ما مارس نفوذه للإبقاء على المستوى المنخفض للأجور،[363] حيث أدت سياسة البنك إلى تداعيات خطيرة على مستويين اجتماعي و اقتصادي و كذا على كيان الدولة ككل و لعل ابرز انتقاد لتطبيقها في دول الجنوب جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد و احد خبراء البنك الدولي، حيث يذهب في كتابه (خيبات العولمة) الى أن نتيجة تلك السياسات كانت بالنسبة للكثير من الناس الفقر و بالنسبة الى الكثير من البلدان الفوضى الاجتماعية و السياسية. [364]بفرضها على دول الجنوب انشاء مؤسسات غربية وغريبة عنها ،وكانت النتيجة الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي[365].

و منه فالتفكير للتنمية في هذه الدول يحتاج الى جهود وطنية من خلال خطط و برامج وطنية ،و هو ما جعل جورج قرم في مستهل كتابه عن التنمية في البلاد النامية " يؤكد أن مسألة التنمية ليست قضية تخطيط اقتصادي بإجراء بعض المعادلات الرياضية، وبنقل معدات تجهيزية إنتاجية من العالم المتقدم صناعيًا واستقدام الأموال في حال نقصانها، إنما القضية هي_ قبل كل شيء _اتساق مجتمعي واتزان حضاري، وهذا بدوره يتطلب قيادات فكرية ونخب اجتماعية، لها رؤية واضحة في أمور الرقي والانحطاط، ولها كذلك مواقف راسخة ضمن هذه الرؤية، وعلى استعداد للتضحية بامتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع[366].

وعليه لا بد من القيام بالإصلاح من الداخل ،و ليس الاستسلام لفرضه من الخارج ،فإصلاح الحكم ليس ببعيد عن تاريخ الدول العربية التي هي جزء من هذه البلدان ،والماضي متصل بالحاضر وعلى امتداد أربعة عشر قرن فمن الخليفة عمر إلى المعتصم (الذي لبى نداء إمرأة واحدة على حدود بلاده و سيّر لها الجيوش) إلى صلاح الدين الأيوبي محرر بلاد العرب من التتار[367]و بالتالي على هذه الدول انطلاقا من بيئتها واعتماداً على ذاتها تحقيق حكم راشد مفضي إلى تنمية حقيقية و شاملة.و لعل هناك من التجارب من استطاعت اثبات وجودها وتحقيق تنمية ،مثل ذلك ماليزيا التي استطاعت فرض نموذجها وتحدي السياسات التدخلية للبنك الدولي و لم تعبأ لضغوطه وقدمت النموذج الذي يُحتذي ففي ماليزيا يبدو ان دور الدولة كان واضحا في العملية التنموية و تسريعها ،فلم تترك المجال للسوق وحده وكان لها دور مكمل، واستطاعت تحقيق معدلات نمو عالية و التقليل من الفساد و تشجيع السياسات الصناعية وفتح مجال الاستثمار للشركات و إدارة المنافسة بينها ، وتقويم الأداء والكفاءة مما

---

(363) شيربل بيار:،**المرجع** لسابق الذكر ،ص 10.

(364) بروسي،**المرجع** لسابق الذكر ،ص 168

(365)المغيربي ، **المرجع** لسابق الذكر،ص 281

(366) زدام، **المرجع** لسابق الذكر ، صص 140 _141

(367)كمال زريق التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالحو الديمقراطية http://www.ulum.nl/b33.htm ،ص 23

دعم الاستقرار السياسي في المنطقة،[368]فعلى الرغم من انفتاحها الكبير على الخارج تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية وفي ظرف عشرين سنة تحولت من بلد يعتمد على تصدير بعض المواد الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية،حيث حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م إحتلت ماليزيا المرتبة التاسعة لتصدير التقنية، متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد والصين كما تميزت في مواجهتها لأزمة جنوب شرق آسيا لعام 1997م، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية بنكها المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية.[369]

المبحث الثاني:تقييم سياسات البنك الدولي

سنحاول بعون الله من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على سياسة البنك الدولي تجاه مجموعة البلدان الحديثة الاستقلال والتي تتميز بالفقر وهشاشة البنية السياسية و الاقتصادية و ذلك بتقييم سياساته و قروضه سواء من حيث الدافعية أو من حيث النتائج على هذه الدول .

المطلب الأول:الحكم الراشد و المعيارية

أولا: الحكم الراشد و الديمقراطية إشكالية النموذج

إن المقاربات التي ما إنفك البنك الدولي يأتي بها و يقترحها على هذه البلدان(تحرير الأسواق، الديمقراطية، الحكم الراشد) هي مقاربات و توجهات غربية يتم فرضها على هذه المجتمعات التي يعتبرها مخبر وحقل تجارب لوصفات نيولبرالية و لا يراعي خصوصياتها، فالحكم مثل ، الديمقراطية ،الفردانية، الرأسمالية ، هي تطورات طبيعية

---

[368]بوعنان،**المرجع** لسابق الذكر ، ص،ص132,135 بوعنان

[369]بهاز حسين، ماليزيا. **المرجع** لسابق الذكر ،، ص12

في الغرب جاءت وفق صيرورة تاريخية ؛و هو ما لم يحدث في دول الجنوب حيث يُؤتى بهذه الطروحات ليس لتفسير وجود الظواهر بل لتفسير غيابها ووجوب خلقها ،فالحكم الراشد في هذه الدول جاء دون إسناد نظري ومجرد وصفة من البنك الدولي ليست دقيقة و لا عالمية ،وكان من الممكن أن تكون وليدة بيئات مختلفة و تشكل منطلق لانثروبولوجيا السياسة المقارنة أو لعلم السياسة ولكن الدول القوية لا تقبل بناء معاييرها باستيرادها من البيئات المختلفة بل من إدراكها للعالم المحيط بها وبقيمها التي تقدمها على أنها عالمية.[370]

وفي هذا الإطار ينتقد جلال أمين قبول دول الجنوب لما اسماه بمصنفات عقلية لا هي من اختراعها ولا تعبر عن طموحاتها فهذه الدول تُجبر على قبول مفاهيم غربية والتي تترسخ حتى تُشكل فكر المواطن عن ذاته و عن نضمه و تصعُب الثورة عليها و تحتاج إلى ثورة سياسية و ثقافية تصبح أساس الحوار مع الآخر الذي حدد أبعاد و محاور الحوار بينما هذه الدول في موقع رد فعل فهي تستورد قيم غربية و كأنها علم محايد يتجاوز حدود الزمان و المكان و الثقافة فهي تقبل بمسلمات بغض النظر عن تطورها في مجتمعات غربية بظروف مختلفة و يبرز اتجاهان في الكتابات النظرية المفسرة لتبني هذه الحكومات لمبادئ الفكر التنموي المطروح فبينما يفسره اتجاه في إطار عملية متكاملة متعددة الأبعاد لم تكتف فيها الدول الرأسمالية بتحقيق تبعية الدول الاقتصادية لها و إنما عززتها بقيد التبعية السياسية و الفكرية؛ يرى اتجاه ثان أنها محاولة من هذه الدول للتكيف مع الخطاب الجديد لهذه المؤسسات مع إضفاء طابع الخصوصية المميز لها. [371]

ومن جهة أخرى هناك من يرى أن الحكم الراشد يقدم مجموعة من القيم كالرقابة والشفافية والعلانية و يتساءل هل هذه القيم تنطبق على كل المجتمعات أم أنها قاصرة على مجتمعات بعينها ؟ وهل هذه القيم قابلة للتحقيق أو محققة بالفعل في بعض المجتمعات حاليًا؟ و إن المشكلة ليست في القيم في حد ذاتها، ولكن المشكلة تكمن في آليات تطبيقها، وهنا يمكن المزج بين عمومية القيم وخصوصية آليات تطبيقها لتتلاءم مع ظروف وطبيعة كل مجتمع، أو ربما العكس خصوصية "تأويل" القيم وعمومية الآليات في رأي آخرين،كما تقدم الأدبيات المتعلقة بأسلوب الحكم والإدارة الجيدة العديد من الأمثلة لممارسات محلية جيدة تتمثل فيما يعرف بـ Best Practices والآليات المستخدمة فيها لمكافحة الفساد والحد من انتشاره، كما أنها تحتوي على أدلة أو إرشادات للمواطنين عن الخطوات التي يجب أن يتخذوها لدعم أجهزة الرقابة وأساليب الشفافية والعلانية والمشاركة الفعالة في إدارة شئون مجتمعهم عبر "الحضور" الدائم اليومي في متابعة السياسات والتعبير عن مصالحهم. [372]

وعلى صعيد أخر الحكم الراشد و التنمية مفهومان ليبراليان وجزء من الخطاب الإيديولوجي التنموي الغربي،نظريا يهدفان إلى جعل أسلوب الحكم يعمل على تلبية احتياجات الإنسان حاضرا و مستقبلا و تمكين

---

[370] يخلف،**المرجع** لسابق الذكر ، ص 100

[371] توفيق راوية،**المرجع** لسابق الذكر ، صص 43-45

[372] الشعراوي سلوى،**المرجع** لسابق الذكر ، **ص 6**

المواطن من المشاركة في العملية السياسية و التنموية ؛ وتطبيقيا تم توظيفهما لخدمة مصالح الدول الكبرى باستخدام البنك الدولي كوسيلة لمطالبة هذه الدول بإصلاحات ليس بغرض تقوية هذه الأخيرة ،و إنما خدمةً لمصالحها هي وحفاظاً على نفوذها. [373] ومن أجل تسويغ سياساتها فلم تجد سوى مسوغ دفع المبادئ الديمقراطية والحكم الراشد، كأداة أيديولوجية تجعل الرأسمالية الليبرالية تحل محل الاشتراكية على مستوى العالم، وتوفر أساساً من المشروعية للزعامة الجديدة للغرب بإسهامه في إسقاط النظم غير الديمقراطية. و هنا نجد أنفسها امام تساؤل منهجي ،هل يمكن للنموذج الغربي للحكم الراشد ان يكون صالحا لحالة دول الجنوب ؟

كما ينطلق البنك من منطق أن الديمقراطية ضرورية من أجل مناخ سياسي ملائم دافع للتنمية الاقتصادية، حيث ثبت أن المجتمعات المنفتحة التي تقدر الحقوق الفردية، وتحترم حكم القانون،و تحاسب حكوماتها المنتخبة تقدم فرصاً أفضل للتنمية الاقتصادية من تلك المجتمعات المنغلقة والمقيدة للمبادرات الفردية ،وهو ما يجعل البنك يوقف إمداداته عن الدول التي لا تنصاع لشروطه السياسية لأنها تفتقد المناخ الديمقراطي الملائم الذي يدفع النمو الاقتصادي، ويُمكِّنها من الوفاء بالتزاماتها المالية، [374] وإذا كانت كل العلوم الحديثة أسست على الطابع الوضعي وعلى مقولة قوة التفسير،و لذلك جاءت نظريات التحول الديمقراطي لتتعاطى مع ظواهر فعلية حدثت في الغرب ، فإنها في الحالة العربية _التي هي جزء من دول الجنوب _العلوم الاجتماعية خرجت عن طبيعتها إلا أنها بدل أن تشتغل على تفسير ظاهرة معينة اشتغلت على تفسير غيابها منطلقةً من مقولة معيارية قيمية و هي "عالمية الديمقراطية "كقيمة و نظام حكم ،و كأن الأصل هو الديمقراطية و غير الطبيعي " هو غيابها " أين تغيب. [375]

فإذا كانت الديمقراطية بدأت في الغرب وفق صيرورة تاريخية و بعد إنجاز خطوات لازمة ، فإنه بالنسبة لإفريقيا ولدول الجنوب لا بد من إعادة النظر في هذه الديمقراطية الغربية فقد أثبتت عدم صلاحيتها ، فإفريقيا مازالت غارقة في التخلف، الفقر، المرض، الجهل ، الصراعات و الفتن و الحروب فهذه الديمقراطية المزعومة تحرم الشعوب من حقها في الممارسة الحقيقية للسلطة و تمكن منها القلة قليلة وهو ما أدى إلى الصراعات واتساع الهوة بين النظامين السياسي و الاقتصادي و لأنه كما يقال "الديمقراطية في الاقتصاد هي الاشتراكية و الاشتراكية في السياسة هي الديمقراطية "و هي المعادلة التي لا تحققها ديمقراطية الغرب المفروضة على دول الجنوب، و أوصلت أنظمة تحكمها العصبيات الغربية و الطبقية و القطبية و الطائفية وتمارس الرشوة و المحسوبية، و تعتمد في بقائها على العمالة للغرب، فهي لا تهمها تنمية إفريقيا . [376]

---

[373] بلغالي،**المرجع** لسابق الذكر ، ص65

[374] http://www.wahatalarab.com/asp/showArticlepx?Art_ID=170157&Upvisitedcoun=true&Reply pos=

[375] ملاح،" البداية في عملية البحث عن ديمقراطية عربية". مرجع سابق الذكر،ص 162

[376] مروة سلمان يوسف صلاح،دور البرنامج الانمائي في تنمية الديمقراطية و الإستقرار السياسي في دول افريقيا جنوب الصحراء،(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ،جامعة الشرق الاوسط ،2010 2011).ص56

كما أن المشروطة السياسية تعمل على تقييد التحول الديمقراطي؛ من خلال مسؤولية الأنظمة الأفريقية أمام الجهات الخارجية و هو ما يتعارض مع المحاسبة الديمقراطية التي يجب أن تكون داخلية في يد التشريعيين والمواطنين . فالتقييم الخارجي قد يكون مخالفاً لما يراه المواطن في الداخل هذا من ناحية،ومن ناحية أخرى تتراجع الديمقراطية بتراجع حرية صانع القرار في هذه الدول ،كما أن تدخل الفاعلين الخارجيين في شؤون هذه الدول يجعل التحول الديمقراطي مجرد موجة للاستعمار الجديد المتزامن مع النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية؛ كما أن اهتمام الدول المانحة للمساعدات وخاصة الولايات المتحدة مجرد أداة لتحقيق مصالحها، وليست هدفاً تسعى إلى تحقيقه ،ويرتبط هذا الاهتمام الأمريكي بحالة كل نظام سياسي على حدة تبعاً لطبيعة المصالح ؛إضافة إلى ازدواجية المعايير عند تطبيق قواعد المشروطية السياسية على هذه الدول ؛ فهي تتخذ موقفين متعارضين من قضية ذات طبيعة واحدة في بلدين مختلفين طبقاً لارتباط البلد بمصالحها. [377]

ثانيا:محاور الحكم راشد

البنك الدولي يسعى من خلال إقامة حكم راشد في دول الجنوب إلى إشراك فاعلين جدد في العملية التنموية، وتحويل الدولة من فاعل وحيد إلى احد الفواعل من خلال إعطاء دور للقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب دور الدولة ،وانطلاقا من أن دول الجنوب أظلت طريقها إلى التنمية الحقه، اندفع البنك الدولي في رسم السياسات لهذه البلدان ، من خلال وصايا محدده من بينها ضرورة إقصاء دور الدولة عن المسارات الاقتصادية و تقليصها في أضيق الحدود ،و تصفية قطاعها الاقتصادي كشرط للحصول على فتات المعونات ، [378]و هو اتجاه ينظر إلى الدولة ليس بوصفها نابعة من المجتمع ككل بل بوصفها مؤسسة يسيطر عليها فاعلون سياسيون وبيروقراطيون يسعون لتعظيم منافعهم الشخصية مما يدفعهم للتدخل لتحديد كافة السياسات بما يخدم مصالحهم،كما يركز هذا الاتجاه على تحليل ما تتميز به الدولة من فساد و محسوبية و علاقات شخصية و رغبة من المسؤولين في تحقيق مصالحهم الشخصية مما يجعل فجوة بين السياسات الرسمية و التطبيق الفعلي لها، ومن ناحية أخرى الدولة في دول الجنوب غالبا ما تفتقد الكفاءة في تنفيذ السياسات مما يجعلها أسوء من يملك و من ينفق و تدخلها في آليات عمل السوق غير كفء أو غير ملائم، [379] أي تحت مبرر عدم الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وهو ما لا تسنده الوقائع ،فالملكية لست شرطاً ضروريًا وكافياً لعدم الكفاءة بل هناك اعتبارات أخرى من شأنها كبح عملية الكفاءة الاقتصادية لهذه الدول ،ولعل الأزمة المالية العالمية في عام 2008 التي كادت تعصف بالنظام الرأسمالي لولا التدخل السريع للقطاع العام وتقديمه مئات المليارات من الدولارات لإنقاذ القطاع الخاص لخير دليل؛

---

[377] http://www.wahatalarab.com/asp/showArticlepx?Art_ID=170157&Upvisitedcoun=true&Reply pos=

[378] ص http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238162 1تاريخ الإطلاع:14 /07 /2014، 13. 13.

[379] راوية ، المرجع لسابق الذكر،ص 72

كذلك يتميز هذا القطاع الخاص بضعف إمكانياته، المالية والفنية والتكنولوجية والإدارية والمؤسساتية وضعف القدرات التنافسية مقارنة بما يمتلكه القطاع الخاص في الدول المتقدمة؛ فضلا عن أن القطاع العام في الدول المتقدمة لم تتم تصفيته وبالشكل الذي حدث في دول الجنوب والذي يقوم بتقديم مختلف أنواع الدعم للقطاع الخاص، [380]وعليه من المغالطة التركيز على إخفاقات القطاع العام في بلدان الجنوب، فالواقع أكثر تعقيد فغالبا ما تمارس المصالح الخاصة النافذة، تأثيرا سلبيا في تحديد السياسة العامة والمؤسسات العامة وتشريعات الدولة، إضافة إلى دور الشركات المتعددة الجنسيات في تقويض الحكم العام في الاقتصاديات الناشئة، كما أن المحاولات التقليدية لإصلاح إدارة القطاع العام لم تنجح، لتركيزها على معالجات تكنوقراطية، تتم من خلال المساعدة التقنية واستيراد المعدات الصلبة، والجداول التنظيمية، واستقدام خبراء ، وثمة أيضا نقاط ضعف في القطاع غير الحكومي.[381]

و كمحصلة لم يتبين أن نشاط القطاع الخاص أكثر كفاءة أو ارشد إدارة من خدمات القطاع العام وعند فحص مشروعات البنك الدولي حالة بحالة نجد أن تصميمها سيئ ولا يتماشى مع الظروف المحلية وهي لا تواجه المشاكل الحقيقية ،وحالات الفشل لا حصر لها والمقارنة بين هذه المشروعات والخدمات التي تقدمها الدولة تنتهي لصالح الدولة . [382] فالمعجزة في آسيا، يفسرها الدور الفعال للدولة و طريقة التعامل مع المتغيرات العالمية (التي فسرها صانعوا سياسات البنك الدولي بدفع قوى السوق إلى مرتبة القوة الدافعة الوحيدة تقريبا للنمو الاقتصادي)، إلا أن الدور الفعال للدولة شكل القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي في شرق آسيا [383] فدول كالصين لم تنصع لتوصيات البنك وحققت نجاحات، يقول (هابون شانج) أستاذ في كامبرج أن الليبرالية خطر على بلدان الجنوب و حتى التاريخ الاقتصادي للبلدان الغربية يظهر أنها مرت بفترات طويلة من حماية و تدخل الدولة[384]كما يحدث حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية التي هي اكبر الدول تدخلا في المجال الاقتصادي و تحدد بصرامة شديدة شروطه و ذلك باعتبارها سلطة و ليس باعتبارها منتج و قد برهنت الوقائع التاريخية و المعاصرة على انه لا غنى لسوق قوية عن دولة قوية تقف أمامها و من ورائها. [385]

كما أن سياسة الانسحاب الاقتصادي للدولة بدأت تبرز محدوديتها و هو مبدأ يطرح مجموعة تساؤلات حول وظائف الدولة والمجالات التي عليها أن تتدخل فيها و التي عليها أن تنسحب عنها نهائيا للسماح للقطاع الخاص و الأطراف الأخرى التكفل بها ،و هو ما يقود إلى التساؤل حول أسباب و مرجعية المفهوم سواء في الدول

---

[380]ص 2 8 2 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23 تاريخ الإطلاع:14 /07 /2014، 13. 13 .

[381] خلاوف وليد، المرجع لسابق الذكر ، ص176_175

[382]امين سمير مستقبل الجنوب في عالم متغير مصر ،مركز البحوث العربية ،2002 . ص 136

[383]الشفيع عيسى محمد عبد ،" دور الدولة في التجارب التنموية الآسياوية".بحوث اقتصادية عربية، العددان 53-54 شتاء-ربيع 2011 .ص ص 28 ،29

[384] بروسي ، من الدولة الفيبرية الى الحوكمة كمنظوردولاتي جديد:رؤيةنقدية، **مرجع** سابق الذكر ،، ص 69

[385]مسعد محمد محي ، دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة) . مصر: مركز الإسكندرية للكتاب،2006،ص 123.

الغربية أو الجنوبية فالمطالبة بانسحاب الدولة عن بعض المجالات في إفريقيا قد تؤدي إلى اندثار الدولة فإذا كان القطاع الخاص في الدول الغربية متطور بحيث يستطيع تشغيل عشرات الآلاف من اليد العاملة فهذا القطاع منعدم في هذه الدول و منه هناك تناقض حول مرجعية الدعوة إلى انسحاب الدولة اقتصاديا و تقوية دورها سياسيا من خلال تسيير القطاع العام و كيف يحصل التوفيق بين الحكم الراشد اقتصاديا و سياسيا؟ [386] فهناك تناقض في وجهة نظر البنك حول دور الدولة، فهو من جهة يسعى لان تستمر هذه الدولة في أداء وظيفتها الاقتصادية في هذه البلدان و ذلك لأجل تسهيل الاستثمار لرؤوس الأموال الأجنبية و تقليص القطاع العام و تطبيق اقتصاد السوق و الخوصصة و امتصاص التوترات الاجتماعية و تجنيد الجماهير و من جهة تسعى لتهميش دور الدولة و تقليصه و التخلي عن دعمه بعد الوصول إلى السيطرة على السوق في هذه البلدان.

ولقد انتقدت هذه البرامج خاصة بعد نجاح تجربة دول جنوب شرق أسيا، التي أثبتت أن التوفيق بين الدولة والسوق هو سبيل التنمية الاقتصادية، بتحقيقها معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الوقت الذي عانت فيه الدول الإفريقية التي طبقت البرنامج من ضعف في النمو الاقتصادي وتدهور في مؤشرات التنمية الاجتماعية ولقد جاءت هذه الانتقادات من داخل البنك ذاته ،وقاد ستيغليتز احد الاقتصاديين البارزين في البنك حملة لانتقاد الفكر اللبرالي الجديد مشيرا إلى انه لم يلتفت إلى بعض الأدوار المهمة للدولة مثل دورها في تنمية وتكوين رأس المال البشري والتنمية التكنولوجية. [387]

وبالنسبة للقطاع الخاص، فالدول المتقدمة بدأت تطورها الاقتصادي بعد انجازها الشروط الذاتية والموضوعية المهمة واللازمة لذلك ، و كان في مقدمتها انهاء قيم وتقاليد وعلاقات المجتمع الإقطاعي وإقامة نظام الطائفة الحرفية على قاعدة تعميق التقسيم الاجتماعي للعمل، فضلا عن انجاز التراكم الرأسمالي والتي تمخض عنها حركة علمية وثورة صناعية ومن خلال طبقة رأسمالية صناعية تجارية الجذور وهو ما أدى إلى سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي على كامل عملية التطور وحركة النظام الاقتصادي،وعلى العكس نجد أن التنمية في بلدان الجنوب ابتدأت بعد استقلالها السياسي عقب الحرب العالمية الثانية ومن ظروف سياسية واجتماعية تختلف كليا عن تلك التي ابتدأت منها الرأسمالية. [388]والقطاع الخاص غير قادر على قيادة عملية التنمية ،وتعبئة الموارد المحلية وإعادة إنتاجها ،بسبب طبيعته وحدود مشروعه التنموي في هذه البلدان ولاعتماده آلية السوق التي لا يمكن الإقرار على أنها يمكن أن تنجز تراكم رأسمالي كفيل بتحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل ولا من شأنها أن تؤدي إلى إنتاج سلعي وخدمي يكفي لإشباع الحاجات الأساسية للسكان ،لاسيما أن اغلب النظم فيها انطلقت كنظم (publisum)

---

[386] ب ميغا بوبكاري، **المرجع** لسابق الذكر، ص-ص 32 _33

[387] راوية، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا_دراسة تحليلية لمبادرة النيباد .**المرجع** لسابق الذكر، ص **74**

[388] ص 2، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238162تاريخ الإطلاع:14 /07 /2014، 13. 13

أعطت اولوية لقضايا التشغيل وإشباع الحاجات الأساسية للسكان وتجاوز ظروف التخلف الموروث._كما تمت الإشارة إليه في المبحث الأول من الفصل الثاني.[389]

و هو ما يثبته الواقع فعدد الفقراء يزداد والمستفيدون أقلية وتمكين هؤلاء هو كلام أجوف لا يتحقق في الواقع وهذه الأنشطة ليست أكثر كفاءة من تحرك الدولة ولا اقل تكلفة كما أنها لا تتمتع بالشفافية ولا تخضع للمساءلة بدرجة اكبر من نظيرتها الحكومية،[390] فدور (و ليس تدخل) الدولة ضروري و محوري في عملية التنمية الاقتصادية في بلدان الجنوب، و لا يمكن مقارنته بدور قطاع يبحث عن الربحية (حتى مقابل خسارة أطراف أخرى) ويعاني نقائص تحد من دوره ، كفشل آلية (ميكانزم) السوق في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد لان ربحية السوق قد لا تتطابق مع صافي المنفعة الاجتماعية(social benefit)وهو ما يتطلب وجود آلية تهتم بالعوامل الاجتماعية؛ وكذا عدم استطاعة القطاع الخاص معالجة الاختناقات في الاقتصاد على المستوى الكلي؛و أن العديد من السلع والخدمات تعد سلعا اجتماعية(social goods) مما يفرض على الدولة تواجد اكبر في الاقتصاد لان القطاع الخاص لا يمكنه الاستثمار فيها لضعف العوائد المتأتية منها.[391]

أما عن المجتمع المدني ،فبالرغم من أن الأدبيات لا تشير إلى علاقة بينه وبين الدولة التي تتبنى الإصلاحات السياسية والاقتصادية ذات الاتجاه الليبرالي ، فإنها تؤكد على أن بروز المجتمع المدني يعني زيادة المشاركة السياسية، على مستوى دول الجنوب التي تتبنى الديمقراطية ،[392] حيث تم التسويق للمفهوم له بصفته عامل أساسي في عمليات الانتقال الديمقراطي في دول الجنوب ؛و بصفته إطار للمشاركة السياسية يقف ضد الدولة الشمولية و كبديل عنها و ذلك استناداً إلى تجربة أوروبا الشرقية؛ و استعمل في إطار المشروطية السياسية كأحد مقاييس الحكم الراشد واحد محددات العملية التنموية، و سعياً لاثبات فكرته و تجذرها، و اثبات قبول الثقافة السائدة لها، و توضيح مدى استقلالية و فاعلية مؤسساته ، و شرح ادواره الهامة في التنمية.[393]

و عليه فهذا الطرح يثير الكثير من التساؤلات حول ما إذا كان قابل للتصدير و التطبيق في بيئة غير التي نشأ فيها ، حيث يرى العديد من الباحثين أن الظروف التاريخية و الاقتصادية و الثقافية التي سمحت بظهوره في البيئة الغربية؛لم تتوفر في دول الجنوب ومن المعيارية ربط المجتمع المدني بالحكم الراشد في دول تفتقر لخصائص البيئة التي نشأ فيها، وهي وفق براتراند بادي "B. Badi "ثلاثة شروط تتمثل في : وجود تمايز بين القطاع العام

---

[389] ص4 . http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238162تاريخ الإطلاع:14 /07 /2014، 13. 13.

[390]امين سمير، مستقبل الجنوب في عالم متغير .**المرجع** لسابق الذكر ، ص 136

[391] ص4 . http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238162،تاريخ الإطلاع:14 /07 /2014، 13. 13.

[392] البكاي ولد عبد المالك، "المجتمع المدني،الدولة والسوق :دراسة تحليلية للتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني ".مجلة دراسات ،العدد 24 .ص37

[393]علي محمد مكاوي ، الحكم الرشيد و المؤسسات الغير الرسمية في مصر(الجمعية الشرعية نموذجاً). بحوث و اوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد يومي: 08،09 افريل 2007، جامعة سطيف، 2007. ص 398.

والقطاع الخاص ؛ فردانية العلاقات الاجتماعية ؛و أفقية العلاقات داخل المجتمع القائم على المنطق الجمعوي. [394]واختلاف الصيرورة المجتمعية في الغرب تجعل سحب النموذج الغربي للمجتمع المدني على دول الجنوب نوع من الإسقاط الذي لا يأخذ في عين الاعتبار الخصوصية الثقافية والاجتماعية لتلك المجتمعات.

مما يوحي بالاعتقاد أن الحديث عن تجربة المجتمع المدني في دول الجنوب(المتسمة بالطابع الجمعي ، وتسير وفقا للنمط الأبوي الجديد المتميز بالاندماج بين العام والخاص) محض هراء، [395] فلا مجال للحديث عن فكرة المجتمع المدني في مجتمعات ذات منطق نيوباتريمونيالي يتسم بالغموض بين المجال العام و الخاص و التداخل الكبير بين المجتمع و الدولة حيث عملت الدولة التسلطية على ابتلاع المجتمع المدني و إلحاق مؤسساته بنظامها ،بالإضافة إلى أن انتهاجها طريق دولة الاستعمار كالإكراه و العنف منع انتظام المجتمع في مؤسسات قوية و مستقلة، [396] فالانفجار في حجم هذه المنظمات في دول الجنوب له سلبيات خاصة في العلاقة بين تلك الدول بنظام المساعدات فمانحو المساعدات يرون بأن هذه المساعدات تفتح الباب على مصراعيه للحصول على حفنة كبيرة من المصادر المادية والرمزية، إلا أن العديد من الفاعلين تم تحويلهم إلى أداة للضغط على الدولة وتقطيعها من خلال سياسات الإصلاح ، [397] وخلق بيئة مناسبة لإقامة وكلاء محليين كوسائل مرافقة لنشر المساعدة الدولية الرامية إلي تحويل دور الدولة إلى دولة عاجزة عن الاضطلاع بمهامها الأساسية وتستعين بممثلين بغرض تجسيد مختلف المصالح الاجتماعية والمنضمات غير الحكومية، إذن هي البديل عنها أو الامتداد لها لخدمة الجماهير.

فتعزيز مؤسسات المجتمع المدني قوامه مؤسسات دولية تستعين بها الدول الغربية لتنسيق مساعديها وتحقيق أهدافها [398] وذلك بالتركيز على عنصر الاستقلالية وصعود هذه المؤسسات في الشرق والجنوب لم يكن بسبب تشابه الأوضاع الداخلية والتاريخية بقدر ما يعزى إلى تضافر العديد من العوامل الخارجية لأجل تجييش المجتمع المدني أو تهميشه، كما أن تنظيمات المجتمع المدني لا تساهم بالكيفية نفسها في الإصلاحات السياسية والاقتصادية، حيث يلاحظ مثلاً أن الأحزاب السياسية تعوق مثل هذه الإصلاحات بوصولها إلى السلطة في الوقت الذي تسهم فيه بعض الجماعات المصلحية الأخرى في عملية التحول الديمقراطي في العديد من دول الجنوب [399] إن البنك الدولي الذي يسير على خطى الاستعمار بمحاولته تحطيم الجماعات و تحريرها من أساسها

---

[394] بروسي، **المرجع** لسابق الذكر ، ص 253

[395] **البكاي ،المرجع** لسابق الذكر ، ص 90

[396] بروسي ،**المرجع** لسابق الذكر،ص 253

[397]**البكاي ،المرجع** لسابق الذكر ، **ص92**

[398] ***محمد عابد الجابري***،حوار الحضارات .. أي مصداقية في عالم تحكمه المصالح؟. المصدر عن موقع: http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n44_01jabri.htm .ص7.

[399]**البكاي ،المرجع** لسابق الذكر ، **صص** 36 _92

التضامني بتحطيم القبيلة التي تمثل الحصن الضامن لاستمرارية التكافل الاجتماعي و تحطيم الأشكال التضامنية في مجتمعات الجنوب و تحطيم النظام العائلي الذي تقوم عليه، يهدف حسب روني اوكياك إلى إضعاف الدولة بطرحه للمجتمع المدني كبديل عن الدولة التي تتميز بالفساد و التسلطية والبرقراطية و بافتراض" أن دولة اقل مجتمع أقوى" less state more society و هو ما يعكس الثقافة السياسية الانجلوساكسونية السائد بعد انهيار الاشتراكية وهي سياسات تؤدي إلى تفكيك الدولة وتضخيم المجتمع، و منه حسبA chil mbe mbe "أن التأسيس لحركة جمعوية افريقية مطلوب لكن لا ينبغي إهمال الآثار الجانبية ،لا سيما فيما يتعلق بالانقسامات"وبالتالي طرح المجتمع المدني كبديل للدولة هي أطروحة لا يمكنها النجاح في هذه الدول المتميزة بالانقسامات الاثنية لأنها تؤدي إلى فوضى في غياب دولة قادرة على فرض النظام، [400]وبالتالي الاعتماد على النماذج التنموية الآتية من الغرب لن تؤدي إلا إلى زيادة تبعية هذه الدول لتلك الدول المتقدمة و إبقائها في تخلفها. [401]

المطلب الثاني:تقييم سياسات البنك الدولي

يتضح من خلال تتبع مراحل سياسات البنك الدولي أنها تطورت من محاولة إعادة إعمار أوروبا إلى السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في دول الجنوب ، إلى محاولة فرض مصوغات جديدة تنادي بحقوق الإنسان، ومحاربة الفقر، وحماية البيئة، والرشادة السياسية إلا أن ما يدعو للارتياب في هذه السياسة هو عدم منحه القروض للدول التي تخالف توجهه، و هو ما يوحي بلعبه دور سياسي بالإضافة إلى الدور الاقتصادي والمالي لتشكيل التوجه العالمي، و هي أهداف أحادية الطرف لا تأخذ برأي و لا مصلحة هذه الدول باعتماد فلسفة اقتصاد السوق الحر الذي لا يخضع إلا للقانون الطبيعي الذي يزداد فيه القوي قوة والضعيف يزداد ضعفا. [402]فبدأ بتقديم المعونات الغذائية بطريقة متناقضة و التي حولت متلقيها تدريجيا إلى الاستيراد المنتظم، وممارسة سياسة الإغراق التي ترفضها الدول الكبرى داخل حدودها و تشجع إنتاجها عند ممارستها في الخارج وإعاقة التنمية الزراعية لدول الاستيراد، وهذا "باسم المعونة الإنسانية " ثم جاءت سياسة الدعم المالي لأجل التصدير وهي سياسات تترك آثارا مدمرة على الإنتاج المحلي، حوّلت البلاد التي كانت سلالا للغذاء إلى أسيرات للدول الكبرى مطالبة إياها بحرية التجارة ورفع الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال حين توافق مصالحها، و تضع الحواجز المقننة أمام الهجرة بحثا عن العمل،وهي لا تسمح بانتقال التقنية لحماية الملكية الفكرية [403]و يصف "جان جاك شرايبر" الطريقة التي أغرق بها البنك دول الجنوب بالديون أنها منهجية ،مبرمجة وفيها الكثير من الخداع عبر علاقات مشبوهة بصناع القرار في تلك الدول

---

[400]بروسي، **المرجع** لسابق الذكر ، صص 253 _ 255 بروسي

[401]الرميدي، **المرجع** لسابق الذكر ، ص 192

[402] عبد العزيز زايدي، **المرجع** لسابق الذكر،ص66

[403]محمد شعبان صوان، مفارقات التنمية وفق النموذج الغربي، ص 02.

لدفعهم إلى الاستدانة حتى دون حاجة دولهم إليها.[404]حيث استطاع البنك إقناعها بأنه يمكنها تحقيق تنمية عن طريق القروض...ثم شيئاً فشيئاً أخذ بفرض شروطه على الدول الطالبة للقرض ،كإجراءات من قبيل رفع الدعم على بعض السلع الأساسية ،وهو ما انعكس سلبا على مستوى معيشة المواطن غذائيًا وصحيًا وتعليميًا،[405]وأدى إلى البطالة وانخفاض درجة إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطن بسبب ارتفاع الأسعار و تدهور أحوال الفقراء وتأثر فئات الطبقة الوسطى في المجتمع[406]وتباطئ معدلات النمو الاقتصادي نتيجة السياسات الانكماشية ،مما أدى إلى خفض الطلب المحلي المؤدي إلى المزيد من حدة الركود الاقتصادي وتراجع الطلب على العمل ،يضاف إلى ذلك تأثير عمليات خوصصة المؤسسات العامة وضرورة تقليص العمالة بها قبل انتقالها إلى الملكية الخاصة، وكذلك تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة،[407] والانخفاض الشديد في أجور العمال مما يعني أنها وصفة لإدامة الفقر.[408]

و بازدياد تراكم الديون ،وتغير ملامح اقتصاديات هذه البلدان وتزايد الانفتاح الاقتصادي ، بما لم يكن في صالح هذه البلدان[409] أصبح من المستحيل الوفاء بالشروط التى يتم بموجبها الحصول على هذه القروض، لأن الديون الجديدة تستخدم في تسديد الديون القديمة. [410]. وبسبب إخفاقها ولاسيما مع وجود شكوك حول قدرتها لإدارة مخصصات التنمية لديها سارع البنك للبحث عن صياغة آلية جديدة لتحقيق أهدافه بأكثر فعالية وأقل تكلفة،و صك "مفهوم جديد" يعبر عن حزمة من السياسات المتعلقة بالأداء الاقتصادي و السياسي و التي يجب على دول الجنوب تبنيها مقابل الحصول على مساعدات،[411]في هذا المقام يقول جون مينيار كينز kinz: اذا كنت مدينا له بالف جنيه مصرفي فلن استطيع النوم اما اذا كنت مدينا له بمليون جنيه فانه هو الذي لن ينام[412] وأكد أنه على هذه الدول أن تأخذ معايير تأتي من الخارج ، وهو ما يُظهر الدوجماتية في تعامل البنك

---

[404] **نزار قنوع**، ، **المرجع** لسابق الذكر ، ص 80

[405] فريد خليل الجاعوني ، ، **المرجع** لسابق الذكر ، ص 97

[406] البنك الدولي ومؤسساته المالية أهداف معلنة ونوايا خفية16.04.2014.12.6.http://www.aldiwan.org/articles.php?action=show&id=69..

.ص9

[407]جنوحات فضيلة ، **المرجع** لسابق الذكر ، ص145

[408]ش بيار ، **المرجع** لسابق الذكر ، ص184

[409]البنك الدولي ومؤسساته المالية أهداف معلنة ونوايا خفية، المرجع لسابق الذكر ، ص 9

[410]http://www.mafhoum.com/press5/144E13.htm.48 19.06.2014///14,

[411]دراسة اجريت مع ح الانسان ، **المرجع** لسابق الذكر، ص9

[412] اقتصاديات التنمية ص 161

الدولي مع دول الجنوب،[413] و تصاعد منحنى استخدام المشروطية السياسية من قبل البنك الدولي خلال عقد التسعينيات على وجه الخصوص، حيث طُبقت في هذه الأثناء أشكال متفاوتة من الضغوط على الدول متلقية للمعونة من قبيل الشروط المرتبطة بالقروض، فضلا عن الميل إلى الوقف المتكرر أو قطع وتجميد برامج المعونة لحسابات سياسية ومن ثم فقد كان الحصول على معونات تنموية في تلك الفترة مرهونا في العديد من الحالات بالالتزام بعدد من القواعد والسياسات ذات المضمون السياسي، [414]كتطبيق المحاسبية فيما يخص الإنفاق العام، والشفافية عند اتخاذ القرارات، وتعزيز حكم القانون ،و بهذا يكون البنك قد خرج عن المسار المحدد له ؛و الوظائف المسندة إليه، حيث يؤكد ميثاق نشأة البنك الدولي أنه يجب عليه عدم التدخل في الشؤون السياسية لأعضائه، ويجب ألاَّ يتأثر بالاعتبارات السياسية في قراراته؛ فلا يتم الاستناد إلا إلى الاعتبارات الاقتصادية، [415]

إلا أن الوقائع العديدة في تاريخ البنك تثبت خروجه عن هذا المبدأ، ولعل تراجعه عن تمويل مشروع السد العالي بمصر أمام رفضها شروط الولايات المتحدة ،مثل الانضمام إلى حلف بغداد لخير دليل على ذلك.

كما أن هذه السياسات جعلت هذه الدول تعاني وضعا مأزوم، كيف تأخذ بسياسات أثبتت فشلها؟ كما أنها لا تستطيع الحصول على تمويل جديد و هو ما أثر على شرعية عدد من الأنظمة فيها، [416]وفاقم حجم الديون الخارجية (التي قيدتها بشروط تخدم سياسة البنك الدولي) من تعزيز تبعية هذه الدول للخارج بحيث أصبح عليها مراعاة مصالح الجهات المانحة و العمل على تحقيقها عند تصميمها لسياستها الاقتصادية الخاصة، مما أدى بها إلى التحول عن طريقها الإنمائي الذي كانت تختاره بوعي واستقلالية والسير في طريق أخر حدده البنك الدولي كشرط للحصول على مساعدات البنك التي في غالب الأحيان لا تؤدى إلى الأهداف المنشودة ومنه تبقى تعاني التبعية المالية للبنك بسبب اندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي الدولي، [417]وعندما تثار مسالة إلغاء الديون يتبجح الغرب بان الأمر سيؤدي إلى ما يسميه الاقتصاديون " الخطر الأخلاقي" فعدم القدرة على التسديد تشجع على الاستمرار في الاقتراض أملا في عدم التسديد، لكن من جهة أخرى الخطر الأخلاقي لابد ان بطبق من الجهتين إذ أن الإفراط في الاقتراض هو إفراط في الإقراض ويتعين على الدائنين تحمل أخطاء ارتكبوها في السبعينات. [418]

---

[413]توفيق راوية، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا_دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. **المرجع** لسابق الذكر ص **83**

[414]. هناء عبيد، **المرجع** لسابق الذكر، ص4

[415]http://www.wahatalarab.com/asp/showArticlepx?Art_ID=170157&Upvisitedcoun=true&Reply pos=

[416]دراسة اجريت بالتعاون مع برنامج الديمقراطية و حقوق الانسان ،**المرجع** لسابق الذكر، ص 9

[417]فارس ظاهر، دراسة السياسات الاقتصادية للبنك الدولي و اثرها على تحقيق التبعية. **المرجع** لسابق الذكر، ص3

[418]مارتن غرينيش ،**المرجع** لسابق الذكر، صص 321 _322 ع د

كما أن افتراضها أن تحرير قوى السوق ضمانة لتحقيق التنمية في هذه البلدان لم يثبت واقعيا ،فحسب تقييم أجراه البنك و شمل 19 دولة حول هذه السياسات خلص إلى نتائج ضعيفة و سلبية، بل إلى حصول مضاعفات خطيرة على الصعيد الاجتماعي حيث زادت من هشاشة الظروف الاجتماعية لهذه المجتمعات ،و يرى ستيغليتز Stiglitz أن البنك لم يُقدر بشكل جيد مخاطر إستراتجيته التنموية على الفقراء و لا التكلفة السياسية و الاجتماعية على المدى الطويل وبإضراره بالطبقة الوسطى لصالح نخبة قليلة ؛ولتعظيم مصالح النيوليبرالية فهو طريق لم يخدم سوى مصالح مؤسسات بروتن وودز والشركات المتعددة الجنسيات ،وكرس تبعية دول الجنوب للدول المتقدمة ولم يأخذ بالاعتبار خصوصياتها، [419].

كما انعكست سياسة البنك في تعميق هذه التبعية على النقل الأفقي للتكنولوجيا أي استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها وطنيا أو قوميا أو إقليميا، وقد اختار معظمها اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة باعتقاد أن ذلك سيمكنها من اقتصاد الوقت والنفقات، لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجية لدول الجنوب، مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا. كما أن اقتصاد هذه البلدان المدينة يتعرض لمؤامرة مالية دولية بعد أن تم توريطها في مديونية مفرطة، والذي يتمثل في احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الإستراتيجية التي بنتها هذه الدول عبر جهودها الإنمائية المضنية خلال عقود من الزمن على نحو يعيد لها السيطرة الأجنبية، حيث بعد تعثر هذه الدول في سدادها لديونها جاءت الدعوة من بعض الدائنين إلى مقايضة الديون ببعض الأصول الإنتاجية في هذه الدول، وهو الطرح الذي لقي صدًا واسعا في نفوس الدائنين لأنه يحسن من محافظهم المالية ويحول الديون المشكوك في تحصيلها إلى أصول إنتاجية ذات عوائد مستمرة، أي يتحول الدائنون إلى مستثمرين ومنه إخضاع سياسات هذه الدول إلى مزيد من الرقابة والتبعية الخارجية، [420]التي لن تبقى رهنًا على الجانب الاقتصادي، باعتبار أن القروض ليست فقط مشروطة بشروط مالية اقتصادية بل أيضا تكون مرهونة بمواقف سياسية لا بد منها للحصول على الأموال، من خلال تبني وتأييد سياسة الدول المانحة وتبني نظامها السياسي وتطبيق النظام المالي المتبع بها بغض النظر عن ماهيته؛ وعدم تلاءمه في الغالب مع طبيعة وتكوين النظام الاجتماعي في بلدان الجنوب.

كما تُعرض حرية صانع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي مما يعني تبعية النظام السياسي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة الفارضة لسيطرتها على دول الجنوب بما يصب في صالحها، من خلال سياستها المالية واليات العولمة (المؤسسات الدولية ،البنك الدولي...)، [421]لإجبارها على تبني الإصلاحات وفق النموذج الغربي اللبرالي الأمريكي سواء بالطرق السلمية أو العنيفة ،وفق شكل جديد للاستعمار ،في ثوب

---

[419]دراسة اجريت بالتعاون مع برنامج الديمقراطية و حقوق الانسان ،**المرجع** لسابق الذكر، ص

[420]فارس ظاهر،**المرجع** لسابق الذكر، ص3

[421]فارس ظاهر،المرجع نفسه . ص4

جديد ويحمل في طياته شعارات براقة ووعود رنانة ،ومبادئ إنسانية (خلق مجتمع ديمقراطي ،بناء مجتمع الحرية ...) لن تتحقق،كما فعل الاستعمار القديم بتخفيه تحت دعاوي العمل للارتقاء بالشعوب المتخلفة وإنقاذها من الهمجية لكنه تحول إلى استغلال للموارد البشرية والطبيعة والقضاء على الخصوصيات الوطنية وهو ما ستفعله العولمة. [422]و هكذا أصبحت هذه المؤسسات بالتدريج ضالعة ليس فقط في السياسات الاقتصادية الكلية لهذه الدول، بل كذلك في مسائل تتعلق بشؤون الحكم فيها، لما لها من آثار اقتصادية مباشرة مثل الإصلاح القانوني و القضائي و الإداري و إصلاح أو بيع أو تصفية شركات القطاع العام، بل و محاربة الفساد، و مستوى الإنفاق العسكري. و النتيجة الضلوع في مسائل كانت تعتبر اختصاصا داخليا مطلقا لكل دولة يحدث هذه المرة بناء على طلب الدول و برضاها المكتوب في اتفاقيات القروض. [423]

من ناحية أخرى يركز البنك الدولي في تقديمه للقروض على مشروعات البنية الأساسية ،وتعزيز القانون والعدالة لتهيئة البيئة للاستثمار والتجارة العالمية بما يخدم مصالح الدول الكبرى و رأس المال العالمي، [424]بتمويله لمشاريع إنجاز الطرق الكبرى و المطارات و الموانئ، الصناعة، التعدين، التنقيب عن النفط والغاز،الزراعة بناء السدود،وهي مشاريع تخدم الدول الصناعية وتدر عليها الأرباح وتشكل الوحدة البنائية للصناعة الغربية، بما يخدم نقل البضائع و ازدهار صناعة السيارات وخدمة التجارة الخارجية و تحريك المصانع و المحركات و المواصلات في الدول الرأسمالية حيث أن الأموال التي يقرضها البنك و المساعدات التي يقدمها تعود إليه في نهاية الأمر و معها الفوائد و الأرباح ، فكثيرا مايحقق البنك الدولي فائضا بحلول نهاية السنة المالية والذي يتحقق من معدلات فائدة بعض القروض. [425]

بينما تحمل هذه المساعدات في طياتها تناقضات لدول الجنوب فمن جهة تؤدي إلى تراجع مستويات المعيشة، ارتفاع أسعار المواد الأساسية الخدمات الاجتماعية و من جهة أخرى تدعو إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية،وهو ما يضاعف مشاكل الرفاه الاجتماعي ويخفض قدرة الحكومة على التعامل مع المطالب الأساسية أي تدمير شرعية النظام، وهو ما قد يشكل لاحقا ضغط على الشبكات المركزية للدولة عبر فرض نماذج جديدة لتوزيع القيم واختراق البناءات الزبائنية التي تأسست عليه الأنظمة الأساسية للعقد الاجتماعي الذي ترتكز عليه الهياكل الدولاتية [426].وعليه البنك الدولي ليس سوى أداة بيد الدول الكبرى لتحقيق سيطرتها

---

[422]بالغالي ،المرجع لسابق الذكر، ص 58,57

[423]مسعد ، ،المرجع لسابق الذكر،ص 61.

[424]ياسين،المرجع لسابق الذكر، ص 98

[425]خليل حسين ، السياسة العامة في الدول النامية .لبنان :دار المنهل اللبناني 2007 ،ص577

[426]خديجة بوريب ،المرجع لسابق الذكر، ص ص 141

على هذه الدول وتحقيق تبعيته [427]هدفه الأساسي هو مساعدة رأس المال الخاص في توسعه وسعيه إلى مناطق الاستثمار المربح في دول الجنوب عبر تمويل بناء شبكة البنية الأساسية في تلك المناطق و عبر انتزاع السيطرة على جهاز الدولة فيها من أيدي العناصر الوطنية و التقدمية التي تحد من تغلغل الرأسمال الدولي و لوضع تلك السلطة في خدمته، [428]ورغم التغيرات في سياسات البنك وشروطه في تمويل هذه البلدان الا ان توجه العالم ظل دعم ومساندة رأس المال الدولي الخاص في سعيه وتوسعه إلى المناطق الاستثمار ذات الربح المرتفع في بلدان الجنوب. [429]

خلاصة الفصل:

و خلاصة القول تتضمن شطرين أولا: أن سياسات البنك الدولي في هذه الدول لم تؤدي إلى حل منصف و مستمر لهذه البلدان و لم تؤدي إلا إلى ازدياد الأوضاع سوءاً ،و تردي الأحوال الاجتماعية لهذه المجتمعات وأدت آلياً إلى تفاقم ظاهرة الفقر و التراجع عن خلق مناصب شغل مما أدى إلى تفشي البطالة والأمراض الاجتماعية ولم تقتصر النتائج على الجانب الاجتماعي، حيث كرست للميل للاستدانة وتفشي ظاهرة المديونية للخارج (الأخذة في الازدياد)، وسياسيا أدت إلى تعريض صنع القرار إلى الضغوطات الخارجية وبالتالي رهن القرار السياسي لهذه الدول و منه تهديد الاستقلال السياسي و الاقتصادي لهذه البلدان [430]وهو ما يحيلنا إلى التساؤل حول جدوى وجود منظمات دولية وقد تحولت الدولة بكل محتوياتها إلى منتج للتبعية الرأسمالية، فرضتها بقوة الغزو العسكري المباشر و تحت السنة الحراب، و فوهات المدافع، و البوارج الحربية،وأجبرتها على أن

---

[427]فارس ظاهر،المرجع لسابق الذكر ص 3

[428]شيريل،**المرجع** لسابق الذكر، ص ص 7 ، 75

[429] شيريل بيار، **المرجع** لسابق الذكر، ص 10

[430]بيار،**المرجع** لسابق الذكر، ص

تتكيف اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و روحيا مع الاحتلال و أن تعيد إنتاج نفسها بما يخدم مصالح البلد المستعمر، و السوق العالمية.[431]

ماجدوى وجود منظمات دولية وقد فرض المستعمر عن طريقها لغته و ثقافته ونقده و قوانينه على هذه الدول ، و أدى إلى تدمير الحياة الاقتصادية و الثقافة الوطنية ،و جعل زراعتها و منتجاتها تابعة للطلب الخارجي، و ربطها بالبلد المستعمر، ماجدوى وجود منظمات دولية وقد فُرض على هذه الدول أن تعمل في إطار تقسيم دولي للعمل تكون فيه أمم متطورة و متقدمة صناعيا و غنية تستعمر و تستعبد أمما و دولا تابعة، تنتج مواد خام أولية و غذائية رخيصة مما يعيد إنتاج التبعية و شروطها.

ثانيا: لا بد لدول الجنوب من نظرة بعيدة المدى للمستقبل واستخلاص العبر من الماضي لفهم ما يدبره الغرب الذي يحاول التدخل حتى في النظام السياسي لهذه البلدان من خلال سياسات إصلاح النظام السياسي وإعادة النظر في أساليب التسيير و أنماط التفكير، و إذا كان الحكم الراشد يُقدم على انه استجابة لفشل الدولة التنموية فان النتائج تؤكد انه فاقم من هذا الفشل ولم يقدم حلاً لها،و هذا لايعني عدم نقد الذات والانطلاق من إصلاحها؛ وعليه لا بد لهذه الدول من كسر التبعية للخارج و عدم الخضوع الأعمى لشروط البنك والاعتماد على الذات وإنشاء تكتلات اقلمية بينها و تكثيف التعامل البيني وإقامة العلاقات الاقتصادية بينها، فإلى متى تقبل الوصفات ذات المنطق الليبرالي ،أو لما لا تعمل على تكييفها مع خصوصياتها وتستفيد منها، لما لا يكون الحل والتطوير نابع من الداخل ووفق الخصوصيات ومن واقع الدول و تاريخها، فمنذ متى تكفي الضغوط الأجنبية لتحقيق رشادة دون أن تصاحبها جهود وطنية لدفعها ،و عليه لا بد من رؤية إصلاحية تعيد الإنسان (الجنوبي) إلى دائرة الفعل ليقود بنفسه تحقيق التنمية مما يعني بلورة بديل مناسب لخصوصيته ،بديل ينهي أشكال الصراع على السلطة و يحقق عدالة حقيقية في التوزيع و هو ما يعيد له حقوقه الطبيعية و ممارسة إرادته دون وصاية عليه او تهميش له.[432]

وعلى ضوء ما سبق ،الحكم الراشد ليس أنموذج جاهز صالح لكل المجتمعات و هو ما على الدراسات السياسية والاجتماعية المختلفة أن تنهض به ، و ذلك باتجاه إرساء علم سياسة لدول الجنوب يتوفر على منهج واليات مناسبة للاقتراب من حالة هذه البلدان واقتراح البدائل المناسبة لهذه المجتمعات و صناع قرارها،[433] البحث يبقى مفتوح

---

[431]محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة و البحث عن ال .الاردن : دار الشروق للنشر و التوزيع، 1999 .ص 303.

[432] مروة سلمان ،**المرجع** لسابق الذكر، ص 56

[433]دحماني ،**المرجع** لسابق الذكر، ص 180

خاتمة و استنتاجات ::

في هذه الدراسة تم تناول موضوع تفعيل البنك الدولي للحكم الراشد في دول الجنوب من مقاربة نقدية، و ذلك من خلال عرض و فحص المنطلقات الفكرية لمقاربة البنك للحكم الراشد، و كذا متابعة سياسات البنك الدولي و مختلف أعماله و برامجه من أجل تعزيز الحكم الراشد في هذه الدول ثم الوقوف على مختلف نتائج وانعكاسات هذه السياسات. وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك الدولي انطلق في فرضه لنموذجه على دول الجنوب من مبرر تنموي، وذلك من خلال ربطه تقديم مساعداته وقروضه بمجموعة من السياسات والتي تطورت من مشروطية اقتصادية من خلال برامج التعديل الهيكلي، ثم مشروطية سياسية وبرامج التحول الديمقراطي، ثم الحكم الراشد، والتي تعتبر وصفة للبنك الدولي و لا تسندها اية خلفيات أكادمية، و على دول الجنوب للالتزام بها للخروج مما اعتبره البنك الدولي أزمة حكم، والواقع أن هذه السياسات زادت في الأزمة التنموية لهذه البلدان و أنستها عقود ما بعد الاستقلال التي عرفت خلالها طفرة في التنمية، فالمديونية الخارجية _التي حصدت مداخيل الكثير من هذه الدول _ أخذة في الازدياد خاصةً باعتبار فوائد الديون ،و إصلاح الحكم مجرد شعار ترفعه الأنظمة التسلطية الحاكمة التي تطبق ديمقراطية سياحية، كما و تحتل معظم هذه الدول أدنى المراتب في سلم منظمة الشفافية العالمية لقياس مكافحة الفساد و المستفيد هو النظام الرأسمالي العالمي و الشركات المتعددة الجنسيات التي فُتحت لها أبواب هذه الدول، و هُيئ لها المناخ المناسب للاستثمار و الربح ، بينما تغرق الكثير من دول الجنوب في **تبعية** اقتصادية و سياسية.

الاستنتاجات :

كأي بحث في العلوم الإنسانية حاول هذا البحثالإجابة على مجموعة من الأسئلة ودلك وفق منهجية "هارولد لازويل "

أولا:ماذا " what"مامضمون مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد

الحكم الراشد هو عملية سياسية مهمة تأخذ القرارات و السياسات من اجل مصلحة الشعب، ومنهجية للحكم تحدد صلاحه او فساده ،وأسلوب جديد للحكم يركز على العلاقة بين المواطنين و الحكومة بما يعطي اعتبار إلى رأي المواطنين في الادارة.و هو ليس مفهوم حيادي من الناحية السياسية ولم يطرح تلقائيا ،بل يندرج فى سياق العولمة كمحاولة لفرض تصور سياسي واقتصادي ما بعد نيوليبرالي ،لذا تقوم الدول الغربية بتشجيعه كل دول العالم

ثانيا_من جاء بالفكرة"Who

مهندسي مشروع البنك هما هاريوايت Harry wite من وزارة المالية الأمريكية و جون ماينارد كينز M,Kinzأحد الاقتصاد يين الرئيسيين في بريطانيا[434]ذلك فيشهر أوتمنعام 1944 في بريتون وودز" Bretton Woods؛ وبالتالي فهو يعكس مصالح الدول الغربية و تتجاوز مهمته مجرد دور بنك عادي، فهو مهندس السياسات الاقتصادية، و معبر للشركات عبر الوطنية و الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، و محدد الاستثمارات و التنمية و السياسات العامة في دول الجنوب و أداته القروض و المشروطية.و منه ليس سوى أداة بيد الدول الكبرى لتحقيق سيطرتها على هذه الدول و تحقيق تبعيتها.

ثالثا _من ناحية السياق التاريخي للحكم الراشد متى_when:

اول ما طرح مفهوم كان في كفكرة و كوصفة في سنة 1989 في تقريره"دولإفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة الى النمو المستدام "،في، لكن اول استخدام له كان سنة 1994.

رابعا_البيئة التي طرح فيها الحكم الراشد:اين_where:

تم طرحه في بيئات دول الجنوب، التي لا تزال تعانيأزمات التنمية والحكم وتفشي مظاهر الفساد و الفقر و المديونية .

خامساً_كيفية تطور مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد كيف_ how

مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد هي مجرد وصفة جاء بها البنك لا تسندها أية خلفية نظرية أو أكاديمية، حيث أشار المفهوم في البداية إلى الجوانب الفنية الإدارية و ذلك لأجل إضفاء الشرعية على تدخلاته في دول الجنوب حيث ارتأى ضرورة إخضاعها في الثمانينات إلى سياسة التجديد الاقتصادي و التعديل الهيكلي. ثم اتجه إلى تطوير أكثر دقة رابطا العلاقة بين الحكم الراشد و علاقته بالتنمية و ذلك من خلال دراسة بعنوان: أسلوب الحكم و التنمية، حيث اعتبر الحكم الراشد مرادف للإدارة التنموية الجيدة، وفي عام 1997 عدل البنك الدولي شيئا ما من المفهوم الذي تبناه في الفترة السابقة فيما يخص نظرته إلى دور الدولة في المجتمع منتقلا من مفهوم الحد الأدنى من الدولة إلى مفهوم أقل و أفضل قدر من الدولة.

سادساً_ماهي مبررات البنك لطرح الحكم الراشد **لماذا _why**

طرح الحكم الراشد في دول الجنوب ، تحت مبررتحقيق التنمية ، بعد فشل البرامج التنموية التي تبنتها هذه الدول منذ استقلالها، وفشل تجارب التنمية و التحديثالتي تم تطبيقها على هذه الدول ،و جاءت برامج البنك الدولي في هذا السياق لمساعدة هذه الدول لتحقيق تنمية في أطار سياسة المشروطية والتي تطورت من برامج الاصلاح الهيكلي التي طرحت كحللمشكلة المديونية و التي اثبتت فشلها ، ثم برامج الدمقرطة في إطار

---

[434]نجم غفار، مرجع سابق الذكر، ص 445-464.

موجات التحول الديمقراطي إلا انها هي الأخرى أثبتت فشلها وهو ما أدى الى طرح الجيل الثالث للمشروطية المتمثل في برامج الحكم الراشد، التي ركزت على المعايير السياسية لإصلاح الحكم على إعتبار ان هذه الدول تعاني أزمة حكم والمشكل ليس مشكل سياسي و و ليس مشكل سياسات ، بل المشكل في تطبيق هذه السياسات .

توصيات:

- لابد من لفت انتباه صناع القرار في هذه الدول لخطورة هذه السياسات المتبعة وعدم الاستسلام لاملاءات الغرب الرأسمالي الساعي للربح ولو على حساب الشعوب
- ولابد من كسر قيود التبعية و إنشاء تكتلات إقليمية وتكثيف التعامل البيني و إقامة علاقات اقتصادية بينية
- وعلى الدارسين والباحثين في هذه البلدان النهوض بدراسات منطلقة من واقعهم واقتراح بدائل مناسبة لتطوير مجتمعاتها .
- وفي الأخير أرجوا أن يكون ما تم تقديمه يمثل رؤية شاملة وواضحة عن الموضوع، إلا أني لا أدعي الكمال لهذا العمل، إلا أني أأمل أن أكون قد وفقت في عملي وفي الإلمام ببعض جوانبه التي أرجو أن تكمله أعمال لاحقة، وأن تكون هذه الخاتمة انطلاقة لبحوث أخرى التي أرجو أن تركز أكثر على الاحصائيات التطبيقية والميدانية للوصول لنتائج أكثر دقة حول مختلف سياسات مؤسسات بروتن وودز وعلى دور الأنظمة الحاكمة في دعم هذه السياسات .

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: الحدود المفاهمية للحكم الراشد(تحديد و تاصيل)

المبحث الأول: مضمون الحكم الراشد حسب المقاربات الأكاديمية(الدراسات)
المطلب الأول:مجال الدراسة للحكم الراشد
المطلب الثاني:التعريفات الأكادمية للحكم الراشد

المبحث الثاني: مضمون الحكم الراشد حسب المقاربة المؤسساتية

المطلب الأول:البنية الفكرية لمقاربة البنك الدولي للحكم الراشد.
المطلب الثاني:المنطلقات الفكرية لمختلف لمقاربات(المؤسساتية)للحكم الراشد

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: سياسات البنك الدولي تجاه دول الجنوب(بين المعونة و المشروطية).

المبحث الأول:تطور سياسة المشروطية للبنك الدولي

المطلب الأول:واقع الحكم في دول الجنوب قبل مشروطية البنك
المطلب الثاني: المشروطية الإقتصادية
المطلب الثالث:المشروطية السياسية

المبحث الثاني: المشروطية السياسيةو تعزيز الحكم الراشد

المطلب الأول:المطلب الأول:إستراتجية عمل البنك لتعزيز الحكم الراشد

المطلب الثاني: مساعداتالبنكالدولي لتعزيز الحكم الراشد

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث انعكاسات سياسات البنك تجاه دول الجنوب.

المبحث الأول:واقع الحكم الراشد و التنمية في دول الجنوب

المطلب الأول: مؤشرات الحكم الراشد في دول الجنوب

المطلب الثاني: :نتائج سياسات البنك على التنمية في دول الجنوب

المبحث الثاني: :تقييم سياسات البنك الدولي

المطلب الأول:الحكم الراشد و المعيارية

المطلب الثاني: تقييم سياسات البنك الدولي

خاتمة و إستنتاجات

توصيات

فهرس الأشكال

الشكل (1) يوضح المكونات الثلاثة للحوكمة:

الشكل (2): يبين باراديم الحكم

الشكل (3) يمثل إطار عمل الحكم الراشد

الشكل (4) يبين طبيعة عمل البنك الدولي

الشكل (5) راهن الدولة في ظل عملية التحول من التسلطية السياسية

الشكل(6) يبين مؤشر الفساد

الشكل (7) يبين الرشوة المتدفقة الى مؤسسة الشرطة و المؤسسة القضائية حسب المناطق

فهرس الجداول

الجدول رقم (1) شروط وأهداف قروض التكيف الهيكلي.

الجدول (2) يبين أربع مقاربات لتفعيل الحكم

الجدول(3) يبين اكبر عشرة بلدان مقترضة من مؤسسة التنمية الدولية خلال2010

الجدول (4) يقدم محاور اقراض البنك للفترة (2009,2005

الجدول (5) يوضح عوامل ومكونات مسائلة الحكومة

الجدول (6) يوضح مؤشرات قياس إدارة الحكم 2000_2001في عينة مختارة من دول الجنوب

الجدول (7): يبين تطور حجم الديون على دول الجنوب وخدمتها (1995– 2000) بالمليار دولار

الجدول (8) يمثل الدين الخارجي لدول مختارة (أفريقيا جنوب الصحراء) بالمليون دولار

الجدول(9)يمثل الناتج المحلي العالمي بالنسبة للفرد من 1975 الى 1997 ،مقدر بالدولار الأمريكي.

شكر و عرفان

إهداء

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الحدود المفاهيمية للحكم الراشد

المبحث الأول: مضمون الحكم الراشد حسب المقاربات الأكاديمية (الدراسات).....08

المطلب الأول: مجال الدراسة للحكم الراشد.....08

أولا:مفهوم الحكم الراشد و بروزه في الدراسات الأكاديمية.....10

ثانيا: الإشكالية الرئيسية لدراسة الحكم الراشد.....12

المطلب الثاني:تعريفات الحكم الراشد 16

المبحث الثاني: مضمون الحكم الراشد حسب المقاربة المؤسساتية.....21

المطلب الأول: البنية الفكرية لمقاربة البنك الدولي للحكم الراشد.....22

أولا: مضمون مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد.....23

ثانيا:تطور مقاربة البنك الدولي للحكم الراشد: 28

المطلب الثاني:المنطلقات الفكرية للمقاربة المؤسساتية للحكم الراشد.....34

خلاصة و إستنتاجات.....:43

الفصل الثاني:سياسات البنك الدولي للحكم الراشد.

المبحث الأول: تطور سياسة البنك الدولي"المشروطية" تجاه دول الجنوب.....46

المطلب الاول:واقع الحكم في دول الجنوب قبل مشروطية البنك 46

أولا: تحدي تحقيق التنمية السياسية و بناء الدولة 46

ثانيا: تحدي تحقيق التنمية الاقتصادية.....50

ثالثا:تحدي البقـــاء.....54

المطلب الثاني: المشروطية الاقتصادية 55

أولا: أسباب المشروطية الاقتصادية 56

ثانيا:مضمون سياسات المشروطية الاقتصادية.....57

المطلب الثالث: المشروطية السياسية.....60

اولا:الإعتبارات التي أدت الى التحول فيى مشروطية البنك 61

ثانيا:الجيل الثاني من المشروطية "الديمقراطية" 64

ثالثا: الجيل الثالث من المشروطية (االحكم الراشد) 67

المبحث الثاني:المشروطية السياسية "تعزيز الحكم الراشد" 70

المطلب الأول:إستراتجية عمل البنك لتعزيز الحكم الراشد.....70

أولا:أساليب البنك تعزيز الحكم الراشد.....70

ثانيا:القضايا المحورية المطروحة في إطار عملية تعزيز الحكم الراشد.....75

المطلب الثاني: مساعدات البنك الدولي لتعزيز الحكم الراشد.....79

أولا:مساعدات البنك الدولي على المستوى الإقليمي.....79

ثانيا:مساعدات البنك الدولي على المستوى القطري 83

خلاصة الفصل.....86

الفصل الثالث: انعكاسات سياسات البنك الدولي على دول الجنوب

المبحث الأول:واقع الحكم الراشد و التنمية في دول الجنوب.....88

المطلب الاول: مؤشرات الحكم الراشد في دول الجنوب.....88

أولا: مؤشر التضمينية.....88

ثانيا:مؤشر المسائلة.....91

المطلب الثاني:نتائج سياسات البنك على التنمية في دول الجنوب.....95

أولا:على المستوى الإجتماعي 96

ثانيا:على المستوى الاقتصادي.....98

المبحث الثاني:تقييم سياسات البنك الدولي.....104

المطلب الأول:الحكم الراشد و المعيارية 104

أولا: الحكم الراشد و الديمقراطية إشكالية النموذج.....104

ثانيا:محاور الحكم راشد.....106

المطلب الثاني:تقييم سياسات البنك الدولي 111

خلاصة الفصل الثالث.....116

خاتمة و استنتاجات 118

توصيات.....125

قائمة المراجع والمصادر 121

فهرس الأشكال و الجداول

فهرس الموضوعات

قائمة المراجع و المصادر

أولا:المصادر

1 –القرآن الكريم

ثانيا:المراجع

1-التقارير رسمية

_التقرير السنوي للبنك الدولي 2011

2-القواميس :

- ايفانز غراهام جيفري موينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. تر: مركز الخليج للابحاث،الإمارات العربية المتحدة؛كتب بنغوين المحدردة،2004

3- الكتب

باللغة العربية:

- ابن منظور أبي الفضل ، لسان العرب .لبنان:دار صادر بيروت، 1997.
- وهبان احمد،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** .مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر ،2000
- الكايد زهير ، الحكمانية قضايا و تطبيقات. الاردن: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003
- الشطي اسماعيل و آخرون، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية.مصر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004
- زيغلر جان،سادة العالم الجدد.تر:محمد إسماعيل،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2003
- ناي جوزيف و دوناهيو جون،الحكم في عالم يتجه نحو العولمة.تر:محمد الشريف الطرح ،المملكة السعودية، العبيكات ،2002
- البيلاوي حازم، ،النظام الاقتصادي المعاصر _منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة .الكويت :المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب،د س ن)

- حافظ عبد الرحيم، السيادة و السلطة : الآفاق الوطنية و الحدود العالمية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.
- حمدي عبد الرحمان،إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟.مصر:مكتبة مدبولي ،2007.
- يوهان نوربيرغ، دفاعا عن الرأسمالية العالمية. تر: نور قباعة، لبنان،الاهلية للنشر و التوزيع، 2007
- محي مسعد محمد ، دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة) . مصر: مركز الإسكندرية للكتاب،2006
- الخالدي محمد ،زكاة النقود الورقية المعاصرة.الجزائر:شركة الشهاب للنشر و التوزيع،1989 .
- دويدار محمد،مبادئ الإقتصاد السياسي. الجزائر :موفم للنشر و التوزيع ،2004
- عارف محمد نصر،إبستمولوجيا السياسة المقارنة _النموذج المعرفي_النظرية _المنهج_.لبنان،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2002
- طالب محمد سعيد ، الدولة الحديثة و البحث عن الهوية .الاردن : دار الشروق للنشر و التوزيع، 1999.
- محمد علي الحسن محمد علي العلاقات الدولية فى القران والسنة ،؟مكتبة النهضة الاسلامية ،1980.
- فرج محمد انور ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية._دراسة نقدية مقارنةفي ضوء النظريات المعاصرة.(د ب ن ، مركز كردستان للدراسات الإستراتجية،2007)
- غرينيش مارتن و تيرى اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.تر: مركز الخليج للابحاث ،الامارات:مركز الخليج للابحاث، 2008
- نوفل احمد سعيد و أخرون،الوطن العربي و التحديات المعاصرة .مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ،2008
- سمير امين، مستقبل الجنوب في عالم متغير .مصر ،مركز البحوث العربية ،2002
- سمير امين و آخرون، العلاقات العربية الاوربية(قراءة عربية نقدية). مصر، مركز البحوث العربية و الافريقية، 2002
- جندبي عبد الناصر ، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية: منذ نهاية الحرب الباردة (الجزائر، دار قانة للنشر و التجليد، 2010)

- جندلي عبد الناصر،التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسرية و النظريات التكوينية .لجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2007
- بن خلدون عبد الرحمان ،مقدمة بن خلدون .مصر:دار الفجر للتراث ،2004.
- زياني صالح و مراد بن سعيد، الحوكمة البيئة العالمية (قضايا و اشكالات). الجزائر: دار قانة للنشر و التوزيع، 2010
- صقر عاشور ،تحسين اداء التنمية من خلال اصلاح منظومة ادارة الحكم في الدول العربية. مصر:دد ن،2005
- توفيق راوية،الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. مصر : معهد البحوث و الدراسات الافرقية،2005 . رمزي علي إبراهيم
سلامة ،إقتصاديات التنمية.مصر :الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع،1999
- شنوف شعيب و ناصر دادي عبدون، الحركية الاقتصادية للدول النامية بين عالمية مالك بن نبي و العولمة الغربية، الجزائر، دار المحمدية العامة، 2003.
- شيريل بيار،البنك الدولي دراسة نقدية.مصر :سيناء للنشر،1994
- زغلول خالد سعد حلمي،مثلث قيادة الإقتصاد العالمي _دراسة قانونية و إقتصادية_.الكويت ،مجلس النشر العلمي،2002
- خليل حسين ، السياسة العامة في الدول النامية .لبنان :دار المنهل اللبناني 2007
- (_،_)،الادارة الرشبدة و بناء دولة المؤسسات. بحوث و اوراق عمل مؤتمر الادارة الرشيدة و بناء دولة المؤسسات، مصر :2013

الكتب باللغة الاجنبية

- Francis furuyama, What is Governance? WWW. Gdev.org
- Gbeng a,Lawal, et al.Buveauratic Corruption.good Governance and development;the chalhenges and Proppacts of instutuation Building in wigeria .ogan stat, wigeria,2006.
- Gbenga,Laweil,etal.Bureaucratic Corruption,GoodGoverrnanceand Devlopment;TheChallenges and Prospects of Instituation Building in Nigeria.ogun.state,Nigeria,2006.p646

- Good Governanc,acode for the voluntary and commaunity sector.second edition :october2010.
- John Bullivant et al; G Governance::::::::good Governance institute and Healthcane; Quality improvement partmership Kate Godfroy Robin Burgess AndrewbGorbett wola
- John,Grahan,Bruce Amos,Tin Plumptre,Principles for good governance in the21stcentry ,policybrief n0,15,August2003.،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،
- Lise rakmer et al; (michelsen institude; Alima Rocher menocal and verena. Fritz) Good Governance . Aid modalities and poverty reductios August 2007
- What is Good Governance? United Nations, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific

المقالات:

باللغة العربية :

_البكاي ولد عبد المالك، "المجتمع المدني،الدولة والسوق :دراسة تحليلية للتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني". مجلة دراسات، العدد 24

_ الجاعونى خليل،" دراسة احصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالى و الادارى و اثرها فى مؤشر التنمية البشرية (دراسة تطبيقية على واقع البلدان العربية)" ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية العدد 2 ،2009

_بو ريش رياض،" الحكم و الدول النامية، مقاربة نظرية" . دراسات استراتيجية، ، العدد 15 ، الجزائر، 2006

_ بلغالي محمد ، "الحكم الراشد و التنمية المستدامة؛ دراسة اصلاحية تحليلية(حالة الجزائر)".دراسات استراتيجية، العدد 14، الجزائر، 2006

_ بروسي رضوان،"من الدولة الفيبرية الى الحوكمة كمنظور د ولاتي جديد:رؤية نقدية"،المجاة العربية للعلوم السياسية،العدد 38، ربيع 2013.

_ بن عبد العزيز سفيان،دعم و تطوير القطاعى الخاص مالية لترقية التجارة الخارحية الجزائرية خارج المحروقات . **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 61.62 .شتاء _ربيع 2013

_زقون محمد، "انعكاسات استراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية". مجلة الباحث، عدد 07. الجزائر ، 2010

_ يخلف عبد السلام ،"الرشادة في عصر الهيمنة بديل ممكن أو يوتوفيا؟ "دراسات استراتيجية، عدد 6. جانفي 2009.

_مولاي لخضر عبد الرزاق و بونوة شعيب، "دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر). **مجلة الباحث**، عدد 07. الجزائر 2009، 2010.

_ محمد محمود ولد محمد، تجربة التنمية فى موريطانيا بين تراكم الديون الخارجية(نموذج مرحلة تطبيق برامج محاربة الفقر_2001,2010).بحوث اقتصادية عربية ، العددان 95_60 صيف، خريف 2012.

_ملاح السعيد ،" أسئلة البداية في عملية البحث عن ديمقراطية عربية".الرائد المغاربي،العدد الأول، جوان 2013

_ معوشي عماد و علي مكيد، الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وآفاق(التحول نحو اقتصاد السوق). المستقبل العربي ،العدد 100

_ ناجي عبد النور "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، مجلة الفكر، العدد 3، الجزائر، د س ن.

نزار قنوع، "فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد ،2006

_ عبد العزيز خيرة ،"دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري و تحقيق متطلبات الترشيد الاداري". مجلة الفكر، العدد 8، الجزائر

_ عزي الأخضر وغانم جلطي ،قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد(إسقاط على التجربة الجزائرية). دراسات استراتيجية. الجزائر، العدد الاول ،جانفي، 2006

_ عيسى محمد عبد الشفيع ،" دور الدولة في التجارب التنموية الآسياوية".بحوث اقتصادية عربية، العددان 53-54 شتاء-ربيع 2011

. _فروحات حدم،"استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة(دراسة حالة الجزائر). مجلة الباحث، عدد07، 2009 _2010.

_ رحموني فاتح النور ،" إشكالية الامن بين المفهوم العسكري و المفهوم الحضاري في واقع العولمة ".الرائد المغاربي،العدد الاول ، جوان 2013

غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية،دفاتر السياسة و الايام ،عدد خاص لفريل 2011

· - خشيم مصطفى عبد الله أبو القاسم، "المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق"مجلة دراسات العدد 24.

المذكرات:

_ أزروال يوسف ،" الحكم الراشد بين الاسس النظرية و آليات التطبيق". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي و اداري ، جامعة باتنة. 2008-2009).

_ أمنصوران سهلية ، "الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي "، دراسة اقتصادية تحليلية ، حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد و التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006).

_ بوبكاري ميغا،إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينافاصو 1990 _2002 .(مذكرةمقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،فرع التنظيم السياسي و الإداري ،جامعة الجزائر ،2002).

_ بوريب خديجة ، "دور مؤسسات الإتحاد الأروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي "(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الديمقراطية و الرشادة، جامعة قسنطينة، 2010-2011).

_ بروسي رضوان ،" الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية و ادارية، جامعة باتنة. 2008.

_ بركات سليم ، "الحكم الراشد من منظور الالية الافريقية للتقييم من طرف النظراء"، (مذكرة ماجستير في القانون فرع الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر. 2007-2008).

_ بن عمار هند، المسئولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية. (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء دولة في القانون العام، جامعة الجزائر ،كلية الحقوق،2004) .

جنوحات فضيلة ، "إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية .(حالة بعض الدول المدينة)(اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2006)

_ جردير ليلى ،" التنمية الادارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشد ، دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع الديمقراطية و الرشادة.جامعة قسنطينة 2010-2011

_ دحماني نبييل ،الديمقراطية كالية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من1999 الى 2009 (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ،تحصص :ديمقراطية و رشادة ،جامعة قسنطينة ،2011) _زايدي عبد العزيز ، "تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع تنظيمات سياسية و ادارية ، جامعة الجزائر.2006 .

_زدام يوسف،"درو الحكم الراشد في تحقيق التنمية الانسانية في الوطن العربي:من خلال تقاريرالتنمية الإنسانية(2002 _2004)".(مذكرة ماجيسترفي العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،فرع تنظيم سياسي و إداري،جامعة الجزائر، 2006 _2007) .

_ _زرنوح ياسمينة اشكالية التنمية المستدامة فى الجزائر ،(مذكرة ماجستير فى العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر،2005، 2006).

_كاتب أحمد ،خلفيات الشراكة الاوروبية المتوسطية .(مذكرة ماجستير فى العلوم السياسية فرع علاقات دولية ،جامعة الجزائر ،2001,2000)

_ كرازي إسماعيل ، "العولمة و الحكم نحو حكم عالمي و مواطنة عالمية"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة. 2011-2012.

_ لعجال ليلى،"واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي".(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيسترفي العلوم السياسية،فرع التنظيم السياسي و الإداري ،جامعة قسنطينة ، 1431ه 2010 م).

_ سلمان يوسف صلاح،مروة دور البرنامج الانمائي في تنمية الديمقراطية و الإستقرار السياسي في دول افريقيا جنوب الصحراء،(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ،جامعة الشرق الاوسط ،2010 2011)

_ سويقات عبد الرزاق ، اصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص رشادة و ديمقراطية. جامعة قسنطينة. 2009-2010)

_ عبيدات ياسين،تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل (دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء).(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراء في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة ،جامعة سطيف2011 _2012)

_ فلاح أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا ،(مذكرةمقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيسترفي العلوم السياسية تخصص ديمقراطية و رشادة ،قسنطينة ،2011)

_ _ رميدي عبد الوهاب التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة (مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007)

قسنطينة. 2009-2010)

_ خويلدي السعيد "مجموعة البنك العالمي و آليات في مجال التنمية".(رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلوم السياسية. جامعة الجزائر. السنة الجامعية.1997-1998)

_ خلاوف وليد ، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الديمقراطية و الرشادة، جامعة

الملتقيات: الدوريات والتقارير العلمية:

البنك الدولي و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، الوحدة رقم 27

*إدريس النوري و عبد الحميد "بوطة، مشروع مؤسسة تربوية و الحكم الراشد". بحوث و اوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، النعقد يومي: 08،09 افريل 2007، جامعة سطيف. 2007.

_ بالعيد منيرة،"الدينامكيات الجديدة فى الاقليم (دور الجزائر الامني كفاعل فى المنطقة)" .ملتقى الدولي حول الجزائر والامن فى المتوسط واقع وافاق ،جامعة قسنطينة، ص ص4_9

_بلعزوز بن علي و كنوش عاشور،"واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح" .اوراق و اعمال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات القتصادية .....

_**دعاس عميور صالح، "مأزق التنمية في الجزائر".**ملتقى االتحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر _واقع و تحديات _،جامعة الشلف، المنعقد في جامعة الشلف من 16_ 17 /12/ 2008 .

_يختار عبد القادر،عبد الرحمان عبد القادر،"دور الحكم في تحقيق التنمية المستدامة".مداخلة مقدمة في إطار" المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، من 19 إلى 21 ديسمبر 2011 ،الدوحة،قطر.

_مسعودان احمد ، "الادارة المدرسية كاحد مجالات الحكم الراشد". بحوث و اوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، النعقد يومي: 08،09 افريل 2007، جامعة فرحات عباس سطيف. 2007

_محمد مكاوي علي،" الحكم الرشيد و المؤسسات الغير الرسمية في مصر(الجمعية الشرعية نموذجاً)". بحوث و اوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد يومي: 08،09 افريل 2007، جامعة سطيف، 2007.

_ساقور عبد الله ، "الحكم الموسع بين المفهوم و الآليات في المجتمع الجزائري، (بلدية عنابة نموذجا)". بحوث و اوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، النعقد يومي: 08،09 افريل 2007، جامعة فرحات عباس سطيف. 2007

_عكا نسيمة ، "دور الحكم الراشد في التنمية "النيباد نموذجا". بحوث و اوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، النعقد يومي: 08،09 افريل 2007، جامعة فرحات عباس سطيف. 2007.

_ (_،_)،**"المدرسة الوطنية للإدارة"**. ملتقى الحكم الراشد في إدارة عمومية، فرع إدارة عامة، دفعة 39 ، 2005-2006.

- (_،_)،دراسة اجريت بالتعاون مع برنامج الديمقراطية و حقوق الانسان، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية

المحاضرات:

* دخان نور الدين،حكم لمحلي .المحاظرات فى اتجاهات الحكم المحلي ،القيت على طلبة سنة ثانية ماستر حكامة وادارة محلية جامعة المسيلة، 2013، 2014.

زروقة * إسماعيل، التنمية في الجزائر.محاضرات في ادارة التنمية ، القيت على طلبة اولى ماستر علوم سياسية ،تخصص ادارة و حكامة محلية، جامعة المسيلة 2012 ،2013

ملاح * السعيد،"الحكم الرشدط.محاضرات في الحكم الراشد القيت على طلبة اولى ماستر علوم سياسية ،تخصص ادارة و حكامة محلية، جامعة المسيلة 2012 ،2013 .

* عرجون شوقي،البنك الدولي. محاضرات في التنمية الاقتصادية القيت على طلبة السنة الثالثة علوم سياسية وعلاقات دولية،تخصص وعلاقات دولية ،2010_2011 .

المواقع الكترونية:

- إدارة الحكم والتنمية في البلدان العربية،مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، من موقع: http://fcdrs.com/mag/issue-6-5.html

_البنك الدولي ومؤسساته المالية أهداف معلنة ونوايا خفية من موقع:
http://www.aldiwan.org/articles.php?action=show&id=69...16.04.2014.12.6

البنك الدولي من موقع : http://go.worldbank.org/NVYJ0CYFX0

_بـــهـاز حسـيـن، ماليزيا من موقع:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=arti
cle&id=203:-algerie - &catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

_بلوصيف االطيب من موقع:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=arti
cle&id=75:-s-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

_زريق التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية من موقع: http://www.ulum.nl/b33.htm

_ هناء عبيد ،تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي_ ما بعد المشروطية من موقع: 20,05,2014.10,24
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

- حقوق *الإنسان والتنمية: دور البنك الدولي*، 1998 من موقع:
http://www.odi.org.uk/rights/Publications/humanrights_int

_حسـيـن بـــهـاز،الحكم الراشد بين تعدد المعايير و المؤشرات و إشكالية التعاطي السياسي_دراسة في بعض النماذج من موقع:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=arti
cle&id=75:-s-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

- كيف يتم تمويل البنك الدولي للإنشاء و التعمي. من موقع:
0http://go.worldbank.org/62CAFTGD4

_كريم نعمة،" المؤشرات العالمية "،مجلة علوم انسانية ،العدد 30سبتمبر 2006. من موقع:

http//: htm.www.ulum.nl194 l -

_كمال زريق التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية
من موقع: http://www.ulum.nl/b33.htm l

_محمد أحمد الزعبي، تخلف والتقدم في البلدان النامية والوطن العربي - جدلية السبب والنتيجة من موقع:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

_محمد زاهر المغيربي ،"المجتمع المدني و الدولة _دلالات المفهوم و إشكالية العلاقة"
من موقع: http://mshwashi.20m.com/dirasat/dirasat_04.htm

_محمد عابد الجابري **هل يمكن قيام الليبرالية الجديدة... في بلد متخلف؟**
يوم :2014/03/27على الساعة:15:38 ص 1 من موقع:

http://www.hurriyatsudan.com/?p=1322

_***محمد عابد الجابري***،حوار الحضارات .. أي مصداقية في عالم تحكمه المصالح؟.
المصدر عن موقع:
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n44_01jabri.htm

نوزاد عبد الرحمن الهيتي،لحكم الصالح في الوطن العربي_قراءة تحليلية من موقع:
http://www.ulum.nl

- سلوى الشعراوي، مفهوم ادارة شؤون الدولة و المجتمع، تاريخ
الإطلاع :2014/07/10. 13:13

http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/94436-2004-01-04%2011-02-45.html

-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي صحيفة وقائع من موقع:

www.worldbank.org

-عصام الشكري

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238162

تاريخ الإطلاع:14 /07 /2014، 13. 13

_عبد الشافي عصام ، المساعدات الإنمائية الرسمية بين المشروطية السياسية والأزمة المالية العالمية من موقع:

http://www.wahatalarab.com/asp/showArticle.aspx?Art_ID=170157&U
26 pvisitedcount=true&Replypos=20.05.2014..10.

- **راوية** توفيق، القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا من موقع:
http://www.islamport.com/index.php?page=footer" height

.